إجراءات مقترحة لمواجهة غياب الطلاب في المدرسة المصرية في ضوء خبرات بعض الدول

القسم الأول: الإطار العام للبحث

مقدمة:

تعد مشكلة الغياب المدرسي إحدى المشكلات التي تواجه النظام التعليمي في العديد من دول العالم، ونتيجة لاختلاف أسباب تلك المشكلة ومظاهرها، ومن ثم تأثيراتها من مجتمع لآخر ومن فترة زمنية لأخرى، بات من الضروري الاستمرار في بحثها والتعمق في دراستها وتحليل تداعياتها، من أجل الوقوف على الأسباب الحقيقية التي تقف وراء انتشارها، واقتراح الحلول المناسبة لها.

وتحاول المجتمعات النامية والمتقدمة –على السواء–اجتذاب الطلاب للبقاء في المدرسة، ومن ثم التقليل بقدر الإمكان من نسب غياب الطلاب، من خلال تذليل العقبات كافة التي قد تحول بين الطالب وبين بقائه بالمدرسة.

وتنبع أهمية انتظام الطلاب بالحضور إلى المدرسة من خلال أمور عدة، لعل أهمها ما يلي:[١]

١. تحسين المستوى الأكاديمي للطلاب، ومستوى تحصيلهم الدراسي، وخاصةً في المراحل الدراسية الأولى، حيث يساعد انتظام الطلاب في المدرسة، على شعورهم بالألفة مع المناخ الدراسي، وخاصةً بالنسبة للطلاب الذين ينتمون إلى عائلات ذات مستوى اقتصادي واجتماعي وثقافي منخفض، حيث تعد المدرسة السبيل الوحيد لرفع هذا المستوى حين تفشل الأسرة في متابعة الطالب أكاديميا.
٢. مساعدة الطلاب على إكمال المرحلة الدراسية التي ينتمون إليها حتى نهايتها، دون التسرب منها، وبالتالي تحقيق أهداف المرحلة.
٣. تضييق الفجوة بين إنجاز الطلاب بالمراحل التعليمية المختلفة (الابتدائية، والوسطى، والثانوية).

ويتضح مما سبق، أن لانتظام الطلاب بالمدرسة أهمية عظمى، إذ أن له جدوى تخص الفرد، وأخرى تخص المجتمع ككل، فالانتظام في الدراسة يساعد الفرد على تحقيق أقصى درجة ممكنة من الحراك الاجتماعي، كما أنه يساعد المجتمعات على النمو والتطور من خلال جهود أبنائها من المتعلمين.

وهناك ارتباط بين ظاهرة الغياب المدرسي وبين علاقة الطالب بالمدرسة وشعوره بالانتماء إليها. فكلما اضطربت علاقة الطالب بالمدرسة، كان ذلك أحد الأسباب المؤدية إلى ظاهرة الغياب المدرسي. كما تؤكد الدراسات والأبحاث ذات العلاقة أنه كلما زادت علاقة الطالب بمدرسته، أدى ذلك إلى زيادة أدائه الأكاديمي، وتقليل نسب غيابه عن المدرسة. (٢)

وتولي السلطات التربوية بمختلف دول العالم أهمية خاصة لانتظام الطلاب في الدراسة، والتقليل من ظاهرة انقطاع الطلاب عن الدراسة لبعض الوقت، الأمر الذي يؤثر على قدرتهم على الاستيعاب، والاستمرار في الدراسة، ومواصلة التعلم، إذ يفتقد الطالب المنقطع عن الدراسة إلى خبرات التعلم المختلفة التي يحصل عليها يوميا من المدرسة من جراء غياب تفاعلاته مع الزملاء والمواقف التعليمية المختلفة التي يتعرض لها، مما ينعكس سلبا على تحصيله الدراسي، ومما قد يؤدي أيضًا إلى تسربه من الدراسة تماما، ومن ثم تكون ظاهرة الغياب من المدرسة الخطوة الأولى في طريق تفشي ظاهرة التسرب بمؤسسات التعليم قبل الجامعي.

وفي مصر، تؤكد العديد من التشريعات والقرارات الوزارية على أهمية انتظام الطلاب بالمدارس؛ حيث ينص الكتاب الدوري رقم (٣٥) بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٢٩ على ما يلي:(٣)

- التأكيد على تفعيل المادة رقم (٢٥) من قانون التعليم رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١ التي تنص على ضرورة حضور الطالب ٨٥ % من أيام الدراسة، للسماح له بدخول الامتحان، وما جاء بها من أحكام، مع الالتزام بالقرار الوزاري رقم (٨٨) لسنة ٢٠١٣ بشأن نظام الدراسة والامتحان لطلاب الصف الثالث الثانوي العام، وخاصةً فيما يتعلق بالحضور والسلوك القويم.
- التأكيد على استمرار تفعيل النظام الإلكتروني، لمتابعة غياب الطلاب، وفقا للتعليمات الصادرة في هذا الشأن.
- التأكيد على ضرورة توقيع كل من مدير المدرسة، ووكيل المدرسة لشئون الطلاب، والمتابع على وثيقة الغياب الخاصة بالمدرسة، لكي يكون هناك مستند رسمي، وفي حالة حدوث تضارب بين سجلات غياب المدرسة، والبيانات المرسلة للوزارة، يتم محاسبة المسئولين عن ذلك.
- التأكيد على معاملة المدارس الخاصة نفس معاملة المدارس الحكومية في عملية تسجيل غياب الطلاب، مع الوضع في الاعتبار إجازات المدارس ذات الطبيعة الخاصة بالنسبة للغياب.

كما أكد وزير التربية والتعليم الفني مؤخرا على إنه "سيتم توفير مليون تابليت للصف الأول الثانوي، مؤكدا على أن التابليت لن يكون سببا في عدم ذهاب الطلاب للمدرسة، خاصة وأن المعلم سوف يسجل الحضور والغياب، والطالب الذي سوف يتجاوز نسبة الغياب لن يأتي له الامتحان على التابليت". وأضاف أن "نظام التعليم الجديد يتضمن مناهج جديدة، وطرق تقييم جديدة، وامتحانات جديدة تطبق على الطلاب برياض الأطفال والصف الأول الابتدائي، وعلى التوازي يتم تطوير باقي الصفوف القائمة. كما أكد على أن المرحلة الأولى من مشروع نظام التعليم الجديد خاصة ببناء نظام جديد للطفولة المبكرة بمهارات حياتية متوازنة حقيقية".(٤)

ومن الجهود المبذولة للتصدي لمشكلة الغياب المدرسي في بعض أنحاء الجمهورية تدشين وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني حملة بعنوان "العودة إلى المدرسة" بمحافظتي شمال وجنوب سيناء، وذلك بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والهلال الأحمر المصري، حيث تقوم الوزارة بتوزيع أدوات وحقائب مدرسية، وذلك لدعم الطلاب في هاتين المحافظتين مع بدء العام الدراسي الجديد ٢٠١٨/٢٠١٩، ولضمان عودة الطلاب إلى المدرسة على الرغم من الضغوط الاقتصادية المتزايدة على الأسر، وللتأكيد على أهمية التعليم كوسيلة لتحقيق التمكين الاقتصادي.(٥)

وعلى ذلك يلاحظ اهتمام السلطات المصرية بمواجهة مشكلة الغياب المدرسي والتصدي لها، ويتضح ذلك جليا أيضًا من محاولات التطوير التي تسعى لجعل البيئة المدرسية بيئة جاذبة للطلاب، الأمر الذي يساعدهم على الانتظام المدرسي وتحقيق التحصيل الأكاديمي المنشود.

مشكلة البحث:

على الرغم من الجهود المبذولة من قبل وزارة التربية والتعليم في مصر بشأن التصدي لمشكلة الغياب المدرسي بالتعليم قبل الجامعي، إلا أن المشكلة مازالت قائمة في مختلف مراحل التعليم قبل الجامعي حتى الوقت الراهن. وهناك العديد من المظاهر والتداعيات لمشكلة الغياب المدرسي أكدت عليها الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث، ولعل من أهمها ما يلي:

١. تزايد مشكلة غياب الطلاب عن المدرسة الثانوية وانقطاعهم عن الدراسة عاما بعد عام، سواء من حيث أعداد الغائبين أو مدة غيابهم، حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن، بحيث لم تقتصر على الفترة الأخيرة من العام الدراسي، بل يشهد العام الدراسي –منذ بدايته وحتى نهايته–غيابا متكررا وانقطاعا للطلاب عن الدراسة، (٦)

الأمر الذي يعد دليلا على ضعف كفاءة النظام التعليمي في تقديم خدمات التعليم للشباب. (٧)

٢. انصراف التلاميذ عن المدارس بدرجة كبيرة، فهناك عدد غير قليل من الفصول خاوية تماما، فلم تعد المدارس بحالتها الراهنة مكانا جاذبا للتلاميذ، ولم تعد المدرسة مركزا للتنشئة الاجتماعية ومكانا للضبط الاجتماعي، فساءت أخلاق التلاميذ وتدنت سلوكياتهم، وافتقدوا القدوة، وتوترت العلاقة بينهم وبين معلميهم. (٨)

٣. أصبحت ظاهرة الغياب المدرسي من الظواهر الواضحة في المجتمع المصري، كما أصبحت تشكل خطرا كبيرا على المجتمع، وإهدارا كبيرا لميزانيات الدولة، وتعد عرضا لوجود مشكلات أخرى دراسية أو أسرية أو اقتصادية. (٩)

٤. يمثل الغياب والرسوب والتسرب من التعليم مشاكل خطيرة تهدد كفاءة النظام في حلقة التعليم الابتدائي، حيث بلغ متوسط عدد أيام غياب التلميذ في المدرسة الابتدائية ٤ و٥ يوم لكل تلميذ شهريا في ٢٠٠٩/ ٢٠١٠. (١٠) فما بالك بمعدلات غياب الطلاب في المدارس الإعدادية والثانوية؟

٥. ضعف الإنتاجية والكفاءة التعليمية، والقصور في كل من الأداء المدرسي، والانضباط والانتظام في المدارس، وضعف القدرة على الاحتفاظ بالطلاب، وانخفاض جاذبية المدرسة. (١١)

ولعل المستقرئ للمشكلات السابقة وما ترتب عليها من تداعيات يلاحظ أنها لم تنشأ من فراغ، ولم تنشأ في وقت قصير، وإنما هي نتيجة حتمية ومباشرة لمشكلات متأصلة يعاني منها النظام التعليمي. فلقد أكدت إحدى الدراسات السابقة ذات العلاقة على أن "عزوف الطلاب عن الانتظام في المدارس يرجع إلى العديد من المشكلات التي يعاني منها النظام التعليمي، ومنها انتشار ظاهرة التعليم الموازي في المراكز التعليمية وشيوع الدروس الخصوصية، إضافةً إلى ضعف أداء بعض المعلمين وقلة الاهتمام بالأنشطة المدرسية، بما لا يترك مساحة لجذب الطلاب للانتظام بها". (١٢)

وعلى ذلك يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي:

كيف يمكن الوصول إلى إجراءات مقترحة لمواجهة الغياب المدرسي في مصر في ضوء خبرات بعض الدول الأجنبية، وبما يتفق مع طبيعة المجتمع المصري؟

ويتفرع من السؤال السابق الأسئلة الفرعية التالية:

١. **ما الأسس النظرية للغياب المدرسي في العالم المعاصر؟**
٢. **ما آليات مواجهة الغياب المدرسي في بعض الدول الأجنبية؟**
٣. **ما آليات مواجهة الغياب المدرسي في مصر؟**
٤. **ما أوجه التشابه والاختلاف بين آليات مواجهة الغياب المدرسي في بعض الدول الأجنبية ومصر؟**
٥. **ما آراء بعض الخبراء بشأن الإجراءات المقترحة لمواجهة الغياب المدرسي في مصر؟**
٦. **ما الإجراءات المقترحة لمواجهة الغياب المدرسي في مصر بما يتوافق مع طبيعة المجتمع المصري؟**

حدود البحث:

تم اختيار الدول الأجنبية محل البحث بحيث تجمع ما بين دول متقدمة (انجلترا وأيرلندا)، ودول حققت طفرة تنموية متميزة (اليابان)، ودول ناهضة حققت قدرا كبيرا من التنمية وذات ظروف ثقافية مشابهة (الهند والبرازيل). وفي سياق هذا، تم التركيز في معالجة تلك الخبرات على فلسفة التعليم وأهدافه وبنيته التنظيمية والآليات والإجراءات المتبعة بشأن الغياب المدرسي.

أهداف البحث:

سعى البحث الراهن إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. **التعرف على الأسس النظرية للغياب المدرسي في العالم المعاصر.**
٢. **الوقوف على آليات مواجهة الغياب المدرسي في بعض الدول الأجنبية.**
٣. **الوقوف على آليات مواجهة الغياب المدرسي في مصر.**
٤. **التعرف على أوجه التشابه والاختلاف بين آليات مواجهة الغياب المدرسي في بعض الدول الأجنبية ومصر.**
٥. **التعرف على آراء بعض الخبراء بشأن الإجراءات المقترحة لمواجهة الغياب المدرسي في مصر.**
٦. **التوصل إلى مجموعة من الإجراءات المقترحة لمواجهة الغياب المدرسي في مصر بما يتوافق مع طبيعة المجتمع المصري.**

منهج البحث وأقسامه:

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه، يعتمد البحث الراهن على المنهج المقارن، وعلى ذلك يتوزع البحث على ثمان أقسام رئيسة بيانها على النحو التالي:

الأول: الإطار العام للبحث.

الثاني: الإطار النظري للبحث، والذي يدور حول طبيعة الغياب المدرسي من منظور الأدبيات والدراسات السابقة ذات العلاقة، من حيث مفهومه وأسبابه، وآليات مواجهته.

الثالث: وصف وتحليل آليات مواجهة الغياب المدرسي في بعض الدول الأجنبية.

الرابع: وصف وتحليل آليات مواجهة الغياب المدرسي في مصر.

الخامس: تحليل مقارن لآليات مواجهة الغياب المدرسي في بعض الدول الأجنبية ومصر.

السادس: نتائج البحث.

السابع: آراء الخبراء بشأن الإجراءات المقترحة لمواجهة الغياب المدرسي في مصر.

الثامن: الإجراءات المقترحة لمواجهة الغياب المدرسي في مصر.

وفيما يلي بيان تفصيلي لأقسام البحث من الثاني إلى الثامن.

القسم الثاني- الغياب المدرسي: إطار نظري

يشير انتظام الطلاب بالدراسة إلى استمرار الطلاب بالحضور في الحصص الدراسية يوميا، وكذلك الحضور والاشتراك في الأنشطة المختلفة التي تقدمها المدرسة للطلاب، الأمر الذي ينعكس على مستواهم الأكاديمي نتيجة للتفاعل اليومي مع الزملاء والمعلمين والإداريين وباقي أعضاء المجتمع المدرسي، كما يتيح للطلاب الخبرة اللازمة لاستكمال الدراسة، والاستمرار في الحصول على فرص التعلم، وربط الجانب النظري بالعملي، وتجنب التسرب الكلي أو الجزئي من سلم التعليم، مما ينعكس سلبًا على قدرة الطالب على تحقيق عائد اقتصادي للمجتمع المحيط.

ويقوم الانتظام المدرسي على عدد من الأسس يمكن تصنيفها كما يلي:[١٣]

١. الأسس الخاصة بالمدرسة:

وتضم المناخ الملائم الذي تستطيع المدرسة توفيره للطلاب لتشجيعهم على الانتظام والبقاء في المدرسة مثل عدد الطلاب بالفصل الدراسي، واتجاهات الإداريين

والمعلمين تجاه الطلاب، ومقدار المرونة التي تتوافر في المدرسة لتلبية الاحتياجات التعليمية والنفسية والثقافية المختلفة للطلاب، يضاف إلى ذلك أسلوب أعضاء المدرسة في التعامل مع احتياجات الطلاب وشخصياتهم المختلفة.

٢. الأسس الخاصة بالأسرة:

وتنطلق من متابعة الأسرة للأداء الأكاديمي للطلاب، ومتابعة أعمالهم، والإشراف على انتظامهم في الحضور بالمدرسة، وحث الطلاب على الالتزام بقوانين المدرسة.

٣. الأسس الخاصة بالإمكانات المادية:

ويقصد هنا الموارد المادية الخاصة بالمدرسة، وقدرتها على توفير التجهيزات المختلفة التي تجعل الطلاب يلتصقون بالمدرسة، ويشعرون بالانتماء إليها، كما تشير إلى المستوى الاقتصادي للطلاب، والذي يجبرهم في بعض الأحيان على الالتحاق بوظائف تعمل على تحسين مستواهم المعيشي، مما قد يؤثر على انتظامهم بالدراسة.

٤. الأسس الخاصة بالطلاب أنفسهم:

وتشير إلى الحاجات النفسية والصحية للطلاب، والتي يمكنهم إشباعها من خلال حضورهم بالمدرسة من الانتظام فيها والاستمرار في الدراسة، على اعتبار أنها المكان الذي يستطيع إشباع تلك الحاجات.

وفي إطار تناولها لبعض الخبرات المتعلقة بالانتظام المدرسي (مجلس التعليم بمدينة رينفرو في أسكتلندا، وفريق عمل مدينة نيويورك، ومشروع سياتل في ولاية فرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية، ومدرستي وودريدج الثانوية ومابل بارك الثانوية بولاية كوينزلاند بأستراليا)، أكدت إحدى الدراسات على أهمية وجود علاقة بين البيت والمدرسة والمجتمع من أجل تعزيز الحضور المدرسي للطلاب، وضرورة تنوع وسائل تعزيز حضور الطلاب وانتظامهم داخل المدارس، إضافةً إلى ضرورة التدخل المبكر في المرحلة الابتدائية لمعالجة مشكلة ضعف الانتظام المدرسي.(١٤)

وفي هذا السياق، ثمة تأكيد على أهمية العلاقة الارتباطية الموجبة بين ارتفاع معدلات الانتظام المدرسي، وكون المدرسة مدرسة جاذبة لطلابها؛ وفي هذا تشير إحدى الدراسات إلى ثمة متطلبات أساسية للمدرسة الجاذبة، لعل من أهمها:(١٥)

١. تحسين المواصفات الهندسية للمباني المدرسية، وإيجاد أماكن وصالات لممارسة الأنشطة الرياضية، وتوفير الأجهزة والتقنية المتطورة، بالإضافة إلى إعداد

المكتبات المدرسية وتحديثها وتوفير الخامات والموارد الضرورية للأنشطة العملية والمعملية.

٢. وجود أهداف أكاديمية وتربوية للمنهج المدرسي، وشموله للأهداف في جميع جوانب التعلم، وتركيزها على المهارات الأساسية والحياتية.

٣. شمول التقويم لجميع الجوانب التعليمية، وقياس نواتج التعلم في مختلف المراحل التعليمية، وتوفير الفرصة للتقويم الخارجي، وتحسين الأداء من خلال النتائج.

٤. تركيز استراتيجيات التعليم والتعلم على تقوية عملية التعلم ودعم الخبرات المكتسبة، بالإضافة إلى توظيف تقنية التعليم خلال العملية التعليمية داخل الفصل الدراسي.

وباستقراء ما سبق يتضح أن انتظام الطلاب بالدراسة ليس مسئولية المدرسة وحدها، ولا الأسرة وحدها؛ وإنما يمكن النظر إلى الأمر على أنه منظومة متكاملة، لكل جزء فيها دور لا يمكن إغفاله، بل أن كل دور يكمل الآخر، فتجهيزات المدرسة لها دور، ومعلم المدرسة له دور، والأسرة عليها دور، والمجتمع له دور، وللطالب ذاته دور؛ فمجموع كل هذه الأدوار يؤدي إلى الانتظام المنشود، وفي حالة قصور أحد الأطراف السابقة في أداء دوره، تظهر المشكلات الخاصة بالغياب والتسرب، والارتداد إلى الأمية، تلك المشكلات التي تخل بمقومات تنمية المجتمع.

وقد أشارت بعض الأدبيات إلى أهم الأسباب التي تؤدي إلى ضعف انتظام الطلاب في الدراسة، وبالتالي ارتفاع نسب غيابهم، ومن تلك الأسباب ما يلي:[١٦]

١. ازدحام الفصول الدراسية؛ مما يشعر الطلاب بالضغوط النفسية والمزاجية، والتي تؤثر سلبًا على قدرتهم على التحصيل الدراسي.

٢. الانفصال بين حاجات الطلاب من ناحية، والمعارف التي تقدمها المدرسة من ناحية أخرى؛ الأمر الذي يقلل من شعور الطلاب بجدوى ما يقومون بدراسته، وارتباطه باحتياجات سوق العمل.

٣. الظروف المناخية القاسية، الباردة أو الحارة، والتي تجعل الطلاب يحجمون عن الانتظام في الدراسة تحسبا لما قد يتعرضون له من آثار مناخية سيئة.

٤. التعرض لبعض الأضرار أو التمييز، أو الأخطار التي قد يواجهونها أثناء ذهابهم للمدرسة أو العودة منها أو بقائهم فيها.

٥. الظروف المرضية التي قد يتعرض لها الطلاب نتيجة للعدوى أو التعرض لظروف غير آمنة بالمدرسة.

٦. الظروف الاقتصادية المتدنية لبعض الأسر، والتي تجعل الحصول على فرص عمل أفضل من الحصول على فرص الدراسة، وذلك لتحسين الظروف المعيشية لأعضاء الأسرة.

كما صنفت إحدى الدراسات الأسباب التي تدفع الطلاب إلى الغياب من المدرسة إلى أربع مجموعات:(١٧)

أولًا ـــــ أسباب وعوامل ذاتية راجعة للطلاب أنفسهم، مثل:

١. عدم النمو الطبيعي لبعض الطلاب، ووجود قصور أو ضعف في بعض حواسهم.

٢. تضخم الذات وبخاصة عند بعض طلاب المرحلة الثانوية، وذلك بفعل طفرة النمو الجسمي والفسيولوجي والعقلي التي تصاحب المراهقة، وقد يكون هذا التضخم مرتبطا بالتوتر الانفعالي والتمرد ضد المجتمع وضد سلطة المدرسة والخروج عن سيطرة الآخرين، وينتج عن ذلك كره بعض الطلاب للمدرسة، وينعكس ذلك في وجود مشكلات لدى هؤلاء الطلاب كالتمرد على السلطة أو الهروب من المدرسة أو الاستهتار بالنظم المدرسية.

٣. ضعف وجود الدافع لدى بعض الطلاب للحصول على الكفاءة والتفوق؛ نتيجة لشعورهم بضعف القدرة على الإنجاز للواجبات المدرسية التي يكلفون بها.

٤. وجود بعض العوامل الانفعالية لدى بعض الطلاب، مثل: كراهية مادة دراسية معينة، أو معلم معين لارتباط ذلك بموقف مؤلم من جانب أحد المعلمين أو الزملاء.

٥. انخفاض مستوى ذكاء بعض الطلاب، أو نقص قدراتهم العقلية التي يتطلبها تحصيل بعض المواد الدراسية كالقدرة على التفكير، أو الحفظ، أو التذكر.

ثانيًا ـــــ أسباب وعوامل راجعة للمؤسسة التعليمية، وأهمها:

١. ضعف ملاءمة جو المدرسة لميول الطلاب، وإشباع حاجاتهم، إلى جانب ضعف الاهتمام بالأنشطة المدرسية حتى تكون المدرسة عامل جذب للطلاب.

٢. العقاب المستمر من جانب المدرسة للطلاب في حالة تأخرهم عن حضور طابور الصباح، ومع تكرار التأخير وتكرار العقاب يتغيب الطلاب عن المدرسة.

٣. سوء العلاقة بين بعض الطلاب وبعض معلمي المواد الدراسية، وضعف قدرة بعض المعلمين على تفهم احتياجات الطلاب ومشكلاتهم، وسخرية بعض المعلمين من بعض الطلاب، وضعف شعور الطلاب بأنهم استفادوا من بعض المعلمين، مما يجعلهم ينصرفون عن متابعة شرح المعلمين، مما يؤدي إلى انقطاعهم عن المدرسة أو الهروب منها.

٤. ضعف وجود القدر الكاف من الرقابة والضبط من المعلمين وإدارة المدرسة، إلى جانب ضعف إشاعة الإحساس بقيمة العمل المدرسي في نفوس الطلاب، مما يفقد الطلاب شعورهم بوجود القدوة التي يقتادون بها، ويشجعهم على ضعف الانتظام داخل الفصل الدراسي.

٥. تمييز بعض المعلمين في معاملاتهم للطلاب، وضعف توافر وسائل تشويق لجذب الطلاب.

٦. شعور بعض الطلاب بالحرمان لضعف اعتراف المدرسة بقدراتهم ومهاراتهم، فيوجهون طاقاتهم التي يفقدونها في النشاط المدرسي المثمر إلى نواحي عدوانية تتمثل في إعاقة النظام المدرسي وإشاعة الفوضى داخل المدرسة.

ثالثا ـــــ أسباب وعوامل راجعة للأسرة، وأهمها:

١. انخفاض المستوى الاقتصادي والثقافي للأسرة مما يترتب عليه عدم توافر الجو المناسب للاستذكار، أو عجز بعض الطلاب عن سداد الرسوم الدراسية أو الاشتراك في جماعات النشاط المدرسي، أو عدم تمكنهم من ممارسة لون من ألوان النشاط الترويحي والترفيهي رغم ميولهم إليه، أو اضطرارهم للعمل وقت الدراسة حتى يكونوا مصدر دخل لأسرهم.

٢. سوء العلاقات الأسرية والروابط العائلية والنزاع والتفكك الأسري، وضعف رقابة الآباء على الأبناء؛ مما يؤدي إلى تخلفهم وانقطاعهم عن المدرسة.

٣. استخدام الآباء أساليب تربوية خاطئة، خاصة فيما يتعلق برغبة الطلاب في تحقيق أهدافهم وطموحاتهم، مما قد يكون سببا في انقطاع الطلاب عن المدرسة.

٤. عدم مساواة الأسرة في معاملة أبنائها أو الإهمال في معاملتهم، وإشعار بعض الآباء بالعجز والفشل، إلى جانب الاستهزاء بهم، مما يفقدهم الثقة في أنفسهم، ويجعلهم يكرهون الذهاب إلى المدرسة.

٥. انتشار الأمية بين بعض الآباء، وقلة إدراكهم لقيمة التعليم، أو فهمهم لمتطلبات الحياة الدراسية.

٦. بعد سكن بعض الطلاب عن المدرسة، واضطرارهم إلى استخدام وسائل انتقال غير منتظمة في مواعيدها؛ مما يؤثر على انتظامهم ومواظبتهم في المواعيد الدراسية.

رابعًا ـــــــــ أسباب وعوامل مجتمعية، وأهمها:

١. **افتقار بعض المجتمعات خاصة الريفية إلى رياض الأطفال لتهيئة الأطفال قبل دخول المدرسة، وبالتالي يكونون أكثر عرضة للوقوع في المشكلات.**

٢. **قصور في بعض المجتمعات والمؤسسات المجتمعية المسئولة عن عملية التأهيل والتنشئة الاجتماعية، أو وجود خلل وتخلف في بعض الأنساق الاجتماعية، وافتقادها للانسجام والتكامل إزاء دورها في حث الطلاب وتشجيعهم على الاستمرار في الدراسة.**

٣. **ظروف الحياة الحديثة التي يعيشها الطلاب خاصة في المدينة، حيث المساكن الضيقة والمساكن المزدحمة، كل هذا يعرض الطلاب للكبت الذي يظهر في شكل نشاط غير موجه، كالتشاجر مع الزملاء، أو إثارة الشغب داخل المدرسة.**

٤. **وجود بعض الجماعات المنحرفة ومؤثرات الانحراف الأخلاقي والمغريات التي تستهوي الطلاب، ورفاق السوء لتشجيع الطلاب على ترك المدرسة، وارتياد أماكن اللهو وقت الدراسة.**

وفي السياق ذاته سعت إحدى الدراسات إلى الوقوف على أسباب ظاهرة الغياب المدرسي المتكرر بالمرحلة الثانوية من وجهة نظر الطلاب، وفي هذا صنفت الدراسة تلك الأسباب إلى: أسباب تعليمية مدرسية (مثل: صعوبة الدراسة، وكثرة الواجبات المنزلية، وازدحام الفصول، والغياب المتكرر للمعلمين)، وأسباب اجتماعية نفسية (مثل: وجود مشكلات في الأسرة، والتعرض للإهانة من بعض المعلمين، والتعرض للسخرية من بعض الطلاب)، وأسباب أخرى (مثل: تأخر المواصلات، وبعد المدرسة عن السكن، والمرض). (١٨)

وبناءً على ما سبق، تقوم بعض الأسر بعدم إرسال أبنائها للمدرسة طواعيةً، أو مكرهين على ذلك، خوفًا من أشكال التمييز التي قد يواجهونها، أو الأضرار التي يتعرضون لها، أو عدم قدرتهم على الوفاء بمتطلبات الحياة، الأمر الذي يدفعهم إلى اللجوء للبحث عن فرص عمل لأطفالهم لتمكنهم من توفير الحد الأدنى من الحياة الكريمة.

ولعل مواجهة الأسباب التي تحول دون انتظام الطلاب بالدراسة يؤدي بالضرورة إلى تشجيع أولياء الأمور على إرسال أبنائهم للمدرسة، ودفعهم إلى الانتظام بها، بل والتخلص من ظاهرة الغياب، وما قد يترتب عليها من تسرب، وارتداد إلى الأمية، وارتفاع معدلات الجهل بالمجتمع.

وتشير الأدبيات والدراسات السابقة ذات العلاقة إلى عدد من الآليات للتغلب على ظاهرة الغياب المدرسي، وتدعيم انتظام الطلاب في الدراسة بمرحلة التعليم قبل الجامعي، ومن هذه الآليات ما يلي:[١٩]

١. تخصيص موظف بالمدرسة لمتابعة نسبة حضور الطلاب، واحتساب نسبة غيابهم، وإنذار الطلاب الذين أوشكوا على تجاوز نسبة الغياب المسموح بها.

٢. الاهتمام بتطبيق التعلم الخدمي Service Learning، والذي يربط بين ما يتم نظريا داخل المدرسة، وبين الخدمات التي يحتاج إليها المجتمع الخارجي، كاشتراك طلاب المدارس في خدمة المجتمع، من خلال مشروعات النظافة، والتشجير، وغيرها من المشروعات المفيدة للمجتمع.

٣. توفير عدد من المدارس البديلة Alternative Schools، والتي تقدم الخدمة التعليمية للطلاب الذين فاتهم سن الدراسة، وهي تقدم برامج دراسية موازية للبرامج المقدمة بالمدارس التقليدية، وتعطى للطلاب الملتحقين بها فرصة إنهاء الشهادة للمرحلة الدراسية التي ينتمون إليها، دون تمييز بينهم، وبين الطلاب النظاميين.

٤. توفير فترات دراسية مسائية بعد انتهاء اليوم الدراسي، وذلك للطلاب العاملين في وظائف نهارية بغرض تحسين ظروفهم المعيشية، إذ تعد تلك الفرص بمثابة فرص إضافية تمكنهم من إكمال الدراسة، وعدم التخلف عنها بسبب الظروف الاقتصادية المتدنية التي أجبرتهم على الالتحاق بالعمل وهجر الدراسة نظرًا لتزامن ساعات الدراسة مع ساعات الدوام بالعمل.

٥. تفعيل دور المعلمين في حث الطلاب على الانتظام في الدراسة، ويتلخص هذا الدور في النقاط التالية:

أ. تقديم نصائح للطلاب تبرز لهم أهمية الانتظام في الدراسة، وانعكاسه على مستواهم الأكاديمي.

ب. تقديم ملاحظات يومية لأولياء الأمور عن انتظام أبنائهم وعلاقته بأدائهم الدراسي.

ج. التقليل من عبء الواجبات المنزلية التي قد تشعر الطالب بالإنهاك والضغط.

د. قضاء وقت أطول في الدروس العملية، ومعامل الحاسب الآلي، حيث إنها أماكن محببة للطلاب، تشعرهم بجدوى الدراسة وتحثهم على الاستمرار فيها.

ه. استخدام مصادر تعلم متنوعة، كالكتب المصورة، وغيرها.

و. إصدار شهادات معتمدة من إدارة المدرسة؛ تقديرًا لجهود فرق الطلاب، وجهودهم الدراسية.

ز. تصميم قائمة شرف تضم أسماء الطلاب الأكثر التزامًا في الحضور للمدرسة.

ح. تكليف الطلاب ببعض المهام التي يساعدون فيها المعلم أثناء اليوم الدراسي بشكل يعلمهم الالتزام، وتولي المسئولية.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية صدر عام ٢٠٠١ قانون ليس هناك من طفل خارج المدرسة No Child Left Behind Act، وهنا أصبحت الحاجة ضرورية إلى تحقيق أداء جيد في التعليم أكثر من أي وقت مضى، والتركيز على تعزيز وزيادة تحصيل الطلاب في جميع المجالات، وزادت الضغوط على المدارس بشكل أكبر. وتعتبر عملية انخراط الطلاب في الفصل أمرًا في غاية الأهمية للأداء الأكاديمي. فعندما لا يكون الطلاب موجودين في المدرسة، فإن ذلك يؤثر على إنجازهم وتعلمهم في المستقبل (٢٠).

وفي ولاية بنسلفانيا يتم وضع الطلاب المعرضين لخطر التغيب عن المدرسة على مسار للتوقف trajectory for dropping out. ففي حالة غياب الطالب خمسة أيام دون عذر يجب أن يتلقى تحذيرًا مكتوبًا، وفي حال تجاوز عدد أيام الغياب عن عشرة أيام تحيل المنطقة التعليمية التي تتبعها المدرسة الطالب إلى القاضي المحلي.

وينص منشور التعليم الأساسي الخاص بالتغيب عن المدرسة على أن منصب زائر المدرسة المنزلي Home School Visitor مطلوب للمقاطعات التعليمية في جميع أنحاء الولاية. وتقوم المنطقة التعليمية بتوظيف زائر مدرسة منزلي؛ وهو يعتبر أحد العاملين الاجتماعيين في المنطقة. ويذهب الموظف إلى منازل الطلاب عندما يتغيبون لعشرة أيام متتالية أو أكثر، حيث هم في هذه الحالة على وشك أن يتم إسقاطهم من التسجيل في المدرسة. أو يقوم رئيس شرطة المدرسة بإجراء الزيارات بنفسه، وفقا لتوجيهات من مدير المبنى (٢١).

وفي ولاية كولورادو(٢٢)، يتم تعريف التغيب المعتاد بما يتماشى مع قانون الولاية، وكل طالب فوق سن السابعة وتحت سن السادسة عشرة يحق له غياب أربعة أيام دون عذر من المدرسة العامة في أي شهر، أو غياب عشرة أيام دون عذر خلال العام الدراسي. وعند أول علامة تغيب عن المدرسة، يتم إرسال خطاب من المعلم إلى منزل الطالب عبر البريد. وعلى مستوى المدرسة، يقوم مراقب الحضور بمراقبة سجلات الطلاب لتحديد الطلاب المتغيبين، ويتم وضع الطلاب الغائبين في خطة تحسين الحضور، والتي يتم إعدادها من قِبل منسقي الحضور وأولياء الأمور وموظفي المدرسة والإدارة، ويتم إرسال خطاب إشعار إلى منزل الطالب. ويتم الاتفاق على هذه الخطة والتوقيع عليها في مؤتمر يشارك فيه الطلاب وأولياء الأمور وموظفي المدرسة.

وقد بذلت الولاية جهودًا كبيرة من خلال التشريعات المدرسية لمعالجة مشكلة تغيب الطلاب عن المدارس، فالالتحاق بالمدارس هو أولوية مالية وسياسة تعليمية مهمة. ففي عام ١٩٩٦ تم عمل استفتاء محلي بشأن توفير بعض الأموال التي سيتم استثمارها في المدارس لمواجهة المعدلات العالية لتغيب الطلاب؛ باعتبار ذلك الأمر مصدر قلق كبير للمجتمع، ويؤثر سلبًا على تحصيل الطلاب، ويزيد معدلات التسرب، ويؤثر على الرفاهية المستقبلية للطلاب، ونجاح المدرسة، والمجتمع ككل. وفي عام ١٩٩٩ تم تطبيق برنامج الحد من التغيب عن المدارس Truancy Reduction Program (TRP)، ومشروع إبقاء الأطفال في المدارس Keep Kids in School project (KKIS).

وقد حددت الولاية إستراتيجيات فعالة لمعالجة الأسباب الجذرية للتغيب عن المدرسة، والتدخل مع الشباب، لمنع انتشار سلوك الغياب. وتشمل الإستراتيجيات: عمل التكليفات المدرسية، والإقامة بالمدرسة لوقت أطول من وقت الدوام الدراسي، ومدرسة السبت، واستشارة الزملاء، والمتابعة اليومية للمهام المنزلية للطلاب، وإجراء اختبار المخدرات والكحول، وحضور الوالدين للمدرسة مع أطفالهم، وغيرها من التدخلات التي تتناول قضايا الطلاب وتقدمهم الدراسي. والهدف من هذا المشروع توفير سلسلة من التدخلات المتدرجة لتلبية احتياجات الطلاب والعائلة من خلال تحديد أسباب مشاكل التغيب عن المدرسة ومحاولة حلها قبل اتخاذ أي إجراء من قبل المدرسة. ووفق نتائج هذا البرنامج فقد حققت لجنة المراجعة الفنية نتائج متميزة منذ إنشائها. فقد تم تخفيض معدلات التغيب بشكل جذري في المدارس، واكتسب المشروع اعترافًا ملحوظًا وتم تعميمه في أماكن أخرى.

ولما كانت مشكلة الغياب المدرسي مشكلة مجتمعية وتربوية وتعليمية ومدرسية فإن ثمة حاجة ملحة لتضافر فعاليات المؤسسات المجتمعية كافة في التعامل معها؛ ومن هنا تتنوع البرامج التي تسعى إلى الحد من تلك المشكلة في الولايات المتحدة ما بين برامج معتمدة على المدرسة، وبرامج معتمدة على الاسرة بوصفهما المؤسستين الأكثر اهتمامًا بالمشكلة، ثم تأتي برامج ثالثة تعتمد على التدريب السلوكي للوالدين، وأخيرًا تأتي برامج تعتمد على بعض محاكم الولايات ليس بوصف المحكمة جهة لإصدار الأحكام بل ربما الأهم لكونها مؤسسة اجتماعية حقوقية تعمل على تصحيح المسار قبل الوقوع في الخطأ.

وفيما يلي نبذة مختصرة عن تلك البرامج الأربعة [٢٣]:

١- **البرامج القائمة على المدرسة School-Based Programs**، تقوم ولاية فرجينيا بفحص بيانات الحضور في محاولة لتحسين حضورهم وانضباطهم. ونتيجة لذلك، تم تنفيذ حزمة برامج التدخل لمنع التغيب عن المدرسة truancy intervention programs. ويسعى البرنامج إلى تحسين الالتحاق بالمدارس على المدى القصير، مع الأهداف طويلة الأجل لرفع درجات الطلاب، وتشجيع التخرج من المدارس الثانوية للطلاب وبخاصة المعرضين لخطر التسرب.

٢- **البرامج القائمة على المجتمع Community-Based Programs**: مشروع بداية START هو نموذج مجتمعي يتماشى مع الإرشادات الوطنية للمكتب القضائي للأحداث ومكافحة الجنوح Office of Juvenile Justice and Delinquency Prevention (OJJDP) لأفضل الممارسات التي تعالج الأسباب الجذرية للتغيب عن المدرسة. من خلال الاستفادة من مدخل متعدد الوسائط، يجمع مشروع START كل من المنطقة التعليمية، ومحاكم الأحداث، وقسم الموارد البشرية، ومقدمي الخدمات الاجتماعية المحليين للحد من التغيب بين طلاب المدارس. ينظر إلى الشراكة كبديل عن نموذج تصحيح المسار أحادي البعد، والذي فشل في التأثير إيجابًا في رفع معدلات الانتظام المدرسي. ويستخدم مشروع ثلاث فئات من التدخل للحد من التغيب عن المدرسة: لا إحالة للمحكمة No Court Referral، هي عملية تقوم فيها العائلات بحضور المحاكم التي يتم إنشاؤها داخل المدارس؛ لإزالة الحواجز الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بحضور المحاكم العادية. ويوجد مزودو الخدمة الاجتماعية المحليون أيضًا في كل جلسة استماع لإحالة العائلات إلى موارد المجتمع التي قد تساعدهم في الحد من المخاطر وتأثيرها على الطلاب في المرحلة الابتدائية والمتوسطة والثانوية. أو الإحالة لمحكمة الأسرة التقليدية traditional Family Court Referral، أو الإحالة لمحكمة الخدمات المجتمعية Court Referral with Community-Based Services.

٣- **برامج تدريب الوالدين والعلاج الأسري Parent Training and Family Therapy**؛ يتم تنظيم التدريب السلوكي للوالدين وتقديمه من قبل مدرّب محترف. يمكن أن يحدث التدخل في أماكن مختلفة، مثل: المدارس، والمراكز المجتمعية، والكنائس، وأماكن العمل، أو حتى في المنزل مع برامج التعليم الذاتي) وتحت مناهج مختلفة. وقد وجد العديد من الباحثين أن تدريب الوالدين يساعد على الحد من السلوك العدواني والمعادي للمجتمع وبين الطلاب الجانحين، ومثال ذلك برنامج الأبوة والحب في إطار القواعد Parenting with Love and Limits (PLL)، وهو مزيج من العلاج الجماعي والعائلي للمراهقين مع التشخيص

الأساسي لاضطراب السلوك. والبرنامج يحقق نتائج إيجابية قصيرة وطويلة الأجل في تقدير الذات والتقدم الأكاديمي والعلاقة مع الوالدين بما ينعكس إيجابيًّا على معدلات انتظام الطلاب في المدرسة.

٤- **البرامج القائمة على المحاكم Court-Based Programs**، على الرغم من أن استراتيجيات الحجز الآمن غير ملائمة للتعامل مع المخالفين للقانونيين إلا أنه تم العثور على نتائج واعدة لهذه التدخلات. وهذه الاستراتيجيات تعزز قدرة المحكمة على التنسيق والإشراف على تقديم الخدمات التي تم تحديدها للشباب المتغيب، وغالبًا للعائلة. وتضع محكمة مقاطعة تورنسي في مقاطعة سانت لويس برنامجًا للتحويل الطوعي حيث يمكن للمدارس والأسر والطلاب التفاعل معًا في الحد من زيادة معدلات غياب الطلاب عن المدرسة قبل استفحالها.

ومما سبق يتضح وجود العديد من المكونات لفعالية برامج مواجهة الغياب المدرسي، لعل من أهمها التعاون المجتمعي، والمشاركة الأسرية، والنهج الشامل، والحوافز والعقوبات، والسياق المجتمعي العام الداعم لتلك التوجهات. ويجب أن تتضمن استجابة التغيب الفعّالة منهجًا تعاونيًّا مما يعني أن هناك بنية مجتمعية قوية ومتعددة الوسائط تجمع بين مجموعة متنوعة من المنظورات والخبرات والموارد لمعالجة مشكلة التغيب عن المدرسة، ويسمح التعاون للبرامج بزيادة نقاط القوة المختلفة لشركاء البرنامج وزيادة فرص استدامته، والاستجابات الفعالة للتغيب عن المدرسة متعددة الوسائط ومتوافقة مع احتياجات ونقاط القوة لدى المجتمعات المحلية والمدارس والطلاب. ونتيجة لذلك، يعتبر التدخل متعدد الوسائط، المشار إليه أيضًا في الأدبيات كتدخل متعدد الأبعاد، والتدخل متعدد الأوجه، والبرامج متعددة التخصصات، والبرامج متعددة الأغراض، هي الاستراتيجية الأكثر فاعلية لمعالجة سلوك التغيب.

وفي ضوء ما تقدم يتضح أن هناك عدة محاولات يمكن أن تقوم بها السلطات التربوية والتعليمية والمدرسية للحد من ظاهرة الغياب، وهي بذلك محاولات للتغلب على الغالبية العظمى من مسببات المشكلة، والتي يمكن تلخيصها في جعل التعليم قبل الجامعي أكثر مرونة، أي يتكيف مع ظروف الطلاب، ويتيح لهم الحصول على فرص التعلم، حتى وإن فاتتهم فرصة الحصول عليه، كما أن ربط ما يدرسونه نظريًّا بالمدرسة بالجانب العملي من ناحية، وبخدمات المجتمع من ناحية أخرى، يشعر الطالب بجدوى وأهمية ما يدرسه في المدرسة.

كما يتضح أيضًا أن المسئولية الأساسية في جذب الطلاب للانتظام في المدرسة تقع على عاتق المعلمين في المقام الأول؛ إذ إنهم أصحاب الاتصال والاحتكاك المباشر بالطلاب، فهم المسئولون عن جذبهم للمدرسة، عن طريق ممارساتهم الإيجابية معهم،

ومن خلال استخدامهم للأدوات والإستراتيجيات كافة التي تجذب انتباههم، وتشجعهم على الحضور اليومي والانتظام في المدرسة من خلال تحميلهم قدر من المسئولية تجاه مدرستهم، وتحقيق الارتباط الكامل بينهم وبين بيئة المدرسة.

القسم الثالث: آليات مواجهة الغياب المدرسي في بعض الدول الأجنبية

تنبهت دول العالم المختلفة لظاهرة الغياب المدرسي، في محاولة منها للتصدي لها، ولآثارها السلبية، إذ أن الانقطاع عن الدراسة يعطل السلطات التعليمية عن تحقيق الأهداف العامة للتعليم، ويجعل هناك من الطلاب من لم تسنح لهم الفرصة لتحقيق تلك الأهداف.

وفي هذا يستعرض القسم الراهن من البحث آليات مواجهة الغياب المدرسي في بعض الدول الأجنبية، وهي (انجلترا وأيرلندا واليابان والبرازيل والهند) للتعرف على كيفية مواجهة تلك المشكلة في بيئات مدرسية متنوعة، وقد تم اختيار الدول الأجنبية محل البحث بحيث تجمع ما بين دول متقدمة (انجلترا وأيرلندا)، ودول حققت طفرة تنموية متميزة (اليابان)، ودول ناهضة حققت قدرا كبيرا من التنمية وذات ظروف ثقافية مشابهة (الهند والبرازيل).

وفي سياق هذا، سيتم التركيز في معالجة تلك الخبرات على فلسفة التعليم وأهدافه وبنيته التنظيمية والآليات والإجراءات المتبعة بشأن الغياب المدرسي، وفيما يلي تفصيل ذلك:

أولا-إنجلترا:

ترتكز فلسفة التعليم قبل الجامعي بإنجلترا على ضرورة إرساء المعتقدات الخاصة بالمجتمع الإنجليزي في عقول الطلاب، والتعبير عن الشكل المميز للمجتمع الإنجليزي عن طريق دمج ظروفه السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال موضوعاته، مع التأكيد على جعل المتعلم محور العملية التعليمية، وتحقيق الانسجام والتناغم التام مع فلسفة المجتمع بشكل عام. (٢٤)

ويلاحظ على ما سبق شدة الاهتمام بالربط بين قيم المجتمع الإنجليزي، وبين شكل التعليم، إذ أن التعليم هو مرآة المجتمع الذي يعكس أهم سماته، ويعمل على تطبيع شبابه بالسمات الأساسية التي يرتضيها هذا المجتمع، الأمر الذي يسهم في تشكيل المجتمع وأبنائه بشكل مميز يختلف عن باقي المجتمعات.

وتتلخص أهداف التعليم قبل الجامعي بإنجلترا في النقاط التالية:[٢٥]

١. إعداد الطلاب للمشاركة في المجتمع الإنجليزي.

٢. إعداد الطلاب للتطبع بعادات المجتمع الإنجليزي، والانتماء إليه.

٣. تأهيل الطلاب للاشتراك في رفع المستوى الاقتصادي للمجتمع من خلال الاشتراك في فرص العمل الملائمة لقدراتهم واحتياجاتهم، والمجتمع المحيط، الأمر الذي يتحقق من خلال ربط ما يتم دراسته عمليا بالممارسات الفعلية، بالإضافة الي الاهتمام بالتعليم المهني.

٤. إمداد الطلاب بفرص التعلم كافة التي تمكنهم من الحصول على المعرفة والتمكن من الإنجاز.

٥. تنمية جميع جوانب شخصية الطلاب الروحية والجسمية والعقلية والأخلاقية والاجتماعية والثقافية كافة، وذلك لمساعدة الطلاب على أن يكونوا مواطنين مسئولين بالمجتمع من خلال تكامل جميع جوانب شخصيتهم.

٦. تنمية شعور الطلاب بضرورة الاستمرارية في الحصول على فرص التعلم.

٧. تنمية وعي الطلاب بالعالم المحيط محليا وعالميا.

وبالنظر إلى الأهداف السابقة يتضح أن أهداف التعليم بالمدارس الإنجليزية ركزت على إعداد الطلاب ليتمكنوا من تلبية متطلبات المجتمع المحلي والعالمي المحيط، الأمر الذي يجعل التغيب عن الانتظام في الدراسة عائقا يحول دون تحقيق المجتمع الإنجليزي لأهدافه، والتي تركز في مجملها على إعداد أفراد قادرين على المشاركة الفعالة في المجتمعين المحلي والعالمي.

وعموما يلتحق التلاميذ بالمدرسة في انجلترا عند سن الرابعة فيما يسمى بفصول الاستقبال **Reception Class**، والتي تعتبر أول احتكاك للتلاميذ مع المدرسة والعالم الخارجي بعيدا عن أسرهم، ثم يلتحق التلاميذ بالمرحلة الابتدائية من سن ٦ سنوات، وحتى سن ١١ سنة، ثم يلتحقون بالمرحلة الثانوية الدنيا، والتي تستمر من سن ١٢- ١٤ سنة، وأخيرا المرحلة الثانوية العليا والتي يلتحقون بها من سن ١٥: ١٧ سنة، وبنهاية المرحلة الثانوية العليا يكون الطلاب قد أنهوا دراستهم الإلزامية بالمدارس الإنجليزية. [٢٦]

ومما سبق يتضح أن الاهتمام الأكبر للسلطات التعليمية الإنجليزية ينصب في تلك المرحلة، إذ أن الاهتمام الأكبر يركز على أن تكون الغالبية العظمى من الطلاب في تلك المرحلة العمرية داخل مؤسسات التعليم قبل الجامعي، يتلقون الخدمات التربوية

والتعليمية، ويكتسبون المهارات اللازمة التي لا يمكن اكتسابها إلا من خلال انتظامهم بالدراسة داخل المدرسة.

وتهتم المدارس الإنجليزية بمعرفة سبب غياب الطلاب والمدة المتوقعة لغيابهم، وتعطي للطلاب بعض الأكواد التي تكتب في سجلاتهم، والتي توضح مدى انتظامهم بالمدرسة، أو التزامهم بالاستمرار في الدراسة أو تكرار مرات الغياب، وسبب غياب كل منهم، وفيما يلي بيان تفصيلي لتلك الأكواد:(٢٧)

١. (A) ويعني غياب الطلاب عن المدرسة لرغبتهم في حضور حدث رياضي أو فني يرتبط باهتماماتهم، وتسمح لهم المدرسة بذلك، وتطلق عليه غياب بعذر.

٢. (B) ويشير إلى الأحداث المفاجئة كالوفاة لأحد الأقارب، وتتيح المدرسة للطلاب هذا النوع من الغياب، وتسميه أيضًا غياب بعذر

٣. (C) ويعني غياب الطلاب لبعض الوقت أثناء اليوم الدراسي، وقد تعطي المدرسة للطلاب الإذن بحضور باقي اليوم، إذا قدموا ما يثبت وجودهم في مكان تقبله المدرسة، أو لا تمنحهم العذر إذا لم يستطيعوا إثبات مكان وجودهم، أو لم يتقدموا بعذر مقبول للمسئولين بالمدرسة.

٤. (D) ويشير إلى الغياب بدون عذر، وتتيح المدرسة للطلاب خمسة أيام ليقدموا عذرا لائقا عن سبب تغيبهم، وإذا لم يقوموا بذلك خلال الفترة المحددة فيمنح الكود D، والذي يعني غياب بدون عذر واضح.

٥. (W) وهو الغياب للحصول على خبرة في مجال العمل، وعلى الطلاب أن يحضروا من موقع العمل ما يثبت أنهم منتظمون، فتحتسب لهم الفترة التي قضوها بموقع العمل حضور في المدرسة.

وفي حالة الغياب بدون عذر، يتم تسجيل ذلك في تقرير تعده المدرسة أسبوعيا عن أداء الطلاب وانتظامهم في الدراسة، ويرسل التقرير إلى أولياء الأمور لمتابعة أداء أبنائهم، كما يتم القيام بدراسة مغادرة المدرسة Leave Study لكل طالب متخرج من المدرسة، تقدم للمؤسسة التعليمية التي سيلتحق بها الطالب بعد مغادرته للمؤسسة التعليمية المقيد بها في الوقت الحالي، ويذكر فيها مدى انتظامه، وأسباب الغياب، وكل صغيرة وكبيرة عن الأداء والانتظام، وكأنها تقدم صورة متكاملة عن الطالب للمؤسسة التعليمية الجديدة التي سيقيد بها، كما أنه في حالة تكرار الغياب بدون عذر، قد يُحرم المتغيبون من دخول الامتحان النهائي للمرحلة(٢٨)، ويطالب الطلاب بالحضور خلال العام الدراسي حوالي ٨٥% من جملة ساعات الحضور الإجمالية المقررة عليهم، وإلا يحرم الطلاب من الحصول على الشهادة النهائية.(٢٩)

وفي حالة عدم تحقيق الطلاب لنسبة الـــ ٨٥% سالفة الذكر، فتتبع سلطات المدرسة معهم الإجراءات التالية:[٣٠]

١. مقابلة مدير المدرسة شخصيا لإبراز أعذارهم عن التقصير في حضور اليوم الدراسي، على أن يكون عذرهم موثقا.

٢. توجيه إنذار أول للطلاب ينذرهم بتجاوز الحد المسموح لهم بالغياب، وذلك إذا لم يستطيعوا تبرير غيابهم.

٣. توجيه إنذار ثان للطلاب.

٤. يطلب من الطلاب مغادرة المدرسة لعدم قدرتهم على الانتظام في الدراسة أو تقديم عذر مقبول عن غيابهم.

ومن خلال ما سبق، يتضح أن التصنيف السابق للأكواد المتعلقة بمدى انتظام الطلاب بالمدرسة ربما يجعل الطلاب يتعاملون مع موضوع الحضور بالمدرسة بقدر من الجدية، كما أن الإجراءات الصارمة التي تترتب على الغياب ربما تجعل الطلاب ينتظمون في الحضور، ويتابعون التعلم؛ رغبةً منهم في الحصول على تقرير جيد يلحق بشهاداتهم الدراسية عند الانتقال إلى مؤسسة تعليمية جديدة.

وفي هذا قامت انجلترا بعمل دليل يوجه لأولياء الأمور، يهدف إلى إعلام ولي الأمر بالإجراءات التي عليه اتخاذها في حالة اضطرار ابنه للانقطاع عن الدراسة لبعض الوقت بسبب المرض، ومن ثم فعلى ولي الأمر إعلام المدرسة بمرض ابنه، ثم عليه مرافقته لإحدى المستشفيات المتخصصة لتشخيص مرضه، ومن ثم إعطاء ولي الأمر شهادة طبية يرسلها للمدرسة، للتأكد من حالة الطالب، ولمعرفة المدة المتوقعة لغيابه.[٣١]

ويمكن تلخيص حالات العذر المقبول بالمدارس الإنجليزية -كما حددتها السلطات التعليمية الإنجليزية-فيما يلي:

تقبل المدرسة عذر الطلاب في تغيبهم عن المدرسة في الحالات التالية:[٣٢]

١. حالات المرض المزمن أو المفاجئ.

٢. زيارات الأطباء في العيادات الخارجية.

٣. حضور جلسات المحاكمة كشاهد، أو كأحد أطراف القضية المنظورة.

٤. حالات الفحص المنتظمة للطلاب نظرا لتعرضهم لحادث أو لعلاج نفسي أو علاج طبيعي لا يمكن تأجيل مواعيده.

٥. الأفراح أو المراسم الجنائزية لأحد أقارب الطلاب.

٦. الاشتراك في المسابقات أو المناظرات المنعقدة خارج المدرسة.

٧. الطقس السيئ.

٨. أعمال الإصلاح المفاجئة بالمدرسة.

وفيما عدا الظروف السابقة يعد غياب الطلاب غير مقبولا، ويقيد الطلاب بالسجلات المدرسية غائبون، ويدون ذلك في تقريرهم الأسبوعي، وفي دراسة مغادرة المدرسة في نهاية المرحلة.

وفي حالات المرض المزمن الذي قد يصيب بعض الطلاب، تتخذ السلطات التعليمية الإنجليزية بعض الإجراءات لمساعدة الطلاب على مواصلة التعلم منها: (٣٣)

- **الجدول المعدل Modified Timetable**: وهو عبارة عن جدول دراسي تتعدل مواعيده وفقا لظروف الطلاب، وحالاتهم الصحية؛ بحيث يمكن تعديل موعد جدول الامتحان للطلاب وفقا لظروفهم، أو تمكينهم من إعادته بعد انتهاء ظروفهم المرضية، حتى لا يخسروا السنة كاملة بسبب تزامن الامتحان مع موعد عملية جراحية، أو جلسة علاج طبيعي لا يمكن تأجيل موعدها على سبيل المثال.

- **الدراسة بالمنزل Home Tuition**: وهي متاحة للطلاب الذين تمنعهم ظروف مرضهم من الحضور بالمدرسة نظرا لمرضهم مرض مزمن، يمنعهم من الانتقال من المنزل للمدرسة، وتخصص المدرسة في هذه الحالة مجموعة من المعلمين يزورون الطالب بشكل أسبوعي لمساعدته على متابعة الدراسة، تحت إشراف المدرسة.

وبشكل عام تعمل السلطات الإنجليزية باستمرار على جعل البيئة المدرسية بيئة جاذبة للطلاب، وتوفير بيئة محفزة على التعلم، وعلى ذلك تركز مناهجها الدراسية بشكل أساسي على التميز والمتعة **Excellence & Enjoyment**: فالمدرسة لا تهتم فقط بالتحصيل العقلي للطلاب، وإنما تركز أيضًا على تلبية احتياجاتهم، وإشعارهم بالمتعة عند تلبية تلك الاحتياجات، مما يشعرهم بالارتباط بما يدرسونه، ومن ثم يزيد من رغبتهم في تطبيقه فعليا. (٣٤)

مما سبق يتضح أن آليات حماية الطلاب من ظاهرة الغياب من المدرسة تتركز في معظمها في التغلب على الظروف المرضية للطلاب، وعلى هذا تحاول السلطات التعليمية الإنجليزية تذليل العقبات كافة المرتبطة بظروف المرض لدى الطلاب؛ لمساعدتهم على الاستمرار في الحصول على فرص التعلم، إذ أن الإجراءات الحاسمة التي قد تصل إلى حد الحرمان من الحصول على شهادة إتمام المرحلة، قد قلصت نسبة الغياب المدرسي؛

حيث قلت نسبة غياب طلاب المدارس الابتدائية من ٥,٣% من جملة طلاب تلك المرحلة عام ٢٠٠٧، إلى ٤,٤% عام ٢٠١٢، وبالنسبة للمدارس الثانوية قلت نسبة الغياب من ٧,٣% إلى ٥,٧% في ذات الفترة [٣٥]، لكن ظلت حالات الغياب بسبب المرض هي الحالات الغالية؛ وذلك نظرا للظروف المناخية الباردة، وتفشي بعض الأمراض المزمنة بالمجتمع الإنجليزي [٣٦]، كما أن المستوى الاقتصادي المرتفع للمجتمع الإنجليزي[٣٧]، لم يجعل هناك فرصة لغياب الطلاب عن الدراسة للبحث عن العمل كما في مجتمعات أخرى ذات مستوى اقتصادي أقل، ومن ثم ظلت الغالبية العظمى من نسب الغياب تتمحور حول ظروف المرض، الأمر الذي ركزت فيه انجلترا جهودها للحد من نسب انقطاع الطلاب عن الدراسة بشكل مؤقت كما سبقت الإشارة.

وبناء على ما سبق، يمكن تلخيص أهم الإجراءات والآليات التي قامت بها السلطات الإنجليزية للحد من ظاهرة الغياب من المدارس في النقاط التالية:

١. إعداد دليل لأولياء الأمور، يوضح لهم الإجراءات اللازم اتبعاها عند غياب الأبناء.
٢. تصنيف الأسباب المختلفة للغياب وإعلام الطلاب بها، وذلك ليتمكنوا من معرفة أي الأسباب تعتبر عذر مقبول، وأيها يعتبر عذر غير مقبول، يحاسب على أساسها الطلاب.
٣. اتخاذ إجراءات رادعة للطلاب الذين تتجاوز نسب غيابهم الحد المسموح به، تصل لدرجة الحرمان من دخول الامتحان.
٤. اتخاذ إجراءات بشأن الطلاب الذين لا يستطيعون الحضور للمدرسة بسبب ظروف المرض المزمن أو المؤقت تتمثل في عمل جدول معدل للامتحان يتم تعديله وفقا لظروف الطلاب، بالإضافة إلى توفير فرصة لدراسة الطلاب بالمنزل إذا كانوا يعانون من أحد الأمراض المزمنة التي تحول دون انتظامهم بالمدرسة.
٥. إعلام الطلاب بالقواعد ذات العلاقة بالأعذار المقبولة، الأمر الذي يساعد الطلاب على تقييم مدى انتظامهم بالدراسة، وتوقع الإجراءات التي يمكن أن تتخذها معهم إدارة المدرسة حال غيابهم.
٦. تحديد الإجراءات التي على الطلاب الخضوع لها عند تجاوزهم نسبة الغياب المسموح بها؛ مما يحدد من البداية شكل التعامل بين إدارة المدرسة والطلاب، وكأنها عقد مبرم بين الطرفين.

ثانيا-أيرلندا:

تستند فلسفة التعليم في أيرلندا إلى مجموعة من القيم والمبادئ، والتي من أهمها ما يلي:(٣٨)

- **الاستيعاب وتكافؤ الفرص.**
- **العدل والمساواة.**
- **الحرية والديمقراطية.**
- **احترام الكرامة الإنسانية.**
- **احترام الهوية.**

وتتمثل الأهداف العامة للتعليم في المرحلة الابتدائية في أيرلندا فيما يلي:(٣٩)

- **مساعدة الأطفال على التمتع بحياتهم -كأطفال-وأن يدركوا ما لديهم من قدرات فردية تميزهم.**
- **مساعدة الأطفال على النمو -ككائنات اجتماعية-من خلال التعايش والتعاون مع الآخرين، وكذلك المشاركة في تحقيق الخير للمجتمع.**
- **إعداد الأطفال لمواصلة تعليمهم في المستقبل.**

ويهدف التعليم ما بعد الابتدائي في أيرلندا إلى توفير بيئة تعلم شاملة عالية الجودة يتم من خلالها إعداد الطلاب لمواصلة تعليمهم في مراحل تعليمية أعلى، أو تأهيلهم للالتحاق بسوق العمل. (٤٠)

ويمتد التعليم الابتدائي Primary Education في أيرلندا من سن السادسة وحتى الثانية عشر (أي لمدة ست سنوات). يلتحق بعدها الطلاب بالتعليم ما بعد الابتدائي Post-Primary Education من ٥: ٦ سنوات (٣ سنوات مرحلة دنيا، وسنتين أو ثلاث سنوات مرحلة عليا). ويمتد التعليم الإجباري من سن السادسة وحتى السادسة عشر (أي أنه يشمل المرحلتين الابتدائية والثانوية الدنيا)، كما يعد التعليم قبل الجامعي في أيرلندا مجانيا تموله الدولة في مختلف مراحله. أما عن رياض الأطفال، فيلتحق بها الأطفال من عمر ٤: ٦ سنوات، وهي ليست إجبارية. (٤١)

وتعد الشهادات والمؤهلات العلمية أحد المتطلبات الأساسية لتوفير فرص لحياة أفضل في المجتمعات الغربية ومن بينها المجتمع الأيرلندي. ونتيجة لظاهرة الغياب المدرسي -وغيرها من العوامل الأخرى-لا يتلقى الطلاب الاستفادة المرجوة من التعليم بصورة متساوية. كما أن زيادة معدلات غياب الطلاب تزيد من بعض المشكلات الأخرى

مثل زيادة فرص التسرب من المدرسة، وضعف الأداء الأكاديمي لهم، وضعف فرص مواصلة التعليم والالتحاق بسوق العمل. ولقد لفتت قضية الغياب المدرسي الأنظار في أيرلندا في العقود الأخيرة، إلا أنه لم يتم التطرق إليها بشكل منظم حتى صدور قانون الرعاية التعليمية لسنة ٢٠٠٠ (Education Welfare Act 2000)، والذي يشكل الآن إطارًا قانونيًّا لمعالجة ظاهرة الغياب المدرسي. (٤٢)

وتشير الإحصاءات إلى أن نسبة الطلاب المتغيبين عن المدرسة في التعليم الإلزامي في أيرلندا (للعام الدراسي ٢٠٠٩/٢٠١٠) بلغت حوالي ٥,٦ %. أما في التعليم ما بعد المرحلة الإلزامية فقد وصلت النسبة حوالي ٧,٩ %. (٤٣)

وتتفاوت معدلات حضور الطلاب إلى المدرسة تبعا لعدد من العوامل الفردية، والتي من أهمها النوع، والسن، والخلفية الاجتماعية. فمن حيث النوع، لوحظ أن الطلاب أكثر عرضة لظاهرة الغياب من الطالبات. ومن حيث السن؛ أشارت الإحصاءات إلى أن الطلاب الأكبر سنا من أقرانهم أكثر عرضة للغياب. وكذلك ترتبط معدلات حضور الطلاب وغيابهم بالخلفية الاجتماعية للطلاب والمستوى الاجتماعي لأسرهم؛ فكلما زاد المستوى الاجتماعي للأسرة؛ أدى ذلك إلى تدني معدلات الغياب المدرسي. (٤٤)

ويعد الحضور المدرسي أحد الموضوعات التي نظمها قانون الرعاية التعليمة ٢٠٠٠، والذي يحمّل الآباء مسئولية إلحاق أبنائهم بأحد المدارس، أو على الأقل أن يكون لديهم حد أدنى من التعليم، بمعنى أن القانون لا يفرض على الطلاب ولا يلزم آبائهم بإرسال أبنائهم للتعلم داخل أسوار المدرسة. وهذا ما تنص عليه المادة ٤٢ من الدستور، والتي تشير إلى أن الأسرة هي المسئول الأول والطبيعي عن تربية الطفل، والتي ينبغي أن تضمن الرعاية السليمة والتربية الاجتماعية والجسمية والعقلية والأخلاقية والدينية للأطفال بأية طريقة كانت، سواء في المنزل أو في المدرسة. (٤٥)

وقد أشار أحد التقارير الصادرة عن المجلس الوطني للرعاية التعليمية في أيرلندا (National Educational Welfare Board) إلى مجموعة من العوامل ذات العلاقة بمعدلات حضور الطلاب إلى المدرسة الأيرلندلية أو غيابهم عنها، وهي:(٤٦)

١-اتجاهات الطلاب نحو المدرسة:

أكدت الإحصاءات على أن معدلات حضور الطلاب الذين لديهم اتجاهات إيجابية نحو المدرسة أعلى من غيرهم. فيرى كل منهم أن التعليم يساعده على تحقيق الثقة بالنفس وتكوين شخصية متوازنة، وقادرة على التواصل وتكوين علاقات جيدة مع الآخرين. وعلى الجانب الآخر فإن معدلات حضور الطلاب الذين لديهم اتجاهات سلبية

نحو المدرسة تكون أقل، فقد وصف هؤلاء الطلاب المدرسة بأنها غير منظمة، وغير محببة إليهم.

٢-العلاقة مع المعلمين:

ترتبط ظاهرة الغياب المدرسي ارتباطا وثيقا بالاتجاهات السلبية من قبل الطلاب نحو معلميهم؛ فقد أشارت الإحصاءات إلى أن الطلاب المتغيبين عن المدرسة (لمدة أيام أو أسابيع) كان لديهم شعور بالإهمال من قبل معلميهم، وأن المعلمين لا يستمعون إلى آرائهم ولا يستطيعون حل مشكلاتهم.

٣-العلاقة مع الزملاء:

يرتبط حضور الطلاب وغيابهم أيضًا بعلاقتهم بزملائهم في الفصل؛ فالطلاب ذوي المعدلات المنخفضة في الحضور إلى المدرسة يشعرون بأن هناك الكثير من الطلاب المزعجين أو كثيري الشغب داخل الفصل، وأن المعلمين غير قادرين على السيطرة على سلوك هؤلاء الطلاب.

٤-التقييم الأكاديمي الذاتي:

ترتبط ظاهرة الغياب بتقييم الطلاب لأنفسهم؛ فالطلاب كثيري الغياب لديهم اتجاهات سلبية نحو قدراتهم الأكاديمية وتطلعاتهم التعليمية.

وقد انتهى أحد التقارير المرتبطة بظاهرة الغياب المدرسي في أيرلندا -والذي أعده معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية The Economic and Social Research Institute (ESRI) -تحت إشراف المجلس الوطني للرعاية التعليمية- إلى مجموعة أخرى من العوامل ذات العلاقة بالغياب المدرسي، لعل من أهمها ما يلي:[٤٧]

١. أن الطلاب الأكبر سنا من زملائهم في الفصل الدراسي أكثر عرضة للغياب المدرسي.
٢. يرتبط معدل حضور الطلاب إلى المدرسة بالخلفية الأسرية للطلاب ومستوى تعليم الوالدين.
٣. يرتبط معدل حضور الطلاب إلى المدرسة باتجاهاتهم نحو المدرسة، وكذلك نحو المعلمين، فكلما كانت اتجاهاتهم إيجابية ساعد ذلك على تقليل نسبة غيابهم عن المدرسة.
٤. لممارسة الرياضة علاقة قوية بحضور الطلاب؛ فكلما زاد الاهتمام بالتربية الرياضية للطلاب زاد اهتمامهم وحضورهم إلى المدرسة.

وقد أوصى التقرير بضرورة مراجعة المناخ المدرسي، وكذلك الاهتمام بقضية دمج الطلاب في الأنشطة المدرسية، بالإضافة إلى ضرورة مراجعة المناهج الدراسية وكيفية تدريسها للطلاب. (٤٨)

وتتعدد الجهود المبذولة من أجل مواجهة مشكلة الغياب المدرسي في أيرلندا، ولعل من الجهود المهمة في هذا الصدد إنشاء المجلس الوطني للرعاية التعليمية "National Educational Welfare Board (NEWB)" والذي يعد هيئة قومية تم إنشاؤها من أجل التأكد من أن كل طفل يذهب إلى المدرسة بانتظام، أو على الأقل يتلقى قدرا مناسبا من التعليم. كما يقدم المجلس أيضًا النصائح والتوصيات للحكومة بشأن موضوع الحضور المدرسي. ويهدف المجلس بالأساس إلى تقديم العون والمساعدة للمدارس والأسر والأطفال، كما أنه يفرض عقوبات على المخالفين، بالإضافة إلى أنه يشرف على عمل مكاتب الرعاية التعليمية على المستوى المحلي من أجل تقديم العون والنصيحة للآباء والمدارس فيما يتعلق بظاهرة الغياب المدرسي. (٤٩)

ويقوم المجلس أيضًا بالمهام التالية:(٥٠)

١. متابعة حضور الطلاب إلى المدرسة وتقديم إحصاءات عن معدلات الطلاب المتغيبين.
٢. تقديم إحصاءات عن الأطفال غير المقيدين بالمدارس.
٣. تقديم إحصاءات عن الشباب من سن ١٦: ١٧ الذين تركوا التعليم من أجل العمل، بالإضافة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لمساعدتهم على مواصلة تعليمهم وتلقي التدريب المناسب.
٤. جمع البيانات عن حالات الحضور والغياب والتوقف عن الدراسة.

وفيما يتعلق بدور المدرسة تجاه ظاهرة الغياب المدرسي بأيرلندا، فإن المدارس تحتفظ بسجلات حضور الطلاب، كما أنها تقوم بإرسال تلك السجلات إلى المجلس الوطني للرعاية التعليمية، إضافة إلى إعلام المجلس بالطلاب الذين تعدى غيابهم ٢٠ يوما في السنة الدراسية الواحدة. كما يقوم مجلس إدارة كل مدرسة بإعداد خطة لتنظيم عملية حضور الطلاب، على أن تقدم هذه الخطة إلى المجلس الوطني للرعاية التعليمية. وتهدف خطط المدارس في هذا الشأن إلى تشجيع الطلاب على الانتظام في المدرسة وإدراك أهمية التعلم، وتتضمن الخطة أيضًا ما يلي:(٥١)

١. مكافأة الطلاب المواظبين على الحضور إلى المدرسة بانتظام.
٢. التحديد المبكر للطلاب الذين تزداد نسبة غيابهم.
٣. إقامة علاقات أقوى بين المدرسة وأسر الطلاب.

٤. التنسيق مع مدارس أخرى بها برامج تهدف إلى تعزيز الحضور المدرسي للاستفادة منها.
٥. تحديد العوامل التي يمكن أن تزيد من نسبة غياب الطلاب، سواء كانت هذه العوامل مرتبطة بالإدارة المدرسية، أو بالعملية التعليمية، أو بالمناهج الدراسية، وذلك من أجل التغلب على تلك العوامل باعتبارها معوقة لحسن سير العملية التعليمية.

ثالثا-اليابان:

تؤكد فلسفة التعليم الياباني -منذ العصر الميجي وحتى الوقت الراهن-على أهمية القيم الأخلاقية، والتي ينعكس تأثيرها الإيجابي على المجتمع الياباني بأسره. وفي هذا تساعد القيم الأخلاقية على إعداد أجيال من الأفراد تنظر إلى التعليم باعتباره وسيلة للوصول إلى حياة أفضل. (٥٢)

وتتشكل فلسفة التعليم الياباني من مجموعة من القيم والمبادئ لعل من أهمها ما يلي:(٥٣)

١. احترام الكرامة الإنسانية.
٢. تعزيز العدالة والمساواة.
٣. تقدير قيمة الإنسان وقدرته على الإبداع.
٤. احترام السلام العالمي.
٥. النزعة إلى مستقبل أفضل.

ويشير قانون رقم ١٢٠ الصادر في ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٦ إلى مجموعة من الأهداف العامة التي يسعى نظام التعليم الياباني إلى تحقيقها، والتي تتمثل في:(٥٤)

- تعزيز الاتجاه نحو اكتساب المعرفة والثقافة على نطاق واسع، وغرس الحس الأخلاقي والاهتمام بالنمو الجسدي السليم للأفراد.
- تنمية قدرات الأفراد، مع الاحترام الكامل لقيمتهم كبشر وكذلك احترام قدرتهم على الإبداع، وتعزيز روح الاستقلالية وتقدير قيمة العمل، مع التأكيد على أهمية الربط بين التعليم والحياة المهنية.
- التأكيد على قيم العدالة والمساواة والاحترام المتبادل والتعاون والمشاركة الفعالة في تنمية المجتمع.
- تعزيز قيم احترام الحياة، واحترام البيئة.

- تعزيز الاتجاه نحو احترام التقاليد والثقافة اليابانية، وحب الدولة والإقليم الذي نشأ فيه الفرد، مع احترام الدول والمجتمعات الأخرى والرغبة في دعم السلام العالمي وتنمية المجتمع الدولي.

ويتكون نظام التعليم قبل الجامعي في اليابان من ثلاث مراحل تعليمية، مقسمة كالتالي: ست سنوات للمرحلة الابتدائية، وثلاث سنوات للمرحلة الثانوية الدنيا، وثلاث سنوات للمرحلة الثانوية العليا. وتمثل التسع سنوات الأولى (المرحلتين الابتدائية والثانوية الدنيا) تعليما إجباريا. وقد يلتحق الطالب أيضًا بالمدرسة الفنية لمدة ٥ سنوات بعد إتمام الدراسة بالمرحلة الثانوية الدنيا. (٥٥)

وقد بدأت وزارة التعليم اليابانية –وزارة التعليم والثقافة والعلوم والرياضة والتكنولوجيا Ministry of Education, Culture, Science, Sports and Technology (MEXT) حاليا– في ستينيات القرن العشرين في جمع البيانات عن ظاهرة الغياب المدرسي (تحديدا في عام ١٩٦٦). وعلى الرغم من انتشار الظاهرة بين طلاب المرحلة الثانوية العليا، إلا أن الإحصاءات الرسمية المرتبطة بظاهرة الغياب المدرسي تتضمن طلاب المرحلة الابتدائية والثانوية الدنيا فقط، باعتبارهما يمثلان مرحلة التعليم الإجباري. (٥٦)

وفي عام ١٩٩١ استخدمت الوزارة مصطلح (Futoko) لوصف الطلاب المتغيبين عن المدرسة لمدة تزيد عن ثلاثين يوما في العام الدراسي، وقد وصلت نسبة عدد هؤلاء الطلاب المتغيبين عن مدارسهم (أكثر من ثلاثين يوما) في عام ١٩٩١ إلى ٠,٤٧ % وذلك في المرحلتين الابتدائية والثانوية الدنيا، وقد استمرت نسبة هؤلاء الطلاب في التزايد عاما بعد عام حتى وصلت إلى ١,٢٣ % عام ٢٠٠٢، وهو ما يزيد عن ضعف النسبة في عام ١٩٩١، و١٠ أضاعف النسبة في عام ١٩٧٨. ومنذ عام ١٩٩٢ بدأ الاهتمام بظاهرة الغياب المدرسي كقضية اجتماعية أكثر من كونها مشكلة فردية. (٥٧)

وفي الفترة من ٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٥ حدث انخفاض طفيف في أعداد الطلاب المتغيبين؛ الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى عدة أسباب، منها الاتجاه نحو إدخال بعض الوسائل والأساليب غير التقليدية الجاذبة للطلاب، وكذلك خفض معدلات المواليد، والذي انعكس على أعداد الطلاب الملتحقين بالمدارس. وتشير الإحصاءات إلى انخفاض أعداد الطلاب الملتحقين بالمدارس من ١٤,٣٤٥,٧٤٣ في عام ١٩٩١ إلى ١٠,٨٦٤,٤٤٦ في عام ٢٠٠٤ (أي حدث انخفاض بنسبة ٢٤,٣ % تقريبا). كما تبنت الوزارة العديد من الإصلاحات والإجراءات في محاولة لحل مشكلة الغياب المدرسي. ومن الجهود المبذولة في هذا الشأن توفير استشاريين وأطباء نفسيين وعيادات لبحث حالات هؤلاء

الطلاب. ومن الآليات المهمة أيضًا إنشاء ما يسمى بالفصل المرن Flexible Classroom، وكذلك قيام بعض الجمعيات الداعمة لهؤلاء الطلاب بتقديم بعض الخدمات والتسهيلات غير التقليدية لمساعدة هؤلاء الطلاب على الانتظام المدرسي. وعلى الرغم من تلك المحاولات إلا أنها لم تنجح في القضاء على ظاهرة الغياب المدرسي في المجتمع الياباني. (٥٨)

فعلى الرغم من انخفاض ظاهرة الغياب المدرسي في المرحلة الابتدائية والثانوية الدنيا على مدار ٤ سنوات (من عام ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٥)، إلا أنه لوحظ ازدياد أعداد الطلاب المتغيبين في ٢٠٠٦ -حيث كانوا في ٢٠٠٥ (١٢٢,٢٥٥) وبلغوا في عام ٢٠٠٦ (١٢٦,٧٦٤) -إضافةً إلى ارتفاع ظاهرة الغياب في المرحلة الثانوية لتصل النسبة إلى ٢,٨٦ % من إجمالي طلاب المرحلة الثانوية. وهي أعلى نسبة غياب تم تسجيلها مقارنةً بالأعوام السابقة. (٥٩)

وانطلاقا من كون الغياب المدرسي إحدى المشكلات الاجتماعية والتربوية المهمة والمطروحة على الساحة في المجتمع الياباني، ظهرت عدة آليات لمواجهة تلك الظاهرة والحد من آثارها السلبية، ومن أهمها ما يلي:

١-نظام الفصل-المنزل:

من الأنشطة الجاذبة للطالب الياباني في مختلف المراحل التعليمية نظام الفصل-المنزل وفيه يظل الطلاب أطول فترة ممكنة في فصلهم الدراسي (باستثناء أوقات الموسيقى والتربية الفنية والتربية الرياضية والأنشطة المرتبطة بالمعامل)، الأمر الذي يعطي فرصة للطالب لقضاء أطول فترة ممكنة معا -تحت إشراف أحد المعلمين-مما يشعر الطلاب وكأن الفصل بمثابة منزلهم، وهو ما يدعم علاقتهم بالفصل والمدرسة، ويزيد من رضاهم وتوافقهم النفسي. ويسهم المعلم في ظل هذا النظام في تنمية المهارات الشخصية للطلاب؛ من خلال ممارسة أنشطة مثل عقد لقاءات ومقابلات بين الطلاب، وتنظيم الأيام الرياضية والمهرجانات المدرسية، وتنظيف الفصول وترتيبها، وإعداد الطعام، وغير ذلك من الأنشطة التي تتطلب تفاعلا بين الطلاب، الأمر الذي يزيد من ارتباط الطلاب بالفصل والمدرسة. (٦٠)

٢-تحسين نظام الإرشاد المدرسي:

من أهم أولويات وزارة التعليم اليابانية تحسين نظام الإرشاد المدرسي في مرحلة التعليم الإلزامي، مع زيادة عدد المرشدين بحيث يستطيعون تلبية متطلبات الطلاب وأولياء الأمور. (٦١)

ويقدم المرشد المدرسي الاستشارات اللازمة لأولياء أمور الطلاب المتغيبين عن المدرسة، وكذلك لأولياء أمور الطلاب الذين يحضرون إلى المدرسة ويرفضون دخول الفصل. كما يقوم المرشد المدرسي بعمل زيارات منزلية لمساعدة هؤلاء الطلاب ومحاولة توجيههم وحل مشكلاتهم، وكذلك التواصل مع أولياء أمورهم في هذا الشأن. (٦٢)

رابعا-البرازيل:

تعد البرازيل إحدى دول أمريكا اللاتينية التى عانت من العديد من المشكلات الاقتصادية والظروف المتدنية، التي أثرت بدورها على مناحي الحياة كافة، وعلى الرغم من ذلك، إلا أن السلطات البرازيلية تبذل قصارى جهدها لتوفير الحد الأدنى من حاجات المواطنين، ومساعدتهم على تحقيق الحراك الاجتماعي الذي يساعدهم على تحسين ظروفهم المعيشية.

وتنطلق فلسفة التعليم في البرازيل من أن التعليم هو حق تكفله الدولة لكل مواطن يقطن الأراضي البرازيلية، كما أن للأسرة دور في كفالة هذا الحق للأبناء، وذلك من أجل ضمان الاندماج الكامل للمواطنين في المجتمع، والتعاون مع بعضهم البعض من أجل تحقيق رفاهيته. وفي هذا ثمة تأكيد على الرغبة في إعداد مواطنين ذوي هوية قومية برازيلية، وتمكين هؤلاء المواطنين من الانخراط في عالم العمل، وتحقيق المشاركة الفعالة في خدمة المجتمع. (٦٣)

وتتماشى فلسفة التعليم في البرازيل مع البنود الخاصة باتفاقيتي حقوق الإنسان وحقوق الطفل، وتؤكد هذه الفلسفة على أن التعليم حق تكفله الدولة لكل مواطن، وعليه أن يحصل على الفرص التعليمية دون أي نوع من التمييز، يضاف إلى ذلك تحميل تلك المسئولية للأسرة أيضًا، بوصفها المسئولة عن تشجيع الأبناء وحثهم على الاستمرار في الدراسة، وتحقيق الإنجاز فيها.

ويسعى التعليم قبل الجامعي بالبرازيل إلى تحقيق الأهداف التالية:(٦٤)

١. تمكين الطلاب من فهم حقوق الأفراد وواجباتهم ومسئولياتهم.
٢. تمكين الطلاب من فهم حقوقهم وواجباتهم كمواطنين عالميين مع الحفاظ على البُعد القومي.
٣. احترام الكرامة الإنسانية والحريات الأساسية لأفراد المجتمع المحلي والعالمي.
٤. تدعيم الوحدة القومية لأبناء المجتمع البرازيلي، والتكامل بين أعضاء المجتمع العالمي.

٥. تمكين أفراد المجتمع من المهارات التكنولوجية والعلمية لتحقيق رفاهية المجتمع.

٦. حماية التراث الثقافي الخاص بالمجتمع البرازيلي، وفي نفس الوقت الإعلان عنه لباقي دول العالم.

٧. التسامح مع غير المألوف من ممارسات أبناء الثقافات الأخرى، وعدم التمييز بينهم وبين أبناء البرازيل الأصليين بناء على العرق أو اللون أو الجنسية أو الدين أو غيرها من الأسباب.

ويلاحظ على ما سبق، أن تعريف الطلاب بحقوقهم وواجباتهم يعتبر الفكرة الأساسية التي يبدأ بها الحديث عن أهداف التعليم بالبرازيل، كما أكدت الأهداف أيضًا على أهمية الحفاظ على هوية المجتمع البرازيلي، مع الانفتاح على المجتمعات الأخرى، ولعل ارتفاع نسبة غياب الطلاب من المدارس في فترة سابقة كان يمثل عائقا يحول – بدرجة أو بأخرى–دون تحقيق تلك الأهداف، ومن ثم حاولت السلطات التعليمية البرازيلية التعامل مع تلك الظاهرة للحد من آثارها السلبية.

ويعد التعليم قبل الجامعي بالبرازيل تعليما إلزاميا ومجانيا منذ أن يلتحق به الطالب في سن الست سنوات، وحتى سن الرابعة عشرة، أي من بداية المرحلة الابتدائية، وحتى نهاية المرحلة الوسطى. أما المرحلة الثانوية والتعليم الجامعي فهما مرحلتين غير إلزاميتين، وغير مجانيتين، ومن ثم تركز السلطات التعليمية البرازيلية فيما يخص انتظام الطلاب بالدراسة بالمدارس جهودها ومشروعاتها في مدارس التعليم الابتدائي والمرحلة الوسطى، إذ أن التعليم بالبرازيل هو حق لكل الطلاب في مرحلة الإلزام دون تمييز بين المواطنين كافة في هذه المرحلة (٦٥)، ومن ثم فلكل الطلاب الحق في الحصول على الخبرات كافة التي للتعليم دور أساسي في ترسيخها في عقول الطلاب، ولا يستقيم هذا الأمر إلا من خلال الحضور والانتظام داخل المدرسة، للتمكن من تلك الخبرات والمهارات الحياتية المختلفة.

ولقد عانى المجتمع البرازيلي حتى فترة قريبة من بعض المشكلات الاقتصادية التي انعكست على التعليم، وفي هذا كان هناك تأثير سلبي على معدلات انتظام الطلاب بالمدارس، بل وتسرب بعضهم من الدراسة تماما بسبب حاجة الأسر لعمالة الأبناء من أجل تحسين الوضع المالي والمستوى المعيشي، وذلك بناء على قناعة الأسرة أن تحسين وضعها المالي أفضل من استمرارية الأبناء في الدراسة، الأمر الذي انعكس على ارتفاع نسب الغياب عن المدارس، والتسرب منها على حد سواء، مما دفع السلطات التعليمية البرازيلية إلى محاولة التغلب على الآثار السلبية لظاهرة ارتفاع نسبة الغياب في المدارس، من خلال العمل على التغلب على الظروف الاقتصادية المتدنية.

ويرجع ارتفاع معدلات غياب وانقطاع الطلاب عن الدراسة للعديد من الأسباب، ومن ذلك ما يلي [٦٦]:

أ- ارتفاع معدلات الفقر؛ فقد كان عمل الأطفال مصدرًا مهمًّا لدخل الأسرة، وهذا أدى إلى ارتفاع معدلات الغياب والتسرب من التعليم بشكل عام. وتعتبر قيود الاقتراض Borrowing Constraints عاملًا مهمًّا في الانسحاب من المدرسة. فإذا كان دخل الأسرة أقل من مستوى الكفاف، يتم إرسال الأطفال للعمل بدلاً من الذهاب إلى المدرسة أو الحصول على مزيد من وقت الفراغ أو الوقت المخصص للتعليم. كما أن عملية تعليم الأطفال تتأثر بتكوين الأسرة، ومستوى المعيشة، والسياق الاجتماعي، والصحة العامة للأطفال.

ب- وجود تفاوت في الفرص لدى السكان؛ فتشتهر البرازيل بأنها واحدة من أعلى مستويات عدم المساواة في الدخل في العالم، وهذا ينعكس مباشرة على التعليم، ويؤدى إلى ارتفاع معدلات الغياب، كما أن البرازيل في الأصل مجتمع متعدد الأعراق. وهناك علاقات قوية بين: الأصول العرقية، والدخل، والفرص التعليمية؛ فالملونون هم الأكثر فقرًا، ويعيشون في الأحياء الفقيرة، ويكون الآباء أقل تعليمًا، ويرسل أبناء أسر الطبقة الوسطى والطبقة العليا أطفالهم إلى المدارس الخاصة، ذات الجودة الأفضل، التي تعدهم للقبول في مؤسسات التعليم العالي المرموقة والعامة [٦٧].

ج- السياق الاجتماعي والثقافي المتغير، فقد أصبح المراهقون عرضة للعصابات الإجرامية وتجار المخدرات، ورغبة الطلاب في تحقيق ثروة سريعة، والعديد من المراهقين المشاركين في مثل هذه الأنشطة ينتمون في الأساس إلى خلفيات اجتماعية واقتصادية غير مستقرة، وغالبًا ما كان يتم تجاهلهم من قبل المؤسسات الحكومية. وبمجرد أن يتورط المراهقون في ذلك؛ يتم فك الارتباط تدريجيًّا بينهم وبين المدرسة حتى ينسحبون منها [٦٨].

د- الاستخدام غير المناسب لوقت الدراسة من قبل المعلمين؛ فقد ترتب على ارتفاع معدلات تغيب المدرسين آثار سلبية على الطلاب، مثل: ضعف مهارات القراءة، وارتفاع معدلات الغياب والتسرب، وارتفاع معدلات الرسوب.

ه- ضعف الأساليب التدريسية وسوء إدارة الصف؛ فعندما يكون المعلمون في الصف، فغالبًا لا يدرِّسون، أو يتركون وظائفهم ويعملون في مكان آخر لتحسين مستوى دخلهم. والغياب المتزايد هو نتيجة ضعف الرقابة. ولا يزال التغيب يشكل تحديًا للإصلاح، كما أن الطلاب لم يحظوا بالاهتمام الفردي الملائم لهم، فالمعلمون يقضون وقتًا أطول في تنظيم الصف بطرق تقليدية. وخلال الزيارات الصفية وجد الباحثون أن الطلاب كانوا خارج الفصول أثناء الحصص [٦٩].

ومما سبق يتضح وجود العديد من الأسباب التي تواجه نظام التعليم، والتي تؤدى إلى ارتفاع معدلات ونسب الغياب بين الطلاب في المدارس، وبعض هذه الأسباب يتعلق بالظروف الاقتصادية وارتفاع معدلات الفقر، وهذا يؤثر بشكل مباشر على انتظام الطلاب في الحضور للمدرسة نتيجة الالتحاق بالعمل، وبعضها يرجع إلى أسباب اجتماعية تتعلق بزيادة حدة التفاوت بين السكان بين الشمال والجنوب والشرق والغرب، ونظرًا للتفاوت الشديد بين السكان باعتبار البرازيل واحدة من الدول ذات الخلفيات العرقية المتعددة فقد انعكس ذلك سلبًا على عدالة الفرص التعليمية المقدمة للطلاب وجودتها، وهي تتوفر لدى الأغنياء وتقل لدى الفقراء. وبعضها يرجع إلى أسباب تتعلق بالمدرسة نفسها، وهذا يرجع إلى أن بيئة المدرسة غير جاذبة، وأن بعض المعلمين غير مؤهلين لقيادة العملية التعليمية، وهذه الأسباب معًا تشير إلى أن مشكلة الغياب المدرسي هي نتيجة لمجموعة من الأسباب التي تعيق معًا توفير المناخ والبيئة المناسبة لنجاح الطلاب. وهذا يعني أن بعض الأطفال الملتحقين بالتعليم العام ليسوا مستعدين للحياة بعد إكمال المدرسة. وأن المدارس العامة ربما لا تلبي احتياجات بعضهم.

وقد وضعت الدولة وفقًا لهذه الأسباب مجموعة من التوجهات الإستراتيجية لمواجهة هذه المشكلة التي تؤثر على جهود التنمية الوطنية، وتزيد من هدر الموارد المادية والبشرية في التعليم، ومن ذلك ما يلي [٧٠]:

١- استثمار المزيد من الموارد في التعليم، وتحسين وسائل تمويل التعليم الأساسي.

٢- ضمان جودة التعليم الأساسي وزيادة كفاءته.

٣- توسيع فرص إتاحة التعليم للأطفال في سن مبكرة، وبخاصة مرحلة ما قبل المدرسة.

٤- الاهتمام بتدريب المعلمين أثناء الخدمة على الأساليب التربوية المعاصرة؛ لضمان فاعلية العملية التعليمية.

٥- تحسين بيئة المدرسة، وضمان جاذبيتها.

ولقد تعاونت السلطات التربوية البرازيلية مع بعض المنظمات الدولية في إعداد برامج لمساعدة طلاب المدارس من ذوي الدخل المنخفض وأسرهم، وركزت تلك المساعدة على صرف دخل شهري للأسرة بشكل منتظم يساعدهم على تأمين حياة كريمة، ومن بين هذه البرامج: (برنامج Bolsa Familia)[٧١]. كما تم تخصيص برنامج آخر للأسر، من أجل مساعدتهم على تأمين المصروفات اللازمة للمدرسة، والذي أطلق عليه (برنامج Bolsa Escola)، مما يساعدهم على إرسال أبنائهم للمدرسة، وحثهم على الاستمرار فيها، كما أنشأت الحكومة البرازيلية قاعدة بيانات للأسر التي

تتلقى تلك المساعدات، لمتابعة استمرارية الطلاب الذين يحصلون على تلك المساعدات في الدراسة بشكل فعلي. (٧٢)

ولمزيد من إلقاء الضوء على حزمة البرامج التي دشنتها البرازيل لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية للطلاب وذويهم يمكن الإشارة إلى ما يلي:

١- برنامج الحقيبة المدرسية Bolsa Escola: ويوفر البرنامج رواتب لتعليم أبناء الأسر الفقيرة والمحرومة، من أجل مواجهة الآثار السلبية الفقر التي تؤدي إلى الغياب المدرسي ومن ثم التسرب من التعليم، والعمل على توفير فرص أفضل للطلاب. ويستهدف البرنامج المواطنين ذوي الدخل المنخفض والأقل من ٥٠ ريالًا برازيليًّا، ووفق التصنيف الوطني فهذا الفرد يصنف (فقير للغاية)، والدخل بين ٥٠ ،١٠٠ ريال برازيلي (متوسط)، ويتلقى عادة ما بين ١٥، ٩٥ ريالًا برازيليًّا في الشهر. ويشترط على الأسر وفق هذا البرنامج للحصول على المنحة أن يلتزم الطلاب بالحضور للمدرسة بما لا يقل عن ٨٥% من إجمالي نسبة الحضور، وأن يزوروا العيادات الصحية بانتظام. وفي عام ٢٠٠٣م، توسع البرنامج في كل البلديات تقريبًا، واستفاد منه حوالي ١١ مليون أسرة. وكان لهذا البرامج تأثير قوي في الحد من زيادة معدلات غياب الأطفال وتسربهم من التعليم. كما زادت فرص حصول الأسر الفقيرة على التعليم(٧٣).

٢- برنامج العلاوة الأسرية Bolsa Família: بدأ البرنامج عام ٢٠٠٣م لمكافحة الفقر في البلاد على المستوى الاتحادي، ويوفر البرنامج المساعدات لحوالي ١٣ مليون شخص، ويدعم الأطفال الملتحقين بالمدرسة الابتدائية للانتظام في الحضور إلى المدرسة، مقابل مبلغ معين من المال، يمنح شهريًّا لمن يحققون متطلبات البرنامج. ويستند معيار الأهلية للالتحاق بالبرنامج فقط إلى دخل الأسرة التي لديها أفراد في سن الدراسة، ويتعين على الأسر المشاركة تسجيل أطفالها ممن هم في سن المدرسة، والحفاظ على معدلات حضورهم في الصف لنسبة ٨٥٪ أو أعلى. وتدفع الاستحقاقات شهريًّا بمعدل ١٥ ريال برازيلي لكل طفل، وبحد أقصى ٤٥ ريالًا برازيليًا لكل أسرة. (٧٤)

٣- مشروع صندوق تطوير المدارس Fundo de Fortalecimento da Escola: يعد واحدًا من المشاريع الوطنية التي تهدف إلى تحسين أداء التعليم الابتدائي العام، ويركز المشروع على إدارة العمل المدرسي وتنظيمه. وقد تم تنفيذه برؤية إستراتيجية إدارية، تركز على ترشيد النفقات والكفاءة التشغيلية؛ لتعزيز تعليم الأطفال وبخاصة في المناطق الأكثر فقرًا في البرازيل، وقد مر المشروع بثلاث مراحل هي (FUNDESCOLA I, II, III)، ويوفر البرنامج الدعم لحوالي ٤,٧

مليون طفل مسجلين في ١٣٥,٠٠ مدرسة في ٢٤٧ بلدية تقع في ٢٧ منطقة، وهو ما يعادل ٢٩٪ من المدارس الابتدائية العامة، ويسعى البرنامج إلى رفع مستوى المدارس إلى الحد الأدنى من المعايير التشغيلية من خلال تمويل المدخلات والخدمات؛ لتوفير ظروف ملائمة لتعلم الطلاب(٧٥).

يلاحظ مما تقدم أن السلطات البرازيلية على قناعة بأن الظهير الاجتماعي والاقتصادي للطلاب يؤثر تأثيرًا مباشرًا على انتظامهم المدرسي ومن ثم أدائهم الأكاديمي، ومن هنا لجأت إلى ضخ الأموال من خلال برامج وصناديق قائمة على قواعد منضبطة بهدف الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي للطلاب وأسرهم بما ينعكس على انتظامهم المدرسي؛ مما يسهم في زيادة فعالية النظام التعليمي البرازيلي.

وفي هذا السياق تعد المتابعة التي تمارسها الحكومة البرازيلية للأسر التي تتلقى تلك المساعدات من أهم الإجراءات التي تضمن فاعلية تلك البرامج؛ ذلك للتأكد من أن الأسر التي تحصل على تلك المساعدات ترسل أبناءها للمدرسة، وتمنعهم من العمل أثناء الدراسة؛ بما يضمن تحقيق الغاية النهائية من هذا البرنامج، ومن ثم لا تذهب هذه المساعدات هباءً.

ومن هنا لم تكتف الحكومة البرازيلية فقط بإمداد الأسر بالمساعدات المالية التي تضمن لها تأمين حياة كريمة، إنما حاولت أيضًا جعل بيئة التعلم بيئة جاذبة للطلاب، إذ حاولت الحكومة توفير أكثر المتطلبات التي تحتاج إليها الأسر كالخدمة الصحية، وتوفير الأجهزة والبنية التحتية اللازمة لتحقيق أهداف عمليتي التعليم والتعلم، كما أن توفير قاعدة بيانات عن إمكانات المواطنين ساعد السلطات على جعل تلك الجهود تتوجه إلى مكانها الصحيح، وتخدم من يحتاج إليها فعليا.

ويمكن التأكيد على أن البرامج التي وضعتها الحكومة البرازيلية للقضاء على الآثار السلبية للظروف الاقتصادية المتدنية، خاصةً في مجال التعليم، قد استطاعت بالفعل جذب نسبة كبيرة من الطلاب للانتظام داخل النظام التعليمي البرازيلي، والتخلي عن فرص العمالة التي كانت تشغل الطلاب عن الدراسة، ولعل ارتفاع معدلات الانتظام المدرسي للطلاب بالبرازيل كان من وراء اهتمام مسئولي "مؤتمر داكار للتعليم للجميع" بالتأكيد على أهمية العمل على نشر الخبرة البرازيلية في هذا الشأن بين الدول ذات الظروف المشابهة مثل دول أمريكا اللاتينية.(٧٦)

وفي إطار سعي السلطات التعليمية البرازيلية إلى مواجهة مشكلة الغياب المدرسي والتسرب من التعليم فقد ركزت على توفير بيئة مدرسية جاذبة للطلاب وفي سبيل ذلك اهتمت بتحسين جودة النظام التعليمي وفعاليته بما ينعكس على زيادة معدلات الأداء الأكاديمي للطلاب، إذ يعتبر المناخ المدرسي في البرازيل أقل جاذبية وإيجابية؛

فبعض المدارس تعمل على ثلاث فترات لمدة أربع ساعات في اليوم الدراسي، وهذا المناخ لا يعزز تعلم الطلاب، ويؤدى إلى ارتفاع نسب الغياب المدرسي، ويقلل من دافعية وكفاءة العملية التعليمية، وقد أولت وزارة التربية والتعليم في البرازيل الجودة أهمية خاصة؛ من أجل توفير الآليات الداعمة لتعلم الطلاب، والتركيز على المدرسة باعتبارها أساس التعليم، ومن ذلك ما يلي:

١- خطة التعليم الوطنية Plano Nacional de Educação (PNE) (٢٠١٤ ـــــ ٢٠٢٤): وقد وضعت الحكومة عشرين هدفًا، لتعزيز جودة التعليم في جميع مراحله. وتسعى الخطة إلى القضاء على الأمية، وتعميم التعليم الأساسي (من ٤ إلى ١٧ سنة)، وتوسيع إتاحة فرص التعليم والخدمات على جميع المستويات التعليمية وقد نص الهدف السابع للخطة على تعزيز جودة التعليم الأساسي في جميع المراحل، مع تحسين عملية التعلم.

٢- التوسع في توفير مدارس اليوم الكامل Full-Day Schoolingفي ٥٠% على الأقل من المدارس الحكومية، ٢٥% في التعليم الابتدائي؛ لحل مشكلة زيادة عدد الفترات الدراسية التي تعتبر واحدة من أسباب غياب الطلاب وانقطاعهم عن الدوام بالمدرسة، وذلك بسبب ضعف فاعلية المدرسة بالنسبة للطلاب، وغياب المناخ العام المساعد على التعلم النشط (٧٧).

٣- اعتماد النهج القائم على البحوث في التعليم: لتحسين جودة المدارس ويتم التركيز على تعزيز توجه المنهج الدراسي القائم على الطالب، بهدف جودة وفاعلية الأداء المدرسي، ودمج أفضل الممارسات في الفصول الدراسية، والتي يتم تنفيذها من خلال التدريب المستمر، وتشجيع التكوين المهني للمعلمين والمنسقين التربويين والمديرين، مع التركيز على إدارة المدرسة، وبشكل مباشر على تحسين الأداء المدرسي، وتضمين الممارسات المبتكرة والطرق الفعالة لإشراك الطلاب في تعلم هادف(٧٨).

٤- إعلان الميثاق الوطني لمحو الأمية في العمر المناسب The National Pact for Literacy at the Right Age وهو التزام لجميع مستويات الحكومة؛ لضمان أن جميع الأطفال يتعلمون القراءة والكتابة بحلول نهاية السنة الثالثة من المدرسة الابتدائية، في سن ٨ سنوات (٧٩).

٥- إطلاق برنامج المزيد من التعليم More Education Program: أنشئ بالمرسوم الوزاري رقم ٢٠٠٧/١٧، ويشكل إستراتيجية لوزارة التعليم لتعزيز تقديم التعليم المتكامل للطلاب. ويدعم البرنامج التعليم المتكامل من خلال مجموعة من الأنشطة الاجتماعية والتعليمية قبل أو بعد ساعات الدراسة، وتقديم الدروس

التكميلية، والأنشطة المتعلقة بالثقافة، والفنون، والرياضة، والترفيه، والاتصالات، والتعليم البيئي، والصحة. وتشارك المدارس في البرنامج، وتقدم الوزارة البيانات والدعم اللازم للبرنامج [٨٠].

٦- متابعة أداء المدرسة والطلاب من خلال مؤشرات الجودة: تعد عملية جمع بيانات التعليم ممارسة برازيلية قديمة، وقد سمحت تلك العملية بإنشاء بنك معلومات ذي أهمية كبيرة لسياسة التعليم. وتسمى هذه المؤشرات بالتعداد المدرسي، ويتم إجراؤه سنويًّا، وهو يتضمن مجموعة كبيرة من المعلومات التي تساهم في وضع مؤشرات كمية ونوعية لنظام التعليم، حسب المنطقة والولاية والبلدية والقطاع وحتى المدارس. وتسمح هذه الأداة بتخطيط الأنشطة، وتعريف الأهداف متوسطة المدى وطويلة الأجل. ويقدم بشكل متزايد المزيد من المعلومات حول النظام التعليمي لكل من الخبراء والجمهور بوجه عام. وهذا يسمح يتتبع أداء المدارس، ومتابعة الطلاب وتعلمهم، وكفاءة النظام المدرسي، ومتابعة مشكلة الرسوب المتكرر والانقطاع عن الدراسة والغياب. مما يترتب عليه إجراء تدخل في السياسات لتحسين الأداء ومواجهة المشكلات [٨١].

٧- التركيز على زيادة كفاءة وفاعلية الأداء المدرسي وتعلم الطلاب: من خلال دعم مهارات المعلمين وكفاءاتهم ومعرفتهم وفعاليتهم، من خلال النماذج التربوية المبتكرة. ويتم التركيز على النقاط المشتركة التالية [٨٢]:

- تعزيز توجه المنهج الدراسي القائم على الطالب، بهدف رفع الأداء المدرسي.
- دمج أفضل الممارسات في الفصول الدراسية، والتي يتم تنفيذها من خلال التدريب المستمر.
- تشجيع التكوين المهني للمعلمين والمنسقين التربويين والمديرين، مع التركيز على تنظيم المدرسة، وبشكل مباشر على تحسين الأداء المدرسي.
- تضمين الممارسات المبتكرة والطرق الفعالة لإشراك الطلاب في تعلم هادف.

مما تقدم يلاحظ أن السلطات التعليمية البرازيلية قد تبنت حزمة متكاملة من الإصلاحات على المستوى المدرسي، بما ينعكس على رفع أداء أعضاء المجتمع المدرسي كافة من ناحية، وعلى فعالية وجاذبية بيئة المدرسة من ناحية أخرى مما ينعكس إيجابا على انتظام الطلاب في المدرسة ومن ثم تحسين أدائهم الأكاديمي.

وقد عادت تلك المشروعات بعدد من الفوائد للمجتمع البرازيلي، منها ما يلي:[٨٣]

١. زيادة عدد الملتحقين بالتعليم، وتوفير المزيد من الموارد للمدارس، وتم تحسين معدلات التحاق الطلاب بالمدارس عبر سياسات الترويج الاجتماعي، وهذه النتائج جعلت الحكومة قادرة على أن تعلن ولأول مرة، أن كل طفل في البرازيل كان له مكان، وكان مسجلاً في التعليم الأساسي.

٢. ساهمت برامج التحويلات النقدية في الحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية، وحدوث تأثير إيجابي على بعض نتائج الصحة الغذائية للطلاب.

٣. انخفضت نسبة ومعدلات الفقر منذ بداية القرن الحالي بنسبة ٤٤% مقارنة بعام ١٩٩٠، ٢٠٠٩م، والسبب برامج التحويلات النقدية، وتسارع النمو الاقتصادي. وانخفضت معدلات الفقر بشكل أسرع مما كانت عليه في بقية أمريكا اللاتينية.

٤. تحسين جودة الحياة للأسر البرازيلية بشكل عادل للجميع.

٥. تحسين تقدير الأفراد لذواتهم، وإشعارهم بأهمية الالتحاق بفرص التعليم، تلك التي تعمل على تنميتهم.

٦. التقليل من عمالة الأطفال، والتسرب الدراسي.

وعلى هذا يمكن تلخيص أهم الآليات والإجراءات التي اتبعتها الحكومة البرازيلية للحد من ظاهرة الغياب من المدارس فيما يلي:

١. الحصول على دعم المنظمات الدولية لمساعدة الحكومة البرازيلية لتأمين الحياة الكريمة للمواطنين.

٢. تصميم قاعدة بيانات موسعة وشاملة للمواطنين كافة ومستواهم الاقتصادي، وذلك لسهولة التعرف على الأسر التي تحتاج إلى دعم مادي.

٣. إمداد الأسر البرازيلية التي تعاني من الفقر بمعونات مالية شهرية، وبشكل ثابت.

٤. متابعة الأسر الحاصلة على المعونات للتأكد من أنها استمرارية إرسال أبنائها للمدرسة.

٥. الحد من ظاهرة عمالة الأطفال، مما ينعكس إيجابيا على زيادة معدلات الانتظام المدرسي.

٦. تفعيل البيئة المدرسية بما يعمل على جذب الطلاب للاستمرار بالدراسة، وفي هذا ثمة اهتمام بالتجهيزات المدرسية والبنية التحتية للمدرسة.

٧. الاهتمام بمزيد من الرعاية الصحية للطلاب، بما يسهم في زيادة معدلات الانتظام المدرسي.

خامسا- الهند:

تمثل الهند إحدى الدول الأسيوية التي تتميز بالقدرة على التغلب على المشكلات التي تواجهها من خلال إيجاد حلول مبتكرة لتلك المشكلات.

وتقوم فلسفة التعليم قبل الجامعي بالهند على التزام السلطات التربوية بتوفير تعليم عالي الجودة للذكور والإناث بدون تفرقة بينهما إعمالا لمبدأ المساواة، بالإضافة إلى تقديم التعليم لجميع الفئات القاطنة بالهند دون تمييز بين المناطق الحضرية والريفية، لحماية حق الفئات المهمشة في الحصول على التعليم. (٨٤)

وتسعى المؤسسات التعليمة بالهند إلى تحقيق الأهداف التالية:(٨٥)

١. حث الطلاب على الحصول على المعرفة، وتدعيم استراتيجيات التعلم الذاتي، والتعلم المستمر مدى الحياة.

٢. تدعيم شعور الطلاب بقيمة الحياة، والتعرف على عادات وتقاليد المجتمع الهندي والإيمان بها، والشعور بالانتماء إلى ذلك المجتمع دون غيره.

٣. دعم الجانب الأخلاقي لدى الطلاب، وذلك لبناء المواطن الصالح، الذي يتصرف وفقا لمعايير المجتمع.

٤. تدعيم إيمان الطلاب بأهمية التنوع الثقافي، والاقتناع بأن التنوع يولد الثراء، وأن هذا التنوع وسيلة للتعلم من الآخرين.

٥. زيادة وعي الطلاب بالفروق الفردية بينهم وبين بعضهم البعض، واحترام قدرات الآخرين، واحترام آرائهم المختلفة، والنتاج العلمي الذي يستطيعون الوصول إليه.

وباستقراء ما سبق، يتضح أن المجتمع الهندي يسعى إلى تحقيق المساواة الكاملة بين فئاته كافة، كما أنه مجتمع يؤمن بأهمية تكوين شخصية الطلاب القوميين المنتمين إلى المجتمع الهندي من ناحية، والمنتمين في ذات الوقت إلى المجتمع العالمي، والواعين بتنوعه، وضرورة التعايش مع ذلك التنوع، والاستفادة منه لدعم الثراء الإنساني.

ويسير تنظيم التعليم في الهند طبقا لنظام (٥-٣-٢-٢)، وهذا يعني أن النظام التعليمي في الهند ينقسم إلى أربع مراحل (الابتدائي، ومدتها خمس سنوات، فالابتدائي

الأعلى، والتي تتكون من ثلاث سنوات، فالثانوي الأعلى؛ وتبلغ الدراسة في كل منهما سنتين).[٨٦]

وعلى الرغم من تطلع المجتمع الهندي لتحقيق الأفضل، إلا أن مشكلة غياب الطلاب من مؤسسات التعليم قبل الجامعي كانت إحدى المشكلات التي تواجه المجتمع الهندي، خاصةً بالمناطق الريفية، إذ تتسم تلك المناطق بضعف البنية التحتية للمدارس الموجودة بها، وفقر العائلات القاطنة هناك؛ الأمر الذي انعكس على حرمان عدد من الفئات السكانية من الاستمرار في الحصول على فرص التعلم. وفي هذا لعب الاحتلال البريطاني للهند على تهميش دور التعليم، وتحجيم آثره في بناء عقلية الطلاب، ومن ثم عمل الاحتلال على تقليل عدد المدارس الموجودة بالهند، ولا سيما بالمناطق الريفية، في محاولة منه لفرض السيطرة على عقول الأطفال على اعتبار أنهم شباب الغد؛ الأمر الذي جعل القبائل والعائلات الفقيرة هناك تهمل استمرار أبنائهم في الدراسة؛ نظرا لبعد المدارس عن مكان سكن الطلاب، ولضعف الخدمات المتاحة بتلك المدارس. وعلاوة على ما سبق، فإن المدارس المحدودة التي وجدت بهذه المناطق النائية كانت تعاني من ضعف الخدمات، وانصراف المعلمين عنها؛ نظرا لعدم قدرتهم على التكيف مع الظروف البدائية لتلك المناطق، الأمر الذي بعث الشعور للطلاب وأسرهم بعدم جدوى البقاء في المدرسة والاستمرار في التعلم. وللتغلب على تلك الظروف، وإيمانا من المجتمع الهندي بجدوى التعليم، ودوره في تنمية المجتمع، كانت للهند بعض المحاولات الخاصة بالسعي نحو التغلب على مشكلة الغياب المؤقت أو الدائم من مؤسسات التعليم قبل الجامعي، حيث تقوم السلطات التربوية بالهند بعدد من الإجراءات والآليات للتقليل من نسبة الغياب بمؤسسات التعليم قبل الجامعي، إذ أثبتت الدراسات التي أجريت في هذا الصدد، ارتباط حضور الطلاب بالمدرسة بارتفاع درجة تحصيلهم، وقدرتهم على الاستيعاب، ومن تلك الإجراءات ما يلي:[٨٧]

١. حث أولياء الأمور على تشجيع أبنائهم على الاستمرار في المدرسة؛ من خلال عمل حملات توعية توضح لهم أهمية التعليم، وجدوى الاستمرار فيه.

٢. تحسين عملية التدريس التي تحدث بالمدرسة، عن طريق تقديم الخدمة التعليمية بشكل جذاب، يحقق الحد الأدنى من متطلبات الطلاب.

٣. تقديم بعض البعثات الدراسية للطلاب سواء داخل البلاد أو خارجها، وذلك لحث الطلاب على الاستمرار في الدراسة.

٤. جعل بيئة المدرسة بيئة جاذبة للطلاب، من خلال تقديم الخدمات والأنشطة التي تستهوي اهتمامات الطلاب واحتياجاتهم الأساسية.

كما تقوم السلطات التعليمية في الهند بعدد من الإجراءات للتقليل من نسبة الغياب بمؤسسات التعليم قبل الجامعي منها تدعيم البيئة الفيزيقية للمدرسة، وتوفير الحد الأدنى من متطلبات المدرسة، مثل: الأثاث المدرسي، والوسائل التعليمية الملائمة، والمباني، والفصول الدراسية الملائمة، بالإضافة إلى تحديد وقت معين لبدء اليوم الدراسي ونهايته، الأمر الذي يشجع أولياء الأمور على إرسال أبنائهم للمدرسة، إذ أن هناك مواعيد محددة لكل شيء بها، ويمكنهم ممارسة ما يقومون به من أعمال إضافية لتحسين المستوى المعيشي للأسرة في وقت محدد يوميا، دون أن يكون الانتظام في المدرسة عائقا في سبيل تحقيق ذلك.(٨٨)

وتقوم السلطات التربوية بالهند بعدد من الإجراءات والآليات بعيدة المدى للحد من تفشي ظاهرة الغياب المدرسي مستقبلا، ومنها ما يلي:(٨٩)

١- المدرسة ذات المعلم الواحد Single Teacher School

وهي عبارة عن مدرسة صغيرة الحجم، تستقبل الطلاب في سن صغيرة لا تتعدى مرحلة التعليم الابتدائي، ويكونوا من أبناء القبيلة، ويعمل بها شخص واحد من أبناء ذات القبيلة، على أن يكون قادرا على نقل المعرفة للطلاب، محاولا تحقيق ذلك اعتمادا على الإمكانات المحدودة التي تستطيع العائلات إمداد المدرسة بها، إيمانا منهم بأهمية تعليم أبنائهم.

ويلاحظ على ما سبق، أنه على الرغم من محدودية قدرات هذا النوع من المدارس، إلا أنها تلعب دورا تربويا لا يمكن إغفاله، إذ أن لمعلم تلك المدرسة تأثيرا كبيرا على الطلاب، كما أنه من ذات البيئة التي ينتمون إليها، ومن ثم يكون على علم بالعادات والتقاليد التي تحكم تصرفاتهم، كما يعلم احتياجاتهم، وأهم المؤثرات الفاعلة في التأثير في شخصياتهم، وتعديل سلوكياتهم للأفضل، ومن ثم فهو الأقرب إليهم بالشكل الذي يسهل عليه الاندماج معهم، وتحقيق التأثير المرغوب في شخصياتهم.

٢- مدارس المجتمع Community Schools

وهي تلك المدارس التي يتشارك كل من المجتمع والمدرسة في توفير الموارد اللازمة لعمليتي التعليم والتعلم بها، مثل دفع رواتب المعلمين، وتوفير الكتب الدراسية، والزي المدرسي، والبنية التحتية اللازمة للعملية التعليمية، وتعتبر تلك المدارس نموذجا حيا لتحقيق التواصل والتعاون بين المدرسة، وبين المجتمع المحلي.

وبالنظر إلى ما سبق، يتضح أن مدارس المجتمع من هذا المنطلق تمثل صيغة تعليمية تهدف -في المقام الأول- إلى توطيد الصلة بين المدرسة والمجتمع المحيط، واعتبار المدرسة نظام مفتوح يتبادل التأثير والتأثر مع المجتمع، ومن ثم تعد تلك

المدارس شكلا مصغرا لهذا المجتمع، تعبر عن احتياجاته، وتسهم في تحقيق طموحاته المستقبلية.

٣- التعلم المرح Joyful Learning

وهو إحدى استراتيجيات التعلم المستخدمة بالمدارس، والتي تهدف إلى توفير مناخ تعلم ملائم وجاذب للطلاب، يساعدهم على الاندماج في عمليتي التعليم والتعلم، ويحثهم على البقاء في التعليم، وتركز على الاستثمار الأمثل للأجازة الصيفية والأجازات الرسمية لتلبية احتياجات الطلاب، وإقامة الاحتفالات القومية والأيام العالمية، كوسيلة لجذب الطلاب للبقاء في المدرسة، والشعور بالانتماء لها، والارتباط بها، وكسر الروتين الممل للأجازة الصيفية، والتي قد تضيع هباءً بلا جدوى إذا لم يتم استخدامها بالشكل الصحيح.

وعلى ذلك يتضح أن هناك جهودا للمدرسة لإشعار الطلاب بأن للمدرسة استراتيجية تحاول التغلب على جو الملل الذي قد يخيم على الأجازة الصيفية، خاصةً وإن لم يكن هناك خطة محددة للطلاب يقومون بتنفيذها أثناء تلك الفترة، ودور المدرسة في تحويلها إلى فترة ذات جدوى ومعنى؛ الأمر الذي يسهم في إشعار الطلاب بالانتماء إلى المدرسة أثناء العام الدراسي، وكذلك في فترة الأجازة على حد سواء؛ الأمر الذي يصعب معه عليهم تركها أو التخلي عنها عند انتظام الدراسة، كما أنهم يتعلمون في هذا السياق أساليب فرق العمل، والتعلم التعاوني والنشط، وغيرها من الأساليب التي تركز على التعاون والمشاركة.

٤- لجان الأمهات Mothers' Committees

وهي استراتيجية أخرى تستخدم لجذب الطلاب للبقاء بالمدرسة، وهي لجان تتكون من مجموعة من الأمهات، تتلخص مسئولياتهن في الإشراف على الوجبات المدرسية المخصصة للطلاب، وتوفيرها لهم، والتأكد من صلاحيتها، وشمولها للعناصر الغذائية كافة اللازمة لبناء أجسام الطلاب في تلك المرحلة، ولأن المجتمع الهندي يعاني من بعض الظروف الاقتصادية السيئة، وتعاني الأسر من الفقر، فإن توفير الوجبات الغذائية يعتبر عامل جذب للطلاب وأسرهم، إذ أن توفير الوجبات الغذائية، يشعر الطلاب وأسرهم بحصولهم على الأمن الغذائي، كمتطلب أساسي من المتطلبات التي يرغبون في تحقيقها.

ولعل اختيار فئة الأمهات لعضوية تلك اللجان يعكس اهتمام السلطات التعليمية بالهند بجدوى تنفيذ تلك الإستراتيجية ، حيث إن الأمهات هن أكثر الفئات القادرة على تحديد ما يلاءم الطفل في مراحله العمرية المبكرة من الغذاء القادر على تكوين جسمه

وعقله، الأمر الذي يسهم في تنمية صحته الجسمية والعقلية، ومن ثم تتحقق مقولة أن " العقل السليم في الجسم السليم".

وبناء على ما سبق، يتضح أن جهود السلطات التعليمية بالهند للتغلب على مشكلة غياب الطلاب من مؤسسات التعليم قبل الجامعي تسير في خطين متوازيين؛ أولهما إنشاء مدارس ذات طابع خاص؛ تهدف إلى اجتذاب الطلاب، وحثهم على البقاء في الدراسة، حتى إذا التحقوا بالمدارس الرسمية بالمراحل الدراسية الأعلى، استطاعوا الاستقرار والاستمرار بها، والآخر اتباع استراتيجيات لجذب الطلاب للبقاء بالمدرسة؛ بحيث تقوم تلك الاستراتيجيات بتلبية احتياجات الطلاب في ظل مجتمع يعاني من مشكلات اقتصادية متعددة.

القسم الرابع: آليات مواجهة الغياب المدرسي في مصر

تنص المادة ١٩ من الدستور المصري الصادر عام ٢٠١٤ على أن التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه في مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقا لمعايير الجودة العالمية. والتعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية، وفقا للقانون. وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن ٤% من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية، وتشرف الدولة عليه لضمان التزام جميع المدارس والمعاهد العامة والخاصة بالسياسات التعليمية لها. (٩٠)

ويهدف التعليم قبل الجامعي –وفقا للمادة الأولى من قانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١– إلى تكوين الدارس تكوينا ثقافيا وعلميا وقوميا على مستويات متتالية من النواحي الوجدانية والقومية والعقلية والاجتماعية والصحية والسلوكية والرياضية، بقصد إعداد الإنسان المصري المؤمن بربه ووطنه وبقيم الخير والحق والإنسانية وتزويده بالقدر المناسب من القيم والدراسات النظرية والتطبيقية والمقومات التي تحقق إنسانيته وكرامته وقدرته على تحقيق ذاته والإسهام بكفاءة في عمليات وأنشطة الإنتاج والخدمات أو لمواصلة التعليم العالي والجامعي، من أجل تنمية المجتمع وتحقيق رخائه وتقدمه.(٩١)

ويتكون التعليم قبل الجامعي المصري من تسع سنوات للتعليم الأساسي الإلزامي، والذي يتكون من حلقتين (الحلقة الابتدائية، ومدتها ست سنوات، والحلقة الإعدادية، ومدتها ثلاث سنوات)، وثلاث سنوات للتعليم الثانوي (العام والفني). (٩٢)

ونظرا لأهمية مشكلة الغياب المدرسي وخطورتها على المجتمع المصري، فقد اهتمت السلطات التعليمية المصرية بدراستها وتحليل أسبابها، ولقد أشارت الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤/ ٢٠٣٠ إلى مجموعة من المشكلات التي يعدها البحث الراهن من الأسباب الكامنة بدرجة أو بأخرى وراء مشكلة الغياب المدرسي في مصر، ومن أهمها:(٩٣)

١. بعض المناهج تعاني من الجمود عن مسايرة الاتجاهات الحديثة وارتباطها بمجتمع التعلم واقتصاد المعرفة، حيث لا تتيح للطالب فرصًا كافية للابتكار والإبداع والتفكير الناقد، ولا تبنى بداخله القدرة على المبادرة الفردية، واحترامها، والتنافس الشريف والعمل في فريق؛ إضافة إلى وجود القصور في البرامج التدريبية على التعلم الذاتي وتنمية المهارات طبقًا لمتغيرات سوق العمل، وتحديد المهارات المطلوبة وتوصيف المهن.

٢. ضعف انتقال أثر تدريب المعلمين إلى القاعات الدراسية، فما زالت طرائق التدريس تستند –في معظم الأحيان –على مفهوم تقليدي للتدريس، يظهر فيه المعلم كمصدر وحيد للمعرفة والسلطة العلمية؛ وهي أساليب تكرس الحفظ والتلقين، وتكرس قيم الإذعان والطاعة السلبية وظاهرة هيمنة ثقافة الصمت في المجتمع.

٣. ضعف الأنشطة المدرسية وكيفية تفعيلها، كجزء هام وضروري لاستكمال عمليتي التعليم والتعلم.

٤. اختفاء قاعات الأنشطة والملاعب والصالات متعددة الاستخدامات من الكثير من المدارس؛ للتوسع في الحجرات الدراسية؛ مما ضاعف من الأثر السلبي لتعدد الفترات على ممارسة الأنشطة اللا صفية، بل إنه قد قضي عليها تمامًا في كثير من الأحوال، وهذا لم ينتقص فقط من الوظيفة التربوية للمدرسة، ولكن أيضًا قضى على جاذبيتها لقطاع كبير من الطلاب.

وفي هذا السياق جاءت رؤية مصر ٢٠٣٠ متفقة مع ما سبق بشأن أسباب الغياب المدرسي في مصر، حيث ورد في المحور السابع من الرؤية "ضعف قدرة المدارس على الاحتفاظ بالطلاب؛ حيث يؤدي عدم توفر بيئة جاذبة للطلاب في معظم المدارس وقلة الأنشطة الطلابية وكثافة الفصول وقلة توفر المعلم الكفء وقلة التركيز على الأنشطة الفنية والرياضية في التعليم إلى التقليل من قدرة المدارس على الحفاظ على الطلاب، وزيادة معدلات الغياب، وإلى التسرب من التعليم في بعض المناطق". إضافةً إلى تدهور البنية التحتية لمعظم المدارس؛ حيث تعاني الكثير من المدارس من بنية أساسية ضعيفة تشمل المبنى المدرسي والفصول والملاعب، مما يعيق توفر بيئة داعمة للطلاب، ويؤخر دمج التكنولوجيا في العملية التعليمية. ويزداد التحدي بالنسبة

للمدارس في الريف المصري بشكل عام وفي القرى الأكثر فقرا على وجه الخصوص.(٩٤)

ومن الجدير بالذكر أن السلطات التعليمية المصرية بذلت –ولاتزال تبذل–جهودا حثيثة لمواجهة مشكلة الغياب المدرسي، وذلك من خلال إصدار الوثائق الرسمية والقرارات الوزارية واللوائح والكتب الدورية التي من شأنها –حال تفعيلها والتعامل معها بجدية–تعزيز علاقة الطالب بالمدرسة، ودعم علاقته بالنظام التعليمي، ومن ثم تقليل نسب الغياب المدرسي.

فلقد حددت الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي في مصر ٢٠١٤-٢٠٣٠ مجموعة من الاستراتيجيات الحاكمة والموجهة للخطة، والتي يمكن من خلالها معالجة العديد من مشكلات النظام التعليمي المصري ومن أهمها مشكلة الغياب المدرسي. ومن بين تلك الاستراتيجيات ما يلي:(٩٥)

١. إعادة الاعتبار للأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية والفنية في مختلف مراحل التعليم، واعتبار وجود الملاعب والمسارح والمكتبات والقاعات المجهزة لتنمية المهارات في مختلف المجالات مسألة تتساوي في أهميتها مع بناء الفصول والمعامل البحثية.

٢. توفير بيئة مدرسية جاذبة ومنضبطة وآمنة وخالية من العنف والسلوكيات غير المرغوب فيها، وتعمل كل الوقت على احتواء الطلاب وإشباع احتياجاتهم التربوية والتعليمية وتوفير الخدمات والرعاية المتكاملة للطلاب.

٣. تطوير بيئة التعلم وتزويدها بالتقنيات المطلوبة لتحسين التعليم ببيئة تعليمية ثرية التقنية بدءًا من المرحلة الابتدائية من خلال تحسين المكون التكنولوجي فيها.

٤. دعم وتعزيز قدرة نظام التعليم على مواصلة التحسن، من خلال الاستخدام الأفضل واسع النطاق للبيانات، والأبحاث، والتقويم، والشفافية، والتحديث، والتكنولوجيا.

٥. التنمية المهنية الشاملة والمستدامة المخططة للمعلمين، وبما يحقق التجديد المعرفي والمهني للمعلمين كل خمس سنوات وصولا إلى المعلم المتجدد والمرشد والميسر للتعلم. والتركيز على المعالجات الشاملة لقضايا المعلمين وإيجاد الحلول المتوازنة لحاجاتهم، وبما يحقق تحسين الأداء التعليمي.

٦. إتاحة الفرص المتكاملة لاستيعاب وتعليم جميع الأطفال من عمر (٥-١٨)، وتحسين قدرة المدرسة على الاحتفاظ بهم والحد من تسربهم.

٧. التوصل إلى معالجات غير تقليدية لمواجهة القصور الشديد في كفاية المباني والتجهيزات المدرسية والتصدي للحد من الكثافات العالية للفصول.

كما استندت ذات الخطة الإستراتيجية أيضًا إلى مجموعة من الركائز الأساسية، والتي يمكن من خلالها –حال تفعيلها–العمل على خفض معدلات الغياب والرسوب والانقطاع عن التعليم، ومن أهمها ما يلي:(٩٦)

١. تحسين المباني المدرسية: وذلك من خلال التأكد من أن الأبنية المدرسية والأماكن المتاحة والتجهيزات والموارد التي تؤدي إلى تدريس أصيل ترتكز على المعايير القومية.

٢. المناخ المدرسي: من حيث تحسين جودة الحياة المدرسية لجميع المستويات التعليمية.

٣. تطوير المناهج: بما يسمح بزيادة قدرة التلاميذ على استخدام التفكير الناقد، ومهارات البحث، والمهارات التحليلية والحياتية، ودمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

٤. مسايرة المناهج الدولية في العلوم والرياضيات واللغات الأجنبية.

٥. التوسع في مشروع مناهج القرائية ودعم تعليم اللغة العربية.

٦. تحسين أداء وتحفيز المعلمين والموجهين والإداريين في تطبيق المناهج الجديدة المطورة التي تتضمن التعلم النشط، والتقويم الشامل وتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

إن استقراء ما تقدم بشأن ما ورد في الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤/٢٠٣٠ فيما يتعلق بمواجهة الغياب المدرسي يفضي إلى وجود اهتمام كبير من الدولة المصرية والسلطات التعليمية بها بتطوير التعليم المصري بصفة عامة، وبمواجهة مشكلة الغياب المدرسي بصفة خاصة؛ من خلال العمل على أن تكون المدرسة المصرية بمكوناتها كافة مدرسة جاذبة وداعمة للتفكير والابتكار، غير أن المطالع لواقع المدرسة المصرية يدرك –دون الحاجة لاستجلاب الشواهد والأدلة– أن تلك التوجهات والركائز المطروحة لا يزال الكثير منها في حاجة إلى أن يوضع موضع التنفيذ.

كما حاولت وزارة التربية والتعليم في مصر التصدي لمشكلة الغياب المدرسي من خلال إصدار بعض القرارات الوزارية التي يمكن من خلالها الحد من المشكلة، ومن هذه القرارات:

١– القرار الوزاري رقم ١٩٠ بتاريخ ١٠/ ٩/ ٢٠٠١ بشأن نظام إعادة قيد الطلاب بالمدارس الثانوية العامة بسبب الغياب. (٩٧)

٢- القرار الوزاري رقم ٢٢٧ بتاريخ ٣/ ١١/ ٢٠٠١ بشأن حالات وقف قيد الطالب في السنة الدراسية المقيد فيها. (٩٨)

٣- القرار الوزاري رقم ٢٣٧ بتاريخ ١٦/ ٩/ ٢٠٠٤ بشأن تنظيم قبول أعذار غياب طلاب التعليم الثانوي العام. (٩٩)

واستقراء القرارات سالف الإشارة إليها يفضي إلى أن وزارة التربية والتعليم في مصر تولي اهتماما كبيرا بخفض معدلات الغياب المدرسي، حيث أوضحت للطلاب وأولياء الأمور نسب الحضور المدرسي التي ينبغي على الطلاب الالتزام بها، وكذلك الإجراءات التي يجب اتباعها في حالة غيابهم نتيجة عذر مقبول مثل المرض، كما ألزمت مديري المدارس بمتابعة ذلك الأمر بشكل مستمر خلال العام الدراسي.

وفي إطار سعي وزارة التربية والتعليم في مصر لتفعيل الانضباط المدرسي – بما يسهم في فعالية النظام التعليمي وجودته–أصدرت القرار الوزاري رقم (١٧٩) سنة ٢٠١٥ بشأن لائحة الانضباط المدرسي المحددة لحقوق ومسئوليات وواجبات المعلمين وإدارة المدرسة نحو الطلاب،(١٠٠) غير أن الوزارة سرعان ما ألغت هذا القرار – بالتزامن مع تغير وزير التربية والتعليم–حيث استبدلته بالقرار رقم (٢٨٧) لسنة ٢٠١٦ بشأن لائحة الانضباط المدرسي. (١٠١)

ويشير هذا إلى اهتمام وزارة التربية والتعليم المصرية بالانضباط المدرسي وفعاليته، إلا أنه في المقابل يعيد التأكيد من جديد على سرعة الوزارة في إصدار القرارات والعدول عنها، والذي ربما يعود في جزء كبير منه إلى تغير وزراء التربية والتعليم في مصر، ومن ثم ارتباط السياسات التعليمية وما يترتب عليها من قرارات ارتباطا قويا بشخص الوزير، ومن ثم أفكاره.

وفي إطار حرص الوزارة على مشاركة الطلاب في تحمل مسئولية انتظامهم الدراسي، فقد أكدت على أن "الحضور إلى المدرسة والتواجد في الفصول الدراسية بانتظام في التوقيتات المحددة" هو أحد واجبات الطلاب طبقا للائحة الانضباط المدرسي الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٨٧) لسنة ٢٠١٦. (١٠٢)

ولقد حددت ذات اللائحة أيضًا أنواع المخالفات المرتبطة بالغياب المدرسي، وذلك بدءا من التأخر الصباحي وصولا إلى الغياب الكامل بدون عذر مقبول، مع توضيح طريقة معالجة المخالفات طبقا لحجم المخالفة ودرجة تكرارها. وتتدرج طبيعة المعالجة ما بين تنبيه الطلاب من قبل المعلم، وأخذ تعهد كتابي عليهم، واستدعاء أولياء أمورهم، وتحويل هؤلاء الطلاب إلى الإخصائي الاجتماعي، وقد يصل الأمر إلى اتخاذ قرار بفصلهم بعد دراسة حالتهم من قبل مدير المدرسة ولجنة الحماية المدرسية وذلك طبقا للقانون. (١٠٣)

وينص الكتاب الدوري رقم (٢٨) بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٨ الصادر عن مكتب وزير التربية والتعليم على إلزام مديري المديريات التعليمية بالتنبيه المشدد بتنفيذ التعليمات التالية ومتابعتها:(١٠٤)

١. ضرورة الالتزام بممارسة الأنشطة المدرسية على اختلاف أنواعها، وبمختلف المراحل التعليمية.

٢. عدم استخدام الأماكن المخصصة للأنشطة على اختلاف أنواعها لغير الغرض الذي أُنشئت من أجله.

٣. فتح المكتبات المدرسية أمام الطلاب، وعدم السماح بتخصيص حصة المكتبة لأي نشاط آخر، والسماح للطلاب باستعارة ما يتراءى لهم من الكتب وفقا للقواعد المنظمة.

٤. التواصل مع مديريات الشباب والرياضة بالمحافظات لاستخدام مراكز الشباب والرياضة لممارسة الأنشطة الرياضية لطلبة المدراس التي لا توجد بها ملاعب أو أفنية.

وفي ضوء اهتمام الوزارة بتفعيل استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في العملية التعليمية، فقد أكد الكتاب الدوري رقم (٤٨) بتاريخ ٢٠١٦/١٠/٨ الصادر عن مكتب وزير التربية والتعليم على ضرورة التزام مديري المديريات التعليمية بمتابعة تركيب وتشغيل السبورات التفاعلية (الذكية) داخل الفصول الدراسية، واستخدامها بشكل فعال في العملية التعليمية، وإحالة المقصرين في استخدامها للتحقيق. (١٠٥)

وباستقراء ما تقدم، يلاحظ أنه على الرغم من اهتمام السلطات التعليمية في مصر بمعالجة مشكلة الغياب المدرسي على المستوى النظري من خلال الخطة الإستراتيجية والقرارات الوزارية واللوائح والكتب الدورية، إلا أن الواقع يشير إلى استمرار وجود المشكلة –بل وربما زيادة حدتها– مما يتطلب المزيد من التعمق في فمهما وتحليلها، فهناك أسباب عديدة قد تكون هي المحرك الأساسي لهذه المشكلة، منها ما هو مرتبط بالأسرة ومنها ما هو مرتبط بالمدرسة، ومنها ما هو مرتبط بالمجتمع ككل، كما أن للغياب المدرسي نتائج وتداعيات خطيرة مثل التسرب والرسوب وضعف كفاءة النظام التعليمي وتدني مستواه، وضعف قدرة النظام التعليمي على القيام بدوره في التنشئة الاجتماعية السليمة للطلاب، الأمر الذي يؤثر بالسلب على المجتمع بأسره.

القسم الخامس: تحليل مقارن لآليات مواجهة الغياب المدرسي بدول البحث

في ضوء العرض السابق اتضح اهتمام دول البحث بمعالجة مشكلة الغياب المدرسي ورغبتها في التصدي لها. وعلى الرغم من اختلاف تلك الدول في الإجراءات والآليات التي تتبعها في معالجة تلك المشكلة، إلا أنها اتفقت جميعا في الاهتمام، ومن ثم السعي نحو تقليل نسب غياب الطلاب، ومحاولة جذبهم للمدرسة بشتى الطرق.

ويهتم القسم الراهن من البحث بإجراء تحليل مقارن لواقع الغياب المدرسي في التعليم قبل الجامعي بدول البحث، في محاولة للوصول إلى مجموعة من الإجراءات المقترحة لمواجهة تلك المشكلة في مصر، بما يتوافق مع طبيعة السياق المجتمعي المصري.

وفي هذا تختلف دول البحث في الأسباب ذات الأثر الأكبر وراء الغياب المدرسي للطلاب في كل منها، ففي انجلترا يمثل كل من المرض، وسوء الأحوال الجوية أهم أسباب الغياب المدرسي. وفي البرازيل والهند تمثل الظروف الاقتصادية المتدنية، ومن ثم الحاجة إلى تحسين المستوى المعيشي للأسرة أهم أسباب الغياب المدرسي في كلتا الدولتين. أما في اليابان وأيرلندا فمن أهم أسباب الغياب المدرسي ضعف علاقة الطالب بزملائه وضعف علاقته بالمدرسة، وفي مصر؛ تتضافر العديد من الأسباب وراء مشكلة الغياب المدرسي، منها الأسباب الاقتصادية والاجتماعية للطلاب وأسرهم، والأسباب التعليمية والمدرسية المتعلقة بقلة جاذبية المدرسة والمناهج الدراسية بما تتضمن من محتوى واستراتيجيات تدريسية وأنشطة.

وعلى الرغم من تشابه دول البحث في اهتمامها بالتواصل مع أولياء أمور الطلاب فيما يتعلق بانتظام أبنائهم بالمدرسة، وإشراكهم في حل مشكلة أبنائهم المتعلقة بالغياب المدرسي، إلا أنها تختلف في مدى هذا الاهتمام، وأدوات الاتصال المستخدمة في هذا الشأن. ففي انجلترا يتم التواصل بين المدرسة وأولياء الأمور من خلال تقارير خاصة بأبنائهم، ودليل يوضح حالة كل منهم. أما في البرازيل فيتم التواصل مع الأسر من خلال مشروعات تقدم من خلالها الحكومة الدعم المادي لأولياء الأمور الذين تمنعهم ظروفهم الاقتصادية من إرسال أبنائهم للمدرسة. وفي الهند يتم التواصل مع أولياء الأمور من خلال حملات توعية تقدمها المدرسة لأولياء الأمور. وفي اليابان يوجد نظام للإرشاد المدرسي يربط المدرسة بأولياء الأمور، ويقدم لهم الاستشارات والزيارات المنزلية. وفي أيرلندا يتم دعم العلاقة بين أولياء الأمور والمدرسة من خلال المجلس الوطني للرعاية التعليمية، والذي يقدم لهم الاستشارات والدعم اللازمين في هذا الشأن. وفي مصر تعتمد إدارة المدرسة على الخطابات التي ترسلها لأولياء الأمور لإنذارهم بتكرار غياب أبنائهم، وعلى اجتماعات مجالس الآباء والمعلمين التي تعاني من ضعف فعاليتها.

وتتشابه دول البحث –بدرجات متفاوتة–في اهتمامها بجعل المدرسة بيئة جاذبة للطلاب –كواحدة من أهم آليات مواجهة الغياب المدرسي–وذلك من خلال زيادة الاهتمام بممارسة الأنشطة، وتحسين الخدمات المدرسية، وكذلك الاهتمام بالمناهج التي تركز على المتعة والمرح كما في انجلترا والهند. وفي هذا تستعين السلطات التعليمية البرازيلية بآلية مؤشر التعداد المدرسي لمقارنة أداء المدرسة ذاتها بنفسها في فترات مختلفة، للوقوف على مدى تقدم تعلم الطلاب، ومن ثم تحقيق المدرسة لأهدافها. وثمة آليات عدة للعمل على تعزيز البيئة المدرسية الجاذبة، لعل من أهمها مزيد من الاهتمام بالمعلمين وأدوارهم في دعم بيئة التعليم والتعلم التي توفر مناخًا جاذبًا للطلاب يدفعهم إلى مواصلة التعلم وعدم الغياب أو التسرب. وفي مصر يظل هذا الاهتمام –في غالبيته– على مستوى الخطاب الرسمي الوثائقي؛ إذ ما تزال هناك الكثير من المشكلات المتعلقة بالمناهج والمعلمين والإدارة المدرسية والأنشطة والبنية التحتية التي تقف عائقا وراء تحويل المدرسة المصرية لمدرسة جاذبة.

وتختلف دول البحث في بعض آليات مواجهة الغياب المدرسي، فتتبع المدارس في انجلترا أسلوب الجدول المعدل، وكذلك الدراسة بالمنزل كآليتين لمواجهة الغياب المدرسي. أما في البرازيل فمن آليات مواجهة الغياب المدرسي الاهتمام بالرعاية الصحية للطلاب، وكذلك تحسين مستوى دخل الأسرة من خلال تقديم مساعدات للأسر الفقيرة. ومن آليات مواجهة الغياب المدرسي في الهند تقديم بعثات داخلية وخارجية للطلاب، واستثمار الأجازة الصيفية لتلبية احتياجاتهم، وكذلك تبني صيغ تعليمية جديدة مثل مدارس المجتمع ومدارس المعلم الواحد في المناطق الريفية، واستخدام استراتيجيات تعليمية جاذبة مثل التعلم بالمرح، وتفعيل دور علاقة الأسرة بالمدرسة في رعاية الطلاب من خلال لجان الأمهات. وفي اليابان يتم مواجهة الغياب المدرسي من خلال توفير استشاريين وأطباء نفسيين لمعالجة المشكلة، وكذلك دعم علاقات الطلاب مع بعضهم البعض ومع معلميهم، وتقوية انتمائهم للمدرسة من خلال بقائهم في الفصل مع معلميهم أطول وقت ممكن (الفصل– المنزل)، إضافة للاهتمام الكبير بالأنشطة المدرسية ذات الطابع التعاوني. أما عن آليات مواجهة الغياب في أيرلندا فمن أهمها إنشاء المجلس الوطني للرعاية التعليمية ككيان يسهم في حل المشكلة وتقديم التوصيات واتخاذ الإجراءات بشأنها، وكذلك تهتم المدارس بمكافأة الطلاب المنتظمين في الدراسة. وفي مصر ثمة تركيز على الإنذارات المكتوبة التي ترسلها إدارة المدرسة لأولياء أمور الطلاب المتجاوزين لنسب الغياب المسموح بها، إضافة لبعض الاهتمام الذي تبديه السلطات التعليمية على المستوى الوثائقي بالعمل على تحويل المدرسة المصرية إلى مدرسة جاذبة.

القسم السادس: نتائج البحث

اتضح من العرض السابق أن الغياب المدرسي يمثل إحدى المشكلات الاجتماعية والتربوية والتعليمية والمدرسية التي تواجه مجتمعات دول العالم كافة ومؤسساتها التعليمية بدرجات متفاوتة، واتضح أيضًا تعدد أسباب تلك المشكلة وتشابكها مع غيرها من الظواهر والمشكلات الأخرى، كما اتضحت الآثار التربوية المتباينة التي يمكن أن تنجم عن الغياب المدرسي.

ويمكن تحديد أهم أسباب مشكلة الغياب المدرسي في العموم فيما يلي:

١. ضعف علاقة بعض الطلاب بمعلميهم، والتي يمكن أن يكون أحد أسبابها قلة اهتمام المعلمين بطلابهم.
٢. ضعف علاقة بعض الطلاب بزملائهم داخل المدرسة واضطرابها.
٣. ضعف قدرات بعض الطلاب ومهاراتهم التحصيلية.
٤. الاتجاهات السلبية لدى بعض الطلاب نحو أدائهم الأكاديمي.
٥. اضطراب علاقة بعض الطلاب بالمدرسة، مما يؤثر سلبا على دافعيتهم نحو الإنجاز.
٦. كثرة الاهتمامات الخارجية لبعض لطلاب، والتي قد يكون بعضها إيجابيا، وبعضها الآخر سلبيا.
٧. الأحداث المفاجئة التي يمكن أن يتعرض لها بعض الطلاب مثل الإصابة بمرض أو وفاة أحد الأقارب.
٨. ضعف الخدمات التعليمية المقدمة للطلاب، وقصور الأداء الكلي للمدرسة، ومن أهم مظاهر ذلك:
   أ. ضعف البنية التحتية للمدارس.
   ب. ضعف قدرات بعض المعلمين وقلة خبراتهم.
   ج. قلة ممارسة الأنشطة المدرسية الصفية واللاصفية.
   د. ضعف استخدام أساليب وإستراتيجيات تعليمية جاذبة للطلاب.
٩. تدني المستوى الاقتصادي لبعض الأسر، الأمر الذي يدفعها إلى إلحاق أبنائها بسوق العمل من أجل المساعدة في الإنفاق والمعيشة.
١٠. ضعف المستوى التعليمي والثقافي لبعض الأسر، بما يؤثر سلبا على إدراكهم لأهمية الانتظام المدرسي لأبنائهم.
١١. سوء الأحوال الجوية والظروف المناخية في بعض المناطق.

وقد توصل البحث إلى أن هناك آثارًا تربويةً ومجتمعيةً عدة تترتب على ضعف الانتظام المدرسي، لعل من أهمها:

١. ضعف التحصيل الدراسي والأداء الأكاديمي للطلاب معتادي الغياب.
٢. ضعف انتماء الطلاب معتادي الغياب للمدرسة.

٣. احتمالية تسرب الطلاب معتادي الغياب من التعليم.

٤. ضعف فرص مواصلة التعليم للطلاب معتادي الغياب، مما يترتب عليه ضعف احتمالية التحاقهم بفرص عمل مناسبة، مما يقف عائقا أمام حراكهم الاجتماعي.

٥. التضافر مع ظواهر ومشكلات أخرى في إحداث الهدر التعليمي، ومن ثم تقليل فعالية النظم التعليمية، وإضعاف قدرتها على تحقيق أهدافها.

كما أن لتلك الظاهرة آثارا تربويةً ومجتمعيةً غير مباشرة متمثلة في انتشار ظاهرة الأمية وانتشار الجهل والمرض، وتردي أحوال المجتمعات وتدهورها، وضعف قدرة المجتمعات على تحقيق أهدافها.

وقد توصل البحث أيضًا إلى أن مواجهة مشكلة الغياب المدرسي تتطلب تضافر الجهود المجتمعية كافة، وأن دول العالم المختلفة عموما ودول المقارنة في البحث الراهن (إنجلترا-أيرلندا-اليابان-البرازيل-الهند) بصفة خاصة تبذل جهودا مجتمعيةً وتربويةً وتعليميةً ومدرسيةً في سبيل تقليل معدلات الغياب المدرسي. وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى بعض الإجراءات والآليات المتبعة في هذا الشأن:

١. دعم البنية التحتية للمدارس.

٢. تبني صيغ تعليمية بديلة، مثل التعليم المنزلي، ومدارس المجتمع، والمدارس ذات المعلم الواحد.

٣. تبني استراتيجيات تعليمية جاذبة مثل التعلم المرح، والتعلم باللعب، وتمثيل الأدوار.

٤. تحسين الخدمات التعليمية المقدمة للطلاب.

٥. تفعيل الخدمات الاجتماعية والإرشادية والنفسية المقدمة للطلاب.

٦. زيادة الاهتمام بالجوانب المهارية والوجدانية والترفيهية بالمدرسة.

٧. دعم علاقة الطلاب بالمعلمين وبزملائهم.

٨. دعم علاقة المدرسة بأولياء الأمور.

٩. تحسين الأداء المهني للمعلمين.

١٠. احترام الفروق الفردية للطلاب، ومنحهم فرصا كافية للإبداع والابتكار.

١١. ربط ما يتعلمه الطالب في المدرسة بالخبرات الحياتية التي يعيشها.

١٢. توفير الدعم الحكومي اللازم لرفع مستوى الأسر الفقيرة.

١٣. رفع مستوى التوعية المجتمعية بأهمية التعليم ودوره في النهوض بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي للأفراد والمجتمعات.

١٤. اتخاذ إجراءات مدرسية صارمة لمجابهة ظاهرة الغياب المدرسي.

١٥. استخدام الجداول المعدلة، وهي جداول مرنة تتعدل مواعيدها وفقا للظروف الصحية للطلاب، بحيث يمكن تعديل جدول الامتحان للطالب وفقا لظروفه، أو تمكينه من إعادته بعد انتهاء ظروفه المرضية.

١٦. إعداد دليل لأولياء الأمور يوضح لهم الإجراءات اللازم اتباعها عند غياب الأبناء.

١٧. إعداد برامج لمساعدة طلاب المدارس من ذوي الدخل المنخفض وأسرهم بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية ذات العلاقة.

١٨. تصميم قاعدة بيانات موسعة وشاملة للمواطنين كافة ومستواهم الاقتصادي، وذلك لسهولة التعرف على الأسر التي تحتاج إلى دعم مادي.

١٩. الاهتمام بمزيد من الرعاية الصحية للطلاب، بما يسهم في زيادة معدلات الانتظام المدرسي.

٢٠. تقديم بعض البعثات الدراسية للطلاب، سواء داخل البلاد أو خارجها، وذلك لحث الطلاب على الاستمرار في الدراسة.

٢١. إنشاء كيانات وطنية للرعاية التربوية للطلاب تهتم بالقضايا التربوية والتعليمية والمدرسية، وفي مقدمتها تفعيل الانتظام المدرسي.

وفي هذا تسعى السطات التعليمية المصرية إلى بذل العديد من الجهود لتقليل معدلات الغياب المدرسي، غير أنها ـــــــ في معظمها ـــــــ ما تزال على مستوى الخطاب الرسمي الوثائقي، حيث ما تزال مشكلة الغياب المدرسي مطروحة على الساحة التربوية والتعليمية والمدرسية في مصر بقوة. ومن تلك الجهود ما يلي:

١. تأكيد الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤/٢٠٣٠ في توجهاتها وركائزها الأساسية على تحويل المدرسة المصرية إلى مدرسة جاذبة، بما يقلل من معدلات الغياب المدرسي.

٢. إصدار لائحة الانضباط المدرسي، التي توضح حقوق أعضاء المجتمع المدرسي كافة وواجباتهم تجاه بعضهم البعض.

٣. إصدار العديد من القرارات الوزارية واللوائح والكتب الدورية المنظمة والضابطة للانتظام المدرسي.

وعلى الرغم من تلك الجهود، إلا أن مشكلة الغياب المدرسي ما تزال بحاجة قوية إلى مواجهتها بإجراءات وآليات، بما يعمل على المساهمة في التصدي لها، وهو ما سيعمل البحث الراهن على تقديمه في القسمين التاليين، حيث سيتعامل أولهما مع آراء الخبراء بشأن الإجراءات المقترحة لمواجهة الغياب المدرسي، وفي ضوء ذلك يأتي القسم الآخر ليعرض تلك الإجراءات في شكلها النهائي.

القسم السابع: استطلاع رأي الخبراء حول الإجراءات المقترحة لمواجهة الغياب المدرسي في مصر

في ضوء ما ورد بالإطار النظري للبحث الراهن، وما تم عرضه من جهود لدول المقارنة (انجلترا، أيرلندا، اليابان، البرازيل، الهند)، وما تم عرضه من جهود مصر لمواجهة مشكلة الغياب المدرسي، وفي ضوء التحليل المقارن لأوجه التشابه والاختلاف بين دول البحث فيما يتعلق بجهودها تجاه التصدي للغياب المدرسي، وفي ضوء ما توصل له البحث من نتائج؛ قام البحث باقتراح عدد من الإجراءات علها تسهم في التصدي لمشكلة الغياب المدرسي في مصر؛ مما قد يسهم في فعالية النظام التعليمي المصري وجودته.

وقد ارتأى البحث أهمية عرض ما توصل إليه من إجراءات مقترحة على عدد من السادة الأساتذة المتخصصين لاستطلاع رأيهم حول تلك الإجراءات.

وعلى ذلك يتوزع القسم الراهن من هذا البحث على خمسة محاور رئيسة؛ هي: هدف استمارة استطلاع الرأي، ووصف استمارة استطلاع الرأي، وخبراء استطلاع الرأي، والمعالجة الإحصائية لآراء الخبراء، وتحليل نتائج استطلاع الرأي وتفسيرها.

وفيما يلي معالجة تفصيلية لتلك المحاور:

أولًا ـــــ هدف استمارة استطلاع الرأي:

هدفت استمارة استطلاع الرأي إلى التعرف على درجة موافقة آراء الخبراء حول الإجراءات المقترحة لمواجهة الغياب المدرسي في مصر. وفي هذا تم بناء الاستمارة في ضوء الإطار النظري للبحث، وعرض جهود دول البحث في هذا الشأن، والتحليل المقارن لتلك الجهود، وما توصل إليه البحث من نتائج.

ثانيًا ـــــ وصف استمارة استطلاع الرأي:

تضمنت استمارة استطلاع الرأي إشارة إلى الهدف منها، ومن ثم نبذة عن البحث من حيث: عنوانه، والهدف منه، وأقسامه الرئيسة، ونتائجه، ثم تعليمات تطبيق

الاستمارة، ثم الإجراءات المقترحة المطلوب استفتاء السادة الخبراء بشأنها، وعددها عشر مقترحات، وقد تم تذييل كل مقترح منها بعبارة (إضافات أخرى بشأن هذا المقترح)، وبعد عرض المقترحات العشر تم تذييل الاستمارة بعبارة (إجراءات أخرى ترونها مهمة لم تُذكَر). واعتمدت الاستمارة في طلبها لدرجة موافقة الخبراء على المقترحات العشر على مقياس ثلاثي للموافقة يعبر عن الموافقة بدرجة كبيرة، أو متوسطة، أو ضعيفة. والملحق رقم (١) يتضمن الاستمارة في صورتها المقدمة للسادة الأساتذة الخبراء.

ثالثا: خبراء استطلاع الرأي:

تم توزيع استمارة استطلاع الرأي على عدد من الأساتذة عبر البريد الإلكتروني أو عبر تطبيق الواتساب أو باليد من خلال اللقاء المباشر، وقد تسلم الباحثان استجابات عشرين أستاذا، ستة منها باليد، وثلاثة عشرة عبر البريد الإلكتروني للباحث الأول، وواحدة عبر تطبيق الواتساب للباحث الأول. وينتمي الخبراء العشرون للتخصصات التربوية حيث يتخصص ثلاثة منهم في المناهج وطرق التدريس، والمتبقون (وعددهم سبعة عشر أستاذا) في التربية المقارنة والإدارة التعليمية. وينتمي العشرون أستاذا هؤلاء إلى ثمان جامعات مصرية تتوزع جغرافيا ما بين القاهرة والوجهين البحري والقبلي. والملحق رقم (٢) يتضمن قائمةً بأسماء الأساتذة الخبراء الذين قاموا بتعبئة الاستمارة مرتبين فيها ترتيبا هجائيا.

رابعا: المعالجة الإحصائية لآراء الخبراء:

بعد تفريغ استجابات السادة الأساتذة الخبراء، تم استخدام التكرارات والأوزان النسبية في التحليل الإحصائي لاستجاباتهم، وذلك باستخدام برنامج SPSS. واستخدم البحث طريقة الأوزان النسبية للمقياس ذي الدرجات الثلاثة اعتمادا على قانون تحديد مدى الأوزان النسبية للاستجابات (ن – ١/ ن، حيث ن عدد الاستجابات)، وعلى ذلك تحددت درجة الموافقة ومداها كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (١) درجة الموافقة ومداها لاستمارة استطلاع الرأي ذات الاستجابات الثلاث

درجة الموافقة	المدى	
	من	إلى
كبيرة/ شديدة الأهمية	٣	٢,٣٤
متوسطة/ متوسطة الأهمية	٢,٣٣	١,٦٧
ضعيفة/ ضعيفة الأهمية	١,٦٦	١

خامسًا ـــــــ تحليل نتائج استطلاع الرأي وتفسيرها:

بعد إجراء المعالجات الإحصائية اللازمة لاستجابات السادة الأساتذة الخبراء على استمارة استطلاع الرأي، يأتي عرض النتائج في الجدول التالي:

جدول رقم (٢) استجابات الخبراء حول الإجراءات المقترحة لمواجهة الغياب المدرسي

م	كبيرة		متوسطة		ضعيفة		الوزن النسبي
	ك	%	ك	%	ك	%	
1	19	95	1	5	0	0	2.95
2	18	90	1	5	1	5	2.85
3	17	85	3	15	0	0	2.85
4	17	85	3	15	0	0	2.85
5	20	100	0	0	0	0	3
6	18	90	1	5	1	5	2.85
7	16	80	4	20	0	0	2.8
8	18	90	1	5	1	5	2.85
9	14	70	5	25	1	5	2.65
10	18	90	2	10	0	0	2.9

وباستقراء البيانات المثبتة بالجدول رقم (٢) يتبين أن المقترحات العشر المقدمة في استمارة استطلاع الرأي قد حظيت جميعها بموافقة كبيرة من السادة الخبراء، حيث تراوحت درجة الوزن النسبي للإجراءات العشر المقترحة ما بين (٢,٦٥ و٣)؛ بما يعني قناعة السادة الخبراء بأهمية الإجراءات العشر المقترحة في مواجهة مشكلة الغياب المدرسي في مصر.

واتضح أن المقترح الخامس قد حظي بأعلى نسبة موافقة؛ حيث وافق عليه جميع الخبراء بدرجة كبيرة، ومن ثم جاء الوزن النسبي لهذا المقترح (٣). ويتعلق هذا الإجراء بتحويل المدرسة إلى بيئة جاذبة للطلاب، وتحويل بيئة الفصل إلى بيئة محفزة على التعليم، وتحويل الفترة التي يقضيها الطالب داخل المدرسة إلى فترة ذات جدوى ومعنى؛ وقد تعود تلك الموافقة الجماعية على هذا المقترح لوجود ثمة اتفاق عام حول أن المدرسة بمبناها ومعلميها وفصولها ومناهجها واستراتيجيات التعليم والتعلم وأنشطتها، هي المسئولة الرئيسية – إن لم تكن الأولى – عن مشكلة الغياب المدرسي في مصر، حيث ربما ثمة عوامل طرد تكتنف بيئة المدرسة المصرية– بما يدفع بعض الطلاب أحيانا للغياب عنها– مدعومةً بعوامل ربما تتعلق بالطلاب أنفسهم، أو بأسرهم،

أو بسياقاتهم الاجتماعية والاقتصادية، ربما في مقابل عوامل جذب من قبل مؤسسات – ربما غير رسمية – وأفراد يقدمون خدمة تعليمية للطلاب بديلا عن المدرسة.

وفي المقابل جاء المقترح التاسع –من حيث ترتيب الوزن النسبي– أقل المقترحات موافقةً حيث حصل على وزن نسبي قدره (٢,٦٥)، ورغم كونه أقل المقترحات من حيث الوزن النسبي، إلا أنه –كغيره من المقترحات– يقع في نطاق درجة الموافقة الكبيرة، ويتعلق هذا المقترح بإنشاء مجلس قومي للرعاية التعليمية؛ وقد تعود الموافقة على هذا المقترح بدرجة كبيرة لقناعة الخبراء بأهمية وجود كيان تنظيمي قومي منوط به رعاية الطلاب –ومن بينهم بالضرورة معتادي الغياب– غير أن وقوع الوزن النسبي لهذا المقترح في ذيل القائمة يلفت النظر إلى أهمية الالتفات إلى كثرة التنظيمات والكيانات والمجالس واللجان وغيرها؛ بما يعكس الصورة الذهنية المصاحبة لكثرة التنظيمات وتخبطها والصراع بينها وتعقد إجراءاتها وشكلية أدائها، بما ألقى بالتخوف لدى بعض الخبراء من وجود كيان جديد منوط به رعاية الطلاب.

ومن الجدير بالذكر أن الاستمارات العائدة من الخبراء جميعهم قد تضمنت تعليقات على المقترحات العشر، وإضافات على بعضها، وإعادة صياغة لبعض جملها، وقدم بعض الخبراء إضافات ومقترحات أخرى بخلاف المقترحات العشر؛ وهو ما أضاف قيمة نوعية جديدة للبحث، ومن ثم إجراءاته المقترحة. وقد راعى الباحثان الكثير من تلك التعليقات والمقترحات الواردة من السادة الخبراء، وهو ما سيتضح في القسم التالي من أقسام البحث.

القسم الثامن: الإجراءات المقترحة لمواجهة الغياب المدرسي في مصر

في ضوء الإطار النظري للبحث، وفي ضوء تحليل واقع الظاهرة البحثية في دول المقارنة المختارة ومصر، وما استتبعه من تحليل مقارن، وفي ضوء نتائج البحث، ونتائج استمارة استطلاع رأي الخبراء بشأن الإجراءات المقترحة لمواجهة الغياب المدرسي في مصر، وفي ضوء ما تفضلوا بإضافته من تعديلات وإضافات ومقترحات، يمكن عرض الإجراءات المقترحة لمواجهة الغياب المدرسي بمصر على النحو التالي:

أولًا: التواصل المستمر مع أولياء أمور الطلاب من أجل إعلامهم بحالة أبنائهم فيما يتعلق بانتظامهم الدراسي وتحصيلهم الأكاديمي، حتى يستطيع أولياء الأمور متابعة أداء أبنائهم ومدى انتظامهم في الدراسة. ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال:

١. عقد مؤتمر لأولياء الأمور في بداية العام الدراسي، لتعريفهم بحقوق الطلاب وواجباتهم، وطرق تقويمهم، وقواعد الانتظام المدرسي، وما يرتبط بتلك القواعد من إجراءات.

٢. عقد ندوات واجتماعات دورية لأولياء الأمور بشأن توعيتهم بأهمية الانضباط المدرسي، وأهمية متابعتهم لانتظام أبنائهم في المدرسة، ومتابعة أدائهم المدرسي.

٣. الاعتماد على وسائل اتصال متنوعة مع أولياء أمور الطلاب بشأن انتظام أبنائهم، منها:

أ. موقع المدرسة على الشبكة الدولية للمعلومات.

ب. الصفحة الرسمية للمدرسة على الفيسبوك.

ج. تدشين صفحات ومجموعات على وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة (مثل: الفيس بوك – الواتساب) لكل فصل من فصول المدرسة.

د. التقارير والإنذارات حال ارتفاع معدلات الغياب.

ثانيًا: تصنيف الطلاب المتغيبين إلى فئات وفقا لأسباب تغيبهم، وذلك من أجل:

١. تحديد العوامل الكامنة وراء غياب الطلاب وتصنيفها إلى مجموعات من العوامل، قد يكون منها عوامل تتعلق بالإدارة المدرسية، أو بالمناهج الدراسية، أو بالمعلمين، أو بالأسباب الاجتماعية والاقتصادية للطلاب معتادي الغياب.

٢. الاعتماد في التعامل مع تلك العوامل على البحوث النفسية والاجتماعية وبحوث الفعل.

ثالثًا: تفعيل الإجراءات والعقوبات الواردة في لائحة الانضباط المدرسي الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٢٨٧ لسنة ٢٠١٦، والتي تتدرج في معالجتها للغياب المدرسي وفقا لحجم المخالفة ودرجة تكرارها، غير أنه من الهمم في هذا:

١. العمل على حفز الطلاب نحو الحضور والانتظام المدرسي قبل اللجوء إلى تطبيق العقوبات.

٢. توعية الطلاب وأولياء الأمور –عبر الوسائل المختلفة– بما تتضمنه لائحة الانضباط المدرسي من إجراءات وعقوبات.

رابعًا: مراعاة الطلاب الذين تمنعهم ظروفهم من الحضور إلى المدرسة بعذر مقبول (مثل الظروف المرضية)، اعتمادا على وثائق رسمية تفيد ذلك، ويمكن أن تتحقق تلك المراعاة من خلال ما يلي:

١. تمكين الطلاب من الدراسة بالمنزل لفترة معينة تحت إشراف المدرسة.

٢. تنظيم زيارات منزلية مجدولة لهؤلاء الطلاب من قبل المعلمين والإخصائيين لمساعدتهم في تعويض ما فاتهم من ناحية، ولتقديم الدعم المعنوي من ناحية أخرى.

٣. السماح لهؤلاء الطلاب بدخول الامتحانات في وقت لاحق عن موعدها المحدد -إذا ما استدعى الأمر ذلك- مما يتطلب مرونة في تنظيم الجداول المدرسية، وفي تنظيم قواعد وإجراءات التقويم المدرسي لأداء الطلاب.

خامسًا: تحويل المدرسة إلى بيئة جاذبة للطلاب، وتحويل بيئة الفصل إلى بيئة محفزة على التعلم؛ بما يسهم في جعل الفترة التي يقضيها الطلاب داخل المدرسة فترةً ذات جدوى ومعنى، وذلك من خلال:

١. تطوير المناهج الدراسية مع التركيز على المتعة والمهارة، أكثر من مجرد الاهتمام بالتحصيل النظري الأكاديمي للطلاب.

٢. تطوير البنية التحتية للمدرسة لتلائم متطلبات العصر الراهن؛ بحيث يكون مبنى المدرسة وملحقاته من أفنية، وفصول، ومعامل متوافقا مع معايير السلامة المهنية والأمن والأمان.

٣. تحسين عمليتي التعليم والتعلم من خلال استخدام أساليب واستراتيجيات تدريسية معاصرة مثل التعلم المرح، والتعلم التعاوني، والتعلم النشط، وفرق العمل، والمحاكاة وتمثيل الأدوار، وتفعيل الحلقات النقاشية بين الطلاب بعضهم البعض، وبينهم وبين المعلمين.

٤. الاهتمام بممارسة الأنشطة المدرسية على تنوعها، وبإشراك الطلاب في المسابقات المحلية والدولية، وبتنظيم الرحلات العلمية والترفيهية.

٥. الاستثمار الأمثل للأجازة الصيفية والأجازات الرسمية، والاحتفال بالأعياد القومية والأيام العالمية.

٦. حث المعلمين على تقوية علاقاتهم بطلابهم.

٧. تفعيل خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية والنفسية للطلاب.

٨. تقديم بعض البعثات الدراسية للطلاب داخل مصر وخارجها؛ وقد يتم ذلك من خلال التعاون والتنسيق والشراكات مع بعض منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة، ومع بعض الجامعات ومراكز البحوث والهيئات والوزارات المعنية، ومع بعض المنظمات الأجنبية والإقليمية والدولية ذات العلاقة.

٩. تقليل عدد الحصص في اليوم الدراسي؛ بما يتيح مساحة زمنية مناسبة لممارسة الأنشطة المدرسية على تنوعها.

سادسًا: الحد من ظاهرة عمالة الأطفال الذين تضطرهم ظروف أسرهم إلى إرسالهم للعمل، مع الوضع في الاعتبار أن هذه الظاهرة ظاهرةً مجتمعيةً لا يمكن للمدرسة وحدها مواجهتها دون تضافر الجهود المجتمعية المختلفة، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال:

١. توعية الآباء بأهمية التعليم بالنسبة لأبنائهم، وأن تعليمهم له مردود اقتصادي واجتماعي في المستقبل، ويمكن أن تتم هذه التوعية من خلال حملات إعلامية منظمة عبر القنوات التلفزيونية، وباستخدام وسائط التواصل الاجتماعي المختلفة، ومن خلال المؤتمرات والندوات والاجتماعات المدرسية.

٢. إجراء دراسات حالة وكتابة تقارير عن الطلاب من أبناء الأسر الأكثر احتياجا ومتابعتهم اجتماعيا وتربويا ودراسيا.

٣. تقديم الدعم المادي للأسر ذات المستوى الاقتصادي المنخفض، على أن يرتبط استمرار الدعم المادي بمدى التزام الأبناء بالحضور إلى المدرسة، ويمكن أن يشارك في هذا الدعم عدد من منظمات المجتمع المدني ومن المنظمات الدولية ذات العلاقة، ذلك بعد تصميم قاعدة بيانات موسعة وشاملة للمواطنين كافة ومستواهم الاقتصادي، لسهولة التعرف على الأسر التي تحتاج إلى دعم مادي.

٤. متابعة الأسر الحاصلة على الدعم المادي للتأكد من انتظام أبنائهم في الدراسة.

٥. تفعيل نظام الوجبات الغذائية لطلاب المدارس، خاصة في المناطق الفقيرة.

٦. توفير بعض فرص العمل البسيطة للطلاب من خلال المشروعات الإنتاجية والمقصف المدرسي وغيرها.

٧. تشديد العقوبات المنصوص عليها في القوانين ذات العلاقة بالعمل والأطفال بشأن عمالة الأطفال.

٨. التنسيق مع بعض المؤسسات الحكومية مثل مكاتب العمل وإدارات التأمينات الاجتماعية، وأقسام الشرطة ومراكزها، والمجلس القومي للطفولة والأمومة، والمجلس القومي لحقوق الإنسان لمواجهة ظاهرة عمالة الأطفال.

٩. التنسيق مع بعض مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية ذات العلاقة بمكافحة عمالة الأطفال.

سابعًا: التوسع في تبني صيغ وأنماط تعليمية جديدة لتناسب بعض المناطق الفقيرة أو النائية مثل مدارس المجتمع ومدارس الفصل الواحد، وبما يتلاءم مع الأوقات المناسبة للطلاب.

ثامنًا: تحسين نظام الإرشاد المدرسي، وذلك من خلال:

١. **توفير إخصائيين مهنيين لتقديم الدعم لطلاب المدرسة.**

٢. **تفعيل دور الإخصائيين النفسيين والاجتماعيين، مع تفعيل علاقاتهم بالمعلمين فيما يتعلق بدراسة حالات الطلاب، وتبادل المعلومات بشأنهم والمساهمة في حل مشكلاتهم.**

٣. **توفير عيادات نفسية لبحث الحالات المختلفة للطلاب، وتقديم الخدمات النفسية والتربوية اللازمة لهم.**

٤. **تفعيل دور العيادات النفسية التابعة لأقسام الصحة النفسية وعلم النفس بكليات التربية بالمحافظات المختلفة في تقديم الدعم والعلاج النفسي لطلاب المدارس.**

٥. **تعزيز الاتصال مع أقسام علم النفس بكليات الآداب والتربية والخدمة الاجتماعية للاستفادة من الجهود التطوعية لأعضاء هيئة التدريس في هذا الصدد.**

٦. **التوعية النفسية والاجتماعية لأولياء الأمور من خلال المؤتمرات والندوات والاجتماعات وورش العمل المدرسية، وعبر الوسائط الإعلامية والتكنولوجية المختلفة.**

تاسعًا: إنشاء مجلس قومي للرعاية التعليمية تابع لمجلس الوزراء، على أن يضم في عضويته ممثلين عن وزارات التربية والتعليم، والشباب والرياضة، والشئون الاجتماعية، والصحة، والعدل، والإعلام، والداخلية، والحكم المحلي، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والمجلس القومي للأمومة والطفولة، والمجلس القومي لحقوق الإنسان، والهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، وكليات التربية، ومراكز البحوث التربوية، والأكاديمية المهنية للمعلمين، ونقابة المهن التعليمية، وبعض مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة، وبعض الإعلاميين والحقوقيين، على أن يكون له مجالس فرعية ولجان نوعية على مستوى المحافظات المختلفة، على أن يكون من بين مهامه ما يلي:

١. **متابعة الانتظام المدرسي للطلاب من خلال التقارير الدورية الواردة في هذا الشأن من المدارس والإدارات والمديريات التعليمية من ناحية، وبالاعتماد على المتابعة الميدانية من المجلس ولجانه النوعية من ناحية أخرى.**

٢. مساعدة المدارس في إعداد خطط مواجهة ضعف الانتظام المدرسي وتنفيذها.

٣. التواصل المستمر مع المدارس للوقوف على أسباب الغياب المدرسي، وإعداد التقارير والدراسات عن تلك الظاهرة وكيفية مواجهتها.

٤. التنسيق مع الوزارات والمؤسسات المجتمعية المختلفة فيما يتعلق بالتعامل مع العوامل الكامنة وراء ظاهرة الغياب المدرسي.

٥. تقديم الدعم الفني والمادي للمدارس من أجل تطوير بنيتها التحتية وإحداث التنمية المهنية لمعلميها، ودعم الأنشطة الطلابية داخل المدرسة وخارجها، في سبيل العمل على تحويل المدرسة المصرية إلى مدرسة جاذبة.

٦. تصميم قاعدة بيانات موسعة وشاملة للمواطنين كافة ومستواهم الاقتصادي، وذلك لسهولة التعرف على الأسر التي تحتاج إلى دعم مادي في إطار مجابهة مشكلة الغياب المدرسي.

عاشرًا: تبني مجلس إدارة المدرسة قضية الانتظام المدرسي كإحدى القضايا المهمة، وفي سبيل ذلك يمكن للمدرسة القيام بما يلي:

١. تصميم خطة مبنية على معطيات واقعية ومنطقية لمجابهة الغياب المدرسي.

٢. ابتكار مكافآت معنوية ومادية للطلاب، بما يؤثر على رفع معدلات الانتظام المدرسي.

٣. التحديد المبكر للطلاب الذين تزداد نسبة غيابهم، لدراسة حالاتهم، والعمل على علاجها.

٤. الاستفادة من أفضل الممارسات ذات العلاقة بالتصدي لمشكلة الغياب المدرسي سواء كانت تلك الممارسات لمدارس حكومية أو خاصة أو أجنبية داخل مصر وخارجها.

وكما سبقت الإشارة في القسم السابق من البحث إلى أن الاستمارات التي قام الخبراء بتعبئتها جاء بها عدد ليس بالقليل من المقترحات الإضافية بخلاف الإجراءات العشر المقترحة، ولما كان الكثير من هذه المقترحات يمثل قيمةً نوعيةً مهمةً في العمل على مجابهة مشكلة الغياب المدرسي، وجب الإشارة إلى بعض تلك المقترحات عساها أن تسهم في التقليل من معدلات الغياب المدرسي في مصر، وذلك على النحو التالي:

١. تبني الإدارات التعليمية لحملات التسويق الاجتماعي التي يمكن من خلالها إثارة اهتمام أولياء الأمور، والمتخصصين، والمعلمين، والإداريين، والمعنيين للمشاركة في مواجهة ظاهرة ضعف الانتظام المدرسي.

٢. تفعيل ربط التعليم بالعمل من خلال تطوير وإنشاء المدارس الملحقة بالمصانع والمزارع والشركات.

٣. تحسين المستوى المادي للمعلمين، بما يفعل دورهم في المدرسة، ويقلل من ظاهرة الدروس الخصوصية.

٤. عقد دورات تدريبية للقيادات التعليمية وللمعلمين في موضوعات تتعلق بالسلوك القيادي الناجح لمواجهة ظاهرة الغياب المدرسي.

٥. التنمية المهنية المتجددة للمعلمين لعلاج حالات التأخر الدراسي وصعوبات التعلم لدى بعض الطلاب.

٦. التنمية المهنية الإنعاشية لقدامى المعلمين والجدد منهم على إدارة الفصل إدارة فعالة.

٧. رصد ظاهرة الغياب المدرسي رصدا إحصائيا، وإنشاء قاعدة بيانات كمية ونوعية للأحياء والقرى المهمشة تعليميا، والتي تزيد فيها الظاهرة بدرجة ملحوظة.

٨. التطبيق السليم للخريطة المدرسية لتوزيع المدارس وفق الكثافات السكانية، ومن ثم عدد الأطفال في الشريحة العمرية المدرسية، لتقليل الفجوات المكانية ومسافات سير الطلاب نحو المدارس.

٩. إشراك رجال الدين في توعية أفراد المجتمع المدرسي كافة بأهمية الانضباط والالتزام وإتقان العمل.

١٠. المرونة في مواعيد بداية العام الدراسي ونهايته، وكذلك في بداية اليوم الدراسي ونهايته وفقا لظروف بعض الأماكن والقرى، مع الالتزام بعدد محدد من الأسابيع والأيام والساعات الدراسية.

١١. الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في إضافة متعة التعلم، وتحقيق التواصل مع أولياء الأمور.

١٢. دراسة عوامل الجذب بمراكز الدروس الخصوصية للطلاب في مقابل عوامل الطرد بالمدرسة المصرية، اعتمادا على بحوث ميدانية إثنوجرافية تتضمن تسجيلا للملاحظات والمشاهدات ذات العلاقة بمراكز الدروس الخصوصية والمدارس.

هوامش البحث:

[1] Robert Balfanz, The Importance of being at School, (Baltimore: Johns Hopkins University Center for Social Organization of Schools, 2012) P.4.

[2] Ayako Ito, "Enhancing School Connectedness in Japan: The Role of Homeroom Teachers in Establishing a Positive Classroom Climate", Asian Journal of Counselling, Vol. 18 Nos. 1 & 2, 41–62, The Hong Kong Professional Counselling Association, 2011, PP. 42-43.

[3] جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم، الكتاب الدوري رقم (٣٥) بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٢٩، القاهرة، وزارة التربية والتعليم، مكتب الوزير، ٢٠١٥.

[4] محمود طه حسين، اليوم السابع، خبر منشور بتاريخ (الاثنين ١٦ إبريل ٢٠١٨)، متاح على الموقع التالي:

https://www.youm7.com/story/2018/4/16/

تاريخ الدخول ٢-١١-٢٠١٨

[5] الموقع الرسمي لوزارة التربية والتعليم، متاح على:

http://portal.moe.gov.eg/Pages/single-news-view.aspx?NewsID=3721

(Accessed: 2-11-2018).

[6] ناجي شنودة نخلة، تفعيل دور المدرسة الثانوية العامة في مواجهة ظاهرة غياب الطلاب عن الدراسة: دراسة ميدانية، (القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ٢٠١٣)، ص ٨.

[7] جمهورية مصر العربية، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، تقارير معلوماتية: واقع التعليم في مصر: حقائق وآراء، تقرير دوري يصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، السنة السابعة، العدد ٦٨، مارس ٢٠١٣، ص ٩.

[8] يسري عفيفي، "رؤية مستقبلية للتعليم قبل الجامعي في مصر في ظل تغيرات وتحولات العصر"، دراسات في التعليم الجامعي، العدد ٢٤، القاهرة، مركز تطوير التعليم الجامعي جامعة عين شمس، ٢٠١٣، ص ٦٨٤.

[9] ظلال محمد سليمان، "ظاهرة الغياب المتكرر لطلاب المرحلة الثانوية من وجهة نظرهم: دراسة ميدانية"، دراسات في التعليم الجامعي، العدد ٣١، القاهرة، مركز تطوير التعليم الجامعي جامعة عين شمس، أكتوبر ٢٠١٥، ص ١٣٢.

[10] جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم، الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤/ ٢٠٣٠، القاهرة، وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٤، ص ٦٢.

[11] المرجع السابق، ص ٧٢.

[12] عبد العزيز عبد الهادي الطويل، تصور مقترح للأنشطة التربوية الحرة لطلاب المرحلة الثانوية في ضوء احتياجاتهم العمرية، (القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ٢٠١٣)، ص ٢.

[13] Anne J. Atkinson, Improving School Attendance, (Virginia: Virginia Department of Education, 2005) P.P 4-5.

[14] أمل سعيد حباكة، "الانتظام المدرسي: دراسة مقارنة لبعض الخبرات الأجنبية وإمكانية الإفادة منها في مصر"، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد ١٦١، الجزء الثاني، ديسمبر ٢٠١٤، ص ص ٨٧٩- ٨٨٠.

[15] علي بن صالح الشايع وطارق بن محمد الحناكي، "مقومات البيئة المدرسية الجاذبة للتعلم من وجهة نظر طلاب المدارس الثانوية بمنطقة الرس بالمملكة العربية السعودية"، مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية، العدد الثالث، السنة الثلاثون، ٢٠١٥، ص ٢٥٣.

[16] Robert Balfanz, The Importance of being at School, Op. Cit., P. 3.

[17] مجدي إبراهيم محمد، المدرسة الجاذبة للطالب وكيفية القضاء على ظاهرة الغياب، (الجيزة: دار نوبل للنشر والتوزيع، ٢٠١٥)، ص ص ٤٨- ٥١.

[18] ظلال محمد سليمان، مرجع سابق، ص ص ١٥٣-١٥٨.

[19] راجع في هذا الصدد:

- Jay Smink and Mary S. Reimer, Effective Strategies for Improving Student Attendance , (Clemson: National Dropout Prevention Center, 2005) P.P. 13-17.
- New York Department of Education, Establishing School-Wide Attendance Incentive, (New York: Student Support Service, 2010) P.2.

[20] Rachel Andler-McCl, Student Truancy in an Economically Disadvantages Middle School: A Case Study of the Root Causes and Interventions Applied, (California: California University of Pennsylvania, 2017), pp.25: 28.

[21] Ibid., pp.25: 28.

[22] BY LORENZO A. TRUJILLO, "School Truancy: A Case Study of A Successful Truancy Reduction Model In the Public Schools, U of Colorado Law Legal Studies Research Paper", -39 U.C. Davis Journal of Juvenile Law and Policy, Vol. 10, No. 06, Winter 2006, p.83:84.

[23]Jan R. Parrish, A Study of the Effectiveness of A Truancy Reduction Program for Middle and High SCHOOL STUDENTS, Virginia Commonwealth University, 2015, p. 47: 56.

[24] Sharon O'Donnell and Others, Aims and Values of Education in England, (England: National Foundation for Educational Research, 2008) P.4.

[25] Kaye Schofield, The Purposes of Education, A Contribution to the Discussion of Education (Queensland State: Department of Education, 2010) P.P.1-2.

[26] The British Council, The Education System of England, (England: British Council, 2010) P.2.

[27] United Kingdom Governor, Pupil Attendance: Absence Recording by School, (England: Department of Education, 2012) P.P.5-9.

[28] Ibid, P.2.

[29] Education and Social Care Office in England, Information for Parents, (England: Education and Social Care Office, 2012) P.2.

[30] English Language Schools: London, Students Absence Policy & Procedures, (London: English Language Schools, 2011) P.1.

[31] Oxfordshire Country Council, A Parent Guide to Managing Sickness Absence from School, (England: Oxfordshire Country Council, 2012) P.2.

[32] Ibid, P. 2.

[33] Elizabeth G Dowsett, and Jane Colby, Long Term Sickness Absence: An Epidemiological Study With Medical and Educational Implications, (UK: Lord Clement-Jones Publishers, 2010) P.5.

[34] Maha Shuayb, Aims and Values of Primary Education: England and Other Countries, (England: National Foundation for Educational Research, 2008) P.5.

[35] Department of Education, Statistical First Release, Public Absence in Schools in England till Autumn 2012, (London: Department of Education, 2012) P.7.

[36] UK Government, UK Climate Change Risk Assessment: Government Report, (London: The Stationery Office, 2012) P.10.

[37] Banks of England Association, Agents' Summary of Business Conditions, (England: Banks of England Association, 2013) P.2.

[38] United Nations Educational, Scientific and Educational Organization, International Bureau of Education, World Data on Education: Ireland, Updated Version, July 2012, P. 2.

[39] Department of Education and Science, A Brief Description of the Irish Education System, Communication Unit, Department of Education and Science, January 2004, P. 9.

[40] Ibid., P. 13.

[41] Department of Education and Skills, National Report: OECD Project Overcoming School Failure: Policies that Work, Published by: Department of Education and Skills, Marlborough Street, Dublin, Ireland, 2011, P. 7.

[42] Report Published by the National Educational Welfare Board, P. 1, Available:

http://www.newb.ie/downloads/pdf/ESRI_NEWB_Report.pdf (6-11-2013).

[43] David Millar, " Analysis of School Attendance Data in Primary and Post-Primary Schools 2009-2010", National Educational Welfare Board, 2012, P. iii.

[44] Report Published by the National Educational Welfare Board, Op.Cit., P. 59, Available:

http://www.newb.ie/downloads/pdf/ESRI_NEWB_Report.pdf (6-11-2013).

[45] the Citizens Information Board, Public Service Information: School Attendance, Available:

http://www.citizensinformation.ie/en/education/primary_and_post_primary_education/attendance_and_discipline_in_schools/school_attendance.html (Accessed: 19- 12- 2015).

[46] Report Published by the National Educational Welfare Board, Op.Cit., PP. 22-25, Available:

http://www.newb.ie/downloads/pdf/ESRI_NEWB_Report.pdf (6-11-2013).

[47] Merike Darmody," Attendance and students' school experience in Ireland", Report of the NEWB Conference: School Attendance and Participation: What Works and Why?, National Educational Welfare Board, 2008, P. 6.

[48] Ibid., P. 6.

[49] the Citizens Information Board, Public Service Information: School Attendance, Op.Cit. Available:

http://www.citizensinformation.ie/en/education/primary_and_post_primary_education/attendance_and_discipline_in_schools/school_attendance.html (Accessed: 19- 12- 2015).

[50] Ibid., Available:

http://www.citizensinformation.ie/en/education/primary_and_post_primary_education/attendance_and_discipline_in_schools/school_attendance.html (Accessed: 19- 12- 2015).

[51] Government of Ireland , Education Welfare Act, Dublin: The Stationery Office, 2000, PP. 19-20.

[52] Bassey Ubong, "National Philosophies of Education and Impact on National Development", Proceedings of the 1St International

Technology, Education and Environment Conference, Published By: Human Resource Management Academic Research Society AND African Society for Scientific Research (ASSR), 2011, P. 865.

[53] Ministry of Education, Culture, Science, Sports and Technology, Basic Act on Education, Act No. 120 of December 22, 2006, Article 1.

[54] Ministry of Education, Culture, Science, Sports and Technology, Basic Act on Education, Op. Cit., Article 2.

[55] Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology, Japan's Education at a Glance, (Japan: Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology, 2004) P.2.

[56] Mariko Ono, "Critical Perspectives on the Current Educational System in Japan and Alternative Education: Creating Ethical and Democratic Society", A Thesis Presented to the Faculty of San Diego State University, In Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree (Master of Art) in Sociology, 2011, P. 37.

[57] So Fei Wong, Op.Cit., PP. 3-4.

[58] Ibid., P. 5-6.

[59] Ibid., P. 6.

[60] Ibid, PP. 43-44..

[61] Darryl Takizo Yagi, "Current Developments in School Counseling in Japan", Asian Journal of Counselling, Vol. 15 No. 2, 2008, The Hong Kong Professional Counselling Association 2009, P. 149.

[62] Ibid., PP. 148-149.

[63] UNESCO, World Data in Education: Brazil, (Paris: International Bureau of Education, 2010) P.2.

[64] Ibid, P.2.

[65] Christina Stanek, "The Educational System in Brazil", IEM Spotlight Periodical, Association of International Educators,Vol10, No.1, March 2013,P.3.

[66] Danielle Carusi Machado, Et. Al, School Absenteeism, Work and Health among Brazilian Children: Full information versus limited information model, Economia, (Brookings Institution Press, 2013), 14 (2), p.2.

[67] Simon Schwartzman, The Challenges of Education in Brazil. Oxford Studies in Comparative Education, (UK, Oxford,: Triangle Journals, Ltd., 2004), p.5.

[68] Maika Boronat Lugtmeijer, INEQUALITY IN EDUCATION IN BRAZIL The Relation between Dropout Rates and Juvenile Crime in the City of São Paulo, (Leiden, December 2017), pp.39, 40.

[69] Lindsay Sandoval, "The Effect of Education on Brazil's Economic Development", Global Majority E-Journal, Vol. 3, No. 1, 2012, pp.12, 13.

[70] Paulo Renato, Sector Study for Education in Brazil Summary, JBIC Sector Study Series 2004-No. 2 November 2005.

[71] Ministerio do Desenvolvimento Social e Combete a Fome, Bolsa Familia Program, (Brazil: Ministerio do Desenvolvimento Social e Combete a Fome, 2008) P.19.

[72] Simon Schwartzman, "Education-Oriented Social Programs in Brazil: the Impact of Bolsa Ecola", Paper Submitted to the Global Conference on Education Research in Developing Countries (Research for Results on Education), Global Development Network, Prague, March-April 2005, P.P.4-5.

[73] Lindsay Sandoval, "The Effect of Education on Brazil's Economic Development", Global Majority E-Journal, Vol. 3, No. 1, 2012, p.15.

[74] يمكن الرجوع في هذا الصدد إلى المراج التالية:

- Paul Glewwe and Ana Lucia Kassouf, The Impact of the Bolsa Escola/Familia Conditional Cash Transfer Program on Enrollment, Drop Out Rates and Grade Promotion in Brazil, (Brazil: Ministerio do Desenvolvimento Social e Combete a Fome, 2010) P.P.5-7.
- André Portela Souza, Fighting Long- Run Poverty in Brazil: Are Conditional Cash Transfer Programs Making Difference?, (Brazil: Department of Labor Economics, 2008) P.P. 17-18
- Frederico A.G. de Alencar, Basic education and public policies assessment in the Brazilian northeastern region, (Madison University of Wisconsin -, 2007), p.79.

75 يمكن الرجوع في هذا الصدد إلى المراجع التالية:

- The World Bank, Second School Improvement Project, (Wachington, World Bank, 2014), pp.1: 3.
- The World Bank, Brazil, Second School Improvement Project - FUNDESCOLA II, (Wachington, World Bank, 2006), p.5.

[76] Cristovam Boroque, What is Bolsa Escola? (Brazil: Department of Labor Economics, 2001) P.6.

77 OECD: Education Policy Outlook, Brazil, (Paris, OECD, 2014), p.11.

78 Joao Ferreira De Oliveira, Et, al, "O Programa Fundescola: Concepcoes, Objetivos, Components E ABRANGÊNCIA – A PERSPECTIVA DE MELHORIA DA GESTÃO DO SISTEMA E DAS ESCOLAS PÚBLICAS", Educ. Soc., Campinas, vol. 26, n. 90, 2005, p.131.

79 OECD: Education Policy Outlook, Op, Cit. p.11.

80 Ministry of Education, Report of Education for All in Brazil,(Brazil Ministry of Education, 2015), pp.108, 109.

81 Ibid, p.57.

82 JOAO FERREIRA DE OLIVEIRA, Et, al.: Op. cit, p.133.

83 Carlos Henrique Araújo, "Bolsa-Escola: Effects and Potential", A Paper presented at the XXIV General Population Conference International Union for the Scientific Study of Population, Salvador, Bahia, Brazil, August 18-24, 200, P.5.

- Diego Sánchez, Et, al.: Bolsa Família, Poverty and Inequality: Political and Economic Effects in the Short and Long Run, Global Social Policy, Volume: 11 issue: 2-3, © SAGE Publication, 2011, p.303.

84 Venita Kual, Deepa Sankar, Early Childhood Care and Education in India, (New Delhi: National University of Educational Planning and Administration, 2009) P.6.

85 P. Rajakumar and Others, Aims of Education in India, (New Delhi: National Council of Educational Research and Training, 2008) P.P.4-5.

86 ظهير أحمد عبد الأحد، "تطور نظام التعليم في الهند والعوامل المؤثرة فيه"، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد ٣٨، نيسان ٢٠١٨، ص ٩٤.

87 Government of India, Study of Students' Attendance in Primary and Upper Primary Schools, (New Delhi: Research and Evaluation studies Unit, 2009) P.21.

88 Suman Bhattacharjea and Others, Inside Primary Schools: A Study of Teaching and Learning in India, (Paris: UNESCO, 2011) P.26.

89 K..Sujatha, Education of India: A Study of Community School, (Paris: International Institute for Educational Planning, 2003) P.P. 32-35.

90 جمهورية مصر العربية، دستور جمهورية مصر العربية، الباب الثاني: المقومات الأساسية للمجتمع، الفصل الأول: المقومات الاجتماعية، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٤، المادة ١٩.

91 جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم، قانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١، (القاهرة: الهيئة العامة للمطابع الأميرية، ١٩٨١)، المادة ١.

92 المرجع السابق، المادة ٤.

93 جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم، الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤/ ٢٠٣٠، مرجع سابق، ص ص ٥٧- ٦٠، ص ٧٢.

[94]وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، رؤية مصر ٢٠٣٠: استراتيجية التنمية المستدامة، (القاهرة: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح، ٢٠١٥)، ص ١٤٥.

[95] وزارة التربية والتعليم، الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤/ ٢٠٣٠، مرجع سابق، ص ص ٧٥-٧٧.

[96] المرجع السابق، ص ٨٥.

[97] جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم، القرار الوزاري رقم ١٩٠ بتاريخ ١٠/ ٩/ ٢٠٠١، بشأن نظام إعادة قيد الطلاب بالمدارس الثانوية العامة بسبب الغياب، القاهرة، وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠١، المادة ١: المادة ٦.

[98] جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم، القرار الوزاري رقم ٢٢٧ بتاريخ ٣/ ١١/ ٢٠٠١، بشأن حالات وقف قيد الطالب في السنة الدراسية المقيد فيها، القاهرة، وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠١، المادة ١: المادة ٤.

[99]جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم، القرار الوزاري رقم ٢٣٧ بتاريخ ١٦/ ٩/ ٢٠٠٤، بشأن تنظيم قبول أعذار غياب طلاب التعليم الثانوي العام، القاهرة، وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٤.

[100] جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم، القرار الوزاري رقم ١٧٩ بتاريخ ١٧/ ٥/ ٢٠١٥، بشأن لائحة الانضباط المدرسي المحددة لحقوق ومسئوليات وواجبات المعلمين وإدارة المدرسة نحو الطلاب، القاهرة، وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٥.

[101] جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم، القرار الوزاري رقم ٢٨٧ بتاريخ ١٩/ ٩/ ٢٠١٦، بشأن لائحة الانضباط المدرسي، القاهرة، وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٦.

[102] جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم، لائحة الانضباط المدرسي المحددة لحقوق وواجبات الطلاب وأولياء الأمور ومسئوليات وصلاحيات العاملين بالمدرسة ومخالفات الطلاب وإجراءات العلاج والتأديب، والمرفقة بالقرار الوزاري رقم ٢٨٧ بتاريخ ١٩/ ٩/ ٢٠١٦، بشأن لائحة الانضباط المدرسي، القسم الأول: الحقوق والواجبات والمسئوليات وفق لائحة الانضباط المدرسي، القاهرة، ٢٠١٦، وزارة التربية والتعليم، ص ٦.

[103] المرجع السابق، القسم الثاني: المخالفات وإجراءات العلاج والتأديب، ص ص ١-٤.

[104] جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم، الكتاب الدوري رقم (٢٨) بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٨، القاهرة، وزارة التربية والتعليم، مكتب الوزير، ٢٠١٥.

[105] جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم، الكتاب الدوري رقم (٤٨) بتاريخ ٢٠١٦/١٠/٨، القاهرة، وزارة التربية والتعليم، مكتب الوزير، ٢٠١٥.

ملاحق البحث

الملحق رقم (١)

استمارة استطلاع رأي الخبراء

بشأن الإجراءات المقترحة لمواجهة الغياب المدرسي في مصر

سعادة الأستاذ الدكتور الفاضل/.....

تحية تقدير واحترام،،،

تأتي استمارة استطلاع الرأي المطروحة على سيادتكم في إطار إجراءات بحث بعنوان " إجراءات مقترحة لمواجهة غياب الطلاب بالمدرسة المصرية في ضوء خبرات بعض الدول"، ويهدف هذا البحث للوصول إلى بعض الإجراءات التي من شأنها المساهمة في الحد من مشكلة غياب الطلاب عن المدرسة، وسعيًا نحو تحقيق هذا الهدف، توزع البحث على ثمان أقسام رئيسة؛ قدّم الأول منها الإطار العام للبحث، وعالج الثاني الإطار النظري حول الغياب المدرسي، ورصد الثالث جهود بعض الدول الأجنبية في هذا الصدد، وهي: إنجلترا، وأيرلندا، واليابان، والبرازيل، والهند، وفي الرابع رصد الجهود المصرية في هذا الشأن، وجاء الخامس ليقدم تحليلا مقارنا لجهود الدول الأجنبية ومصر، وعرض القسم السادس نتائج البحث، وسيخصص القسم السابع لآراء السادة الخبراء بشأن الإجراءات المقترحة لمواجهة الغياب المدرسي في مصر، في حين يتضمن القسم الأخير الإجراءات المقترحة في صورتها النهائية.

وقد رأى الباحثان أنه من المهم قبل استطلاع رأي سيادتكم حول الإجراءات المقترحة أهمية عرض النتائج التي توصل إليها البحث، وهي على النحو التالي:

نتائج البحث:

اتضح من دراسة موضوع البحث أن الغياب المدرسي يمثل إحدى المشكلات الاجتماعية والتربوية والتعليمية والمدرسية التي تواجه مجتمعات دول العالم كافة ومؤسساتها التعليمية بدرجات متفاوتة، واتضح أيضا تعدد أسباب تلك المشكلة وتشابكها مع غيرها من الظواهر والمشكلات الأخرى، كما اتضحت الآثار التربوية المتباينة التي يمكن أن تنجم عن الغياب المدرسي.

ويمكن تحديد أهم أسباب مشكلة الغياب المدرسي في العموم فيما يلي:

١. ضعف علاقة بعض الطلاب بمعلميهم، والتي يمكن أن يكون أحد أسبابها قلة اهتمام المعلمين بطلابهم.

٢. ضعف علاقة بعض الطلاب بزملائهم داخل المدرسة واضطرابها.
٣. ضعف قدرات بعض الطلاب ومهاراتهم التحصيلية.
٤. الاتجاهات السلبية لدى بعض الطلاب نحو أدائهم الأكاديمي.
٥. اضطراب علاقة بعض الطلاب بالمدرسة، مما يؤثر سلبا على دافعيتهم نحو الإنجاز.
٦. كثرة الاهتمامات الخارجية لبعض لطلاب، والتي قد يكون بعضها إيجابيا، وبعضها الآخر سلبيا.
٧. الأحداث المفاجئة التي يمكن أن يتعرض لها بعض الطلاب مثل الإصابة بمرض أو وفاة أحد الأقارب.
٨. ضعف الخدمات التعليمية المقدمة للطلاب، وقصور الأداء الكلي للمدرسة، ومن أهم مظاهر ذلك:
   أ. ضعف البنية التحتية للمدارس.
   ب. ضعف قدرات بعض المعلمين وقلة خبراتهم.
   ج. قلة ممارسة الأنشطة المدرسية الصفية واللاصفية.
   د. ضعف استخدام أساليب واستراتجيات تعليمية جاذبة للطلاب.
٩. تدني المستوى الاقتصادي لبعض الأسر، الأمر الذي يدفعها إلى إلحاق أبنائها بسوق العمل من أجل المساعدة في الإنفاق والمعيشة.
١٠. ضعف المستوى التعليمي والثقافي لبعض الأسر، بما يؤثر سلبا على إدراكهم لأهمية الانتظام المدرسي لأبنائهم.
١١. سوء الأحوال الجوية والظروف المناخية في بعض المناطق.

وقد توصل البحث إلى أن هناك آثارا تربويةً ومجتمعيةً عدة تترتب على ضعف الانتظام المدرسي، لعل من أهمها:

١. ضعف التحصيل الدراسي والأداء الأكاديمي للطلاب معتادي الغياب.
٢. ضعف انتماء الطلاب معتادي الغياب للمدرسة.
٣. احتمالية تسرب الطلاب معتادي الغياب من التعليم.
٤. ضعف فرص مواصلة التعليم للطلاب معتادي الغياب، مما يترتب عليه ضعف احتمالية إلتحاقهم بفرص عمل مناسبة، مما يقف عائقا أمام حراكهم الاجتماعي.
٥. التضافر مع ظواهر ومشكلات أخرى في إحداث الهدر التعليمي، ومن ثم تقليل فعالية النظم التعليمية، وإضعاف قدرتها على تحقيق أهدافها.

كما أن لتلك الظاهرة آثارا تربويةً ومجتمعيةً غير مباشرة متمثلة في انتشار ظاهرة الأمية وانتشار الجهل والمرض، وتردي أحوال المجتمعات وتدهورها، وضعف قدرة المجتمعات على تحقيق أهدافها.

وقد توصل البحث أيضا إلى أن مواجهة مشكلة الغياب المدرسي تتطلب تضافر الجهود المجتمعية كافة، وأن دول العالم المختلفة عموما ودول المقارنة في البحث الراهن (إنجلترا- أيرلندا- اليابان- البرازيل- الهند) بصفة خاصة تبذل جهودا مجتمعيةً وتربويةً وتعليميةً ومدرسيةً في سبيل تقليل معدلات الغياب المدرسي. وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى بعض الإجراءات والآليات المتبعة في هذا الشأن:

١. دعم البنية التحتية للمدارس.
٢. تبني صيغ تعليمية بديلة، مثل التعليم المنزلي، ومدارس المجتمع، والمدارس ذات المعلم الواحد.
٣. تبني استراتيجيات تعليمية جاذبة مثل التعلم المرح، والتعلم باللعب، وتمثيل الأدوار.
٤. تحسين الخدمات التعليمية المقدمة للطلاب.
٥. تفعيل الخدمات الاجتماعية والإرشادية والنفسية المقدمة للطلاب.
٦. زيادة الاهتمام بالجوانب المهارية والوجدانية والترفيهية بالمدرسة.
٧. دعم علاقة الطلاب بالمعلمين وبزملائهم.
٨. دعم علاقة المدرسة بأولياء الأمور.
٩. تحسين الأداء المهني للمعلمين.
١٠. احترام الفروق الفردية للطلاب، ومنحهم فرصا كافية للإبداع والابتكار.
١١. ربط ما يتعلمه الطالب في المدرسة بالخبرات الحياتية التي يعيشها.
١٢. توفير الدعم الحكومي اللازم لرفع مستوى الأسر الفقيرة.
١٣. رفع مستوى التوعية المجتمعية بأهمية التعليم ودوره في النهوض بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي للأفراد والمجتمعات.
١٤. اتخاذ إجراءات مدرسية صارمة لمجابهة ظاهرة الغياب المدرسي.

١٥. استخدام الجداول المعدلة، وهي جداول مرنة تتعدل مواعيدها وفقا للظروف الصحية للطلاب، بحيث يمكن تعديل جدول الامتحان للطالب وفقا لظروفه، أو تمكينه من إعادته بعد انتهاء ظروفه المرضية.

١٦. إعداد دليل لأولياء الأمور يوضح لهم الإجراءات اللازم اتباعها عند غياب الأبناء.

١٧. إعداد برامج لمساعدة طلاب المدارس من ذوي الدخل المنخفض وأسرهم بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية ذات العلاقة.

١٨. تصميم قاعدة بيانات موسعة وشاملة للمواطنين كافة ومستواهم الاقتصادي، وذلك لسهولة التعرف على الأسر التي تحتاج إلى دعم مادي.

١٩. الاهتمام بمزيد من الرعاية الصحية للطلاب، بما يسهم في زيادة معدلات الانتظام المدرسي.

٢٠. تقديم بعض البعثات الدراسية للطلاب، سواء داخل البلاد أو خارجها، وذلك لحث الطلاب على الاستمرار في الدراسة.

٢١. إنشاء كيانات وطنية للرعاية التربوية للطلاب تهتم بالقضايا التربوية والتعليمية والمدرسية، وفي مقدمتها تفعيل الانتظام المدرسي.

وفي هذا تسعى السلطات التعليمية المصرية إلى بذل العديد من الجهود لتقليل معدلات الغياب المدرسي، غير أنها –في معظمها– ما تزال على مستوى الخطاب الرسمي الوثائقي، حيث ما تزال مشكلة الغياب المدرسي مطروحة على الساحة التربوية والتعليمية والمدرسية في مصر بقوة. ومن تلك الجهود ما يلي:

١. تأكيد الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤/٢٠٣٠ في توجهاتها وركائزها الأساسية على تحويل المدرسة المصرية إلى مدرسة جاذبة، بما يقلل من معدلات الغياب المدرسي.

٢. إصدار لائحة الانضباط المدرسي، التي توضح حقوق أعضاء المجتمع المدرسي كافة وواجباتهم تجاه بعضهم البعض.

٣. إصدار العديد من القرارات الوزارية واللوائح والكتب الدورية المنظمة والضابطة للانتظام المدرسي.

وعلى الرغم من تلك الجهود، إلا أن مشكلة الغياب المدرسي ما تزال بحاجة قوية إلى مواجهتها بإجراءات وآليات، بما يعمل على المساهمة في التصدي لها، وهو ما سيعمل البحث الراهن على تقديمه في هذه الاستمارة المطروحة بين أيدي سيادتكم.

الإجراءات المقترحة

نشكر لسيادتكم حسن تعاونكم في الإجابة على مفردات الاستمارة، لذا يرجى من سيادتكم التكرم بوضع علامة (/) في المكان الذي يتناسب مع درجة موافقتكم، وإضافة ما ترونه مناسبا من مقترحات.

مع خالص الشكر والتقدير على تعاون سيادتكم

بيانات أولية

الاسم:.....

الكلية:.....

الجامعة:.....

م	الإجـــــــــراء المقتـــــــــرح	درجة الموافقة		
		كبيرة	متوسطة	ضعيفة
١	أهمية التواصل المستمر مع أولياء أمور الطلاب من خلال إعداد تقارير دورية توجه لهم، من أجل إعلامهم بحالة أبنائهم فيما يتعلق بانتظامهم الدراسي وتحصيلهم الأكاديمي، حتى يستطيع ولي الأمر متابعة أداء أبنائه ومدى انتظامهم في الدراسة. (إضافات أخرى ترونها بشأن هذا المقترح)			

٢	تصنيف الطلاب المتغيبين إلى فئات وفقا لأسباب تغيبهم حتى يسهل التعامل مع كل فئة منها بالطرق المناسبة. كما أن ذلك يساعد في تحديد العوامل التي يمكن أن تزيد من نسبة غياب الطلاب سواءا كانت هذه العوامل مرتبطة بالإدارة المدرسية أو بالمناهج الدراسية أو بالمعلمين، أو بغير ذلك، من أجل التمكن من مواجهة تلك العوامل والتغلب عليها. (إضافات أخرى ترونها بشأن هذا المقترح)			
٣	تفعيل الإجراءات والعقوبات الواردة في لائحة الانضباط المدرسي، والتي تتدرج في معالجتها للغياب المدرسي وفقا لحجم المخالفة ودرجة تكرارها. (إضافات أخرى ترونها بشأن هذا المقترح)			

٤	مراعاة الطلاب الذين تمنعهم ظروفهم من التغيب عن المدرسة بعذر مقبول (مثل الظروف المرضية)، وذلك من خلال تمكين هؤلاء الطلاب من الدراسة بالمنزل لفترة معينة تحت إشراف المدرسة، وكذلك يمكن السماح لهؤلاء الطلاب بدخول الامتحانات في وقت لاحق عن موعدها المحدد إذا ما استدعى الأمر ذلك، وهذا يتطلب مرونة في تنظيم الجداول الدراسية وفي تنظيم قواعد وإجراءات التقويم المدرسي لأداء الطلاب. (إضافات أخرى ترونها بشأن هذا المقترح)			

٥	تحويل المدرسة إلى بيئة جاذبة للطلاب، وتحويل بيئة الفصل إلى بيئة محفزة على التعلم، وتحويل الفترة التي يقضيها الطالب داخل المدرسة إلى فترة ذات جدوى ومعنى، وذلك من خلال: أ. تطوير المناهج الدراسية مع التركيز على المتعة والتميز أكثر من مجرد الاهتمام بالتحصيل العقلي للطلاب. ب. تطوير البنية التحتية للمدارس لتلائم متطلبات العصر الراهن. ج. تحسين عملية التدريس واستخدام أساليب واستراتيجيات تدريسية معاصرة مثل التعلم المرح، والتعلم التعاوني، والتعلم النشط، وفرق العمل. د. الاهتمام بممارسة الأنشطة، وإشراك الطلاب في المسابقات والرحلات، والاهتمام بهواياتهم وتلبية احتياجاتهم. ه. الاستثمار الأمثل للأجازة الصيفية والأجازات الرسمية، والاحتفال بالأعياد القومية والأيام العالمية. و. حث المعلمين على تقوية علاقاتهم بطلابهم. ز. تفعيل خدمات الرعاية الصحية للطلاب. ح. تقديم بعض البعثات الدراسية للطلاب داخل مصر و خارجها. (إضافات أخرى ترونها بشأن هذا المقترح)			

٦	الحد من ظاهرة عمالة الأطفال، الذين تضطرهم ظروف أسرهم إلى إرسالهم للعمل، وذلك من خلال: أ. توعية الآباء بأهمية التعليم بالنسبة لأبنائهم، وأن تعليمهم له مردود اقتصادي واجتماعي في المستقبل، ويمكن أن تتم هذه التوعية من خلال حملات إعلامية منظمة عبر القنوات التلفزيونية، وباستخدام وسائط التواصل الاجتماعي المختلفة. ب. تقديم الدعم المادي للأسر ذات المستوى الاقتصادي المتدني، على أن يرتبط استمرار الدعم المادي بمدى التزام الأبناء بالحضور إلى المدرسة، ويمكن أن يشارك في هذا الدعم عدد من منظمات المجتمع المدني ومن المنظمات الدولية ذات العلاقة، ذلك بعد تصميم قاعدة بيانات موسعة وشاملة للمواطنين كافة ومستواهم الاقتصادي، وذلك لسهولة التعرف على الأسر التي تحتاج إلى دعم مادي. ج. متابعة الأسر الحاصلة على الدعم المادي للتأكد من انتظام أبنائهم في الدراسة. د. تفعيل نظام الوجبات الغذائية لطلاب المدارس، خاصة في المناطق الفقيرة. (إضافات أخرى ترونها بشأن هذا المقترح)			

٧	التوسع في تبني صيغ وأنماط تعليمية جديدة لتناسب بعض المناطق الفقيرة أو النائية مثل مدارس المجتمع ومدارس الفصل الواحد. (إضافات أخرى ترونها بشأن هذا المقترح)			
٨	تحسين نظام الإرشاد المدرسي، وذلك من خلال توفير استشاريين، وتفعيل دور الإخصائيين النفسيين والاجتماعيين، وتوفير عيادات نفسية لبحث الحالات المختلفة للطلاب وتقديم الخدمات النفسية والتربوية اللازمة لهم. (إضافات أخرى ترونها بشأن هذا المقترح)			

٩	إنشاء مجلس قومي للرعاية التعليمية، على أن تكون مهامه متابعة الانتظام المدرسي لطلاب التعليم قبل الجامعي، والتواصل المستمر مع المدارس للوقوف على أسباب الغياب المدرسي، وإعداد التقارير والدراسات عن تلك الظاهرة وكيفية مواجهتها. (إضافات أخرى ترونها بشأن هذا المقترح)			
١٠	تبني مجلس إدارة المدرسة قضية الانتظام المدرسي كإحدى القضايا المهمة، ووضع خطة واضحة تتضمن مكافأة الطلاب المواظبين على الحضور المدرسي بانتظام، والتحديد المبكر للطلاب الذين تزداد نسبة غيابهم، والتنسيق مع مدارس أخرى ناجحة في هذا الصدد للاستفادة من خبرتها. (إضافات أخرى ترونها بشأن هذا المقترح)			

	إجراءات أخرى ترونها مهمة لم تُذكر			
	.....			
	.....			
	.....			
	.....			
	.....			
	.....			
	.....			
	.....			
	.....			

ملحق رقم (٢)

قائمة بأسماء خبراء استمارة استطلاع الرأي

فيما يلي قائمة بأسماء السادة الأساتذة الخبراء الذين قاموا بتعبئة استمارة استطلاع رأي الخبراء حول الإجراءات المقترحة لمواجهة الغياب المدرسي في مصر مرتبة ترتيبًا هجائيًا:

١. أ.د. إبراهيم عباس الزهيري، أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية، جامعة حلوان.
٢. أ.د. أحمد إبراهيم شلبي، أستاذ المناهج وطرق التدريس، كلية التربية، جامعة عين شمس.
٣. د. أحمد محمد غانم، أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية المساعد، كلية التربية، جامعة بني سويف.
٤. أ.د. أحمد نجم الدين عيداروس، أستاذ ورئيس قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية، جامعة الزقازيق.
٥. أ.د. أسامة محمود قرني، أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية ورئيس قسم أصول التربية ووكيل كلية التربية، جامعة بني سويف.
٦. أ.د. أشرف محمود أحمد، أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية ووكيل كلية التربية بالغردقة، جامعة جنوب الوادي.
٧. أ.د. حسام حمدي، أستاذ ورئيس قسم التربية المقارنة والإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة حلوان.
٨. أ.د. حسن شحاتة، أستاذ المناهج وطرق التدريس، كلية التربية، جامعة عين شمس.
٩. أ.د. سعاد بسيوني عبد النبي، أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية، جامعة عين شمس.
١٠. أ.د. شاكر محمد فتحي أحمد، أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية، جامعة عين شمس.
١١. أ.د. عادل عبد الفتاح سلامة، أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية، جامعة عين شمس.
١٢. أ.د. عبد الباسط محمد دياب، أستاذ ورئيس قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية، جامعة سوهاج.
١٣. أ.د. عبد الجواد السيد بكر، أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية، جامعة كفر الشيخ.
١٤. أ.د. عبد العزيز أحمد داوود، أستاذ ورئيس قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية، جامعة كفر الشيخ.
١٥. أ.د. فاروق شوقي البوهي، أستاذ ورئيس قسم التربية المقارنة، كلية التربية، جامعة الإسكندرية.

١٦. أ.د. مجدي مهدي علي، أستاذ المناهج وطرق التدريس، كلية التربية، جامعة عين شمس.
١٧. أ.د. محمد أحمد عوض، أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية، جامعة سوهاج.
١٨. أ.د. نبيل سعد خليل، أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية، جامعة سوهاج.
١٩. أ.د. نهلة عبد القادر هاشم، أستاذ ورئيس قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية، جامعة عين شمس.
٢٠. أ.د. هنداوي محمد حافظ، أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية، جامعة حلوان.